جامعـــــة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم القانونية والإدارية

تخصص قانون أعمال

مذكـــرة مكملة لمتطلبات نيـل شهادة الماستر في القانون

النظام القانوني للتأمين على القرض الإستثماري في القانون الجزائري

إعـــداد الطالبين:

- محمودي زكرياء
- بوحمدون مسعود

تحت إشراف:

الدكتور: بوقندورة عبد الحفيظ

أعضاء لجنـة المناقشـــة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	د. خدروش الدراجي	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
02	د. بوقندورة عبد الحفيظ	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر–أ–	مشرفًا
03	أ. موشارة حنان	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشًا

السنـة الجامعيـة: 2018_2019

"إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ،

لوغُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن،

ولَو زِيدَ كَذا لَكانَ يُستَحسن،

ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل،

ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل،

وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ

على جُملَةِ البَشر".

" للقاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني"

شكـــر وتقدير

« كن عالما...فإن لم تستطع فكن متعلما...فإن لم تستطع فأحب العلماء...فإن لم تستطع فلا تبغضهم».

بعد رحلة بحث واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه التي

منّ بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير

للدكتور "عبد الحفيظ بوقندورة" لما قدمه لنا من نصح وتوجيه وإرشاد.

كما نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة "مشري راضية " ولكل من أسهم في تقديم يد

العون، ونخص بالذكر أساتذتنا الكرام بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي

1945 قالمة.

كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان إلى كل من أسهم بشكل وفير

في تشجيعنا أثناء إنجاز هذا البحث العلمي.

كما نتقدم بالشكر للأساتذة الدكاترة الذين تجشموا المتاعب لأجل فحص
ومناقشة هذا العمل المتواضع.

والله من وراء القصد.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ صدق الله العظيم

أهدي هذا العمل إلى :من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم و لا للأرقام أن تحصي فضائلهم، إلى من قال فيهم سبحانه و تعالى " و بالوالدين إحسانا"

إلى نبع الحنان وحضن الأمان، إلى أمي الغالية -أطال الله في عمرها–

إلى الذي كان لي السند الأول والأخير للوصول إلى ما أنا فيه الآن، أبي -أطال الله في عمره–

إلى بهجتي و سروري إخوتي و أخواتي كل واحد باسمه.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة وكان وراء دفعي وتشجيعي لإنهاء هذا العمل، الى الأستاذ الفاضل المشرف الدكتور عبد الحفيظ بوقندورة .

إلى أسرتي الكبيرة، أسرة العلم، أسرة كلية الحقوق قالمة بدء من رئيسها الى أخر عامل فيها.

الى كل طالب علم ،أهدي هذا العمل.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

مسعود بوحمدون

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ صدق الله العظيم

هذه الحروف لمن يا قلب تهديها

و ذي المودة من يدري امانيها عرفت فيه الابوة باسمى معانيها

لمن كان اقرب الناس في الدنيا بأهاليها

حياتي بنوره لا زال يضويها

أبي

ماذا اقول فيها تلك الحبيبة

ان بعدت فحبي مدى الأيام يدفيها أطلب الله في الدنيا

أن يحميها، حب عظيم ماله بدل تلك

الحنون لن أنسى تعب لياليها

أمي

الى من أتمنى أذكرهم و يتذكروني

من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني

أخي و أخواتي لكم أسمى

تحياتي

إلى كل من قدم لي يد المساعدة وكان وراء دفعي وتشجيعي لإنهاء هذا العمل، الى الأستاذ الفاضل

المشرف الدكتور عبد الحفيظ بوقندورة .

-محمودي زكرياء -

قائمة المختصرات

(Liste des abréviations)

1- باللغة العربية:

ج.ر.ج.ج :الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية.

د.د.ن :دون دار النشر.

ص :الصفحة.

ط : الطبعة.

ق.م.ج : القانون المدني الجزائري.

2- باللغة الفرنسية:

AGCI : Assurance et Garantie du Crédit à l'Investissement.

BADR : Banque de l'agriculture et développement rural.

BNA : Banque national d'Algérie.

CAAR : Compagnie Algérienne des assurances et de réassurance.

CAAT : Compagnie Algérienne des Assurances de dommages et de personnes.

CAGEX : Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie.

CCR : Compagnie Central de Réassurance.

CIF : Cost, Insurance and Freight.

FOB : Free on board.

La SFAFC : La Société Française d'Assurance pour Favoriser le crédit

Op.cit : Ouvrage précédemment cité.

P. U. F : Presse universitaire de France.

SAA : Société Algérienne des Assurances.

SGCI : Société de garantie crédit immobilier.

مقدمـــــة

مقدمة:

من المعروف أن التجارة تقوم على مبدأ السرعة و الثقة ولائتمان، وأن هذا المبدأ الأخير أي الائتمان يعني منح أجل للمدين ، لدفع ديونه و إن كانت هذه الخطوة ضرورية لسير العمليات التجارية واستمرارها فإنها في المقابل تمثل خطرا بالنسبة للدائن لأنها تنطوي على خطر احتمال عدم حصوله على مستحقاته أثناء حلول أجل الدفع.

وإذا علمنا أن قيمة ديون، أي شركة لدى الغير تمثل في الغالب حوالي نصف ميزانيتها و أنه في أوروبا مثلا هناك حوالي 03 % من الشركات المعلن افلاسها ويرجع السبب في ذلك إلى عجز هذه المؤسسات عن سداد ما عليها من ديون نتيجة عدم قدرتها على استيفاء ديونها لدى الغير وإذا علمنا أيضا أن 02 %من ديون هذه الشركات لدى الغير لا يمكن الحصول عليها بأي حال من الأحوال وبالتالي التسليم بفقدانها و بتطبيق نفس الأمر على المؤسسات المالية الجزائرية أو بمعنى آخر البنوك التي تمنح مختلف القروض و تبقى مهددة بعدم القدرة على تحصيلها.

وجب أن نعلم كذلك، أن المخاطر هي جزء من القروض فيصعب الى درجة الاستحالة اصدار قرار متعلق بالقروض خالي من المخاطر.

وأمام هذا الواقع الذي لا يمكن تجاوزه ، تلجأ كل مؤسسة مقرضة إلى طلب ضمانات من المفترض ، قد تكون شخصية كالكفالات أو حقيقية كالرهن الحيازي والعقاري، لكنها تصطدم بمشكلة احتمال فقدان هذه الضمانات جزء من قيمتها في المستقبل هذا من جهة ومن جهة أخرى، إحتمال عدم التوافق بين شكل الضمانات المطلوبة ومدة القرض الموجهة لتغطيته ناهيك عن صعوبات تقييم الضمانات وعملية متابعتها حيث أن بيع الأصل المرهون استيفاء للدين يتطلب إجراءات وتكاليف ووقت قد يطول الشيء الذي يتنافى واحتياج البنوك لسيولة جاهزة ليستمر نشاطهم و منحهم للقروض.

لحل هذا الإشكال تلجأ البنوك لبعض الطرق الوقائية ، كتقسيم الخطر بتوزيع القروض على عدد كبير من العملاء .لكن هذه الطريقة تحمل كذلك صعوبة في متابعتهم والتأكيد من سلامة وضعيتهم وبالتالي هذه الأساليب الكلاسيكية في الحد من مخاطر القروض لم تعد كافية، مما استدعى البحث عن اليات جديدة تقضي إلى حد ما على تغيرات التقنيات الكلاسيكية ومن أفضل الوسائل للقيام بذلك هي اللجوء الى نظام التأمين.

إن تأمين القروض الاستثمارية هو أحد الآليات المستعملة في التجارة الداخلية والخارجية وهو عبارة عن تغطية تقترحها شركات التأمين و تفرضها البنوك.

لقد تقاطعت رغبة البنوك في الحصول على ضمانات جديدة تطمئن بها على استرداد حقوقها من جهة، وبحث شركات التأمين على صيغ جديدة لتوسيع نشاطاتها من جهة ثانية وكان ذلك في ظاهرة تأمين القروض الاستثمارية، وذلك مقابل أقساط حيث تؤمن شركات التأمين من خطر عجز المدين عن تسديد المبالغ المستحقة، ففيما يخص تحصيل الديون فمن خلال نظام التأمين على القروض، تقوم شركات التأمين في حالة عدم التسديد بتعويض الدائن، في مقابل دفع المدين لأقساط معينة يتفق عليها مسبقا وبهذه العملية يتجنب الدائن الدخول في متاهات قد لا يجد لها مخرجا و يضمن بذلك الحصول على مستحقاته في آجال معقولة، وبالتالي فالتأمين على القروض، ضرورة لابد منها لممارسة التجارة الداخلية ووسيلة لا يستغنى عنها لتسيير وتحصيل الديون.

فالجهة المقرضة بدلا من اشتراطها على المدين الضمانات الكلاسيكية التي سبق ذكرها، أصبحت تشترط التأمين، حتى يستطيع أن يقضي دينه إذا ما تحقق الخطر المؤمن عليه.

كما يمكن للدائن القيام بذلك باعتباره صاحب المصلحة و ذلك في صورة تأمين القرض ،هذا الأخير الذي يلعب دورا مهما و حيويا في الإقتصاد العالمي لاسيما في الدول المتقدمة والذي تزداد أهميته مع استجاب الدول و إطلاق العنان لآليات التسوق.

أما أقدم بوليصة معروفة هي تلك الصادرة سنة 1301 م من طرف البنك الأدرياتيكي لتأمين القرض" الذي يؤمن أخطار عدم السداد الناتجة عن الحوادث البحرية.

ان تأمين القروض في الجزائر نظام حديث نوعا ما حيث ظهر بعد صدور قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 19 أفريل 1990 المعدل و المتمم بالأمر 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 حيث دعت الحاجة إلى ذلك جراء الزامها من قبل البنوك و شركات التأمين ، مما جعل هذا النشاط محل نزاع بين شركات التامين والبنوك، إن هذا الوضع الغريب أسال الكثير من الحبر خاصة من طرف الفقهاء نظرا لاختلافهم في تحديد طبيعته القانونية، و هذه الطبيعة الأولى العاملة في مجال تأمين القروض إلى الافلاس، حيث كانت معظم شركات التأمين تطبق تقنيات التأمين الكلاسيكية على تأمين القرض دون مراعاة لخصوصيته إلا أن شركات التأمين و خاصة المتخصصة منها في تأمين القرض قد خلصت في

الأخير الى خلق تقنيات خاصة بهذا النشاط و هذه الشركات فقط هي التي استطاعت مواصلة عملها فيما بعد و لمدة زمنية طويلة لتؤكد الطبيعة الخاصة لهذا النوع من التأمينات.

- **أهمية دراسة الموضوع:**

الكل يجمع بأننا في زمن جوه الإقتصادي والسياسي مضطرب وغير مستقر، فتطور وسائل الإتصال وخوصصة المؤسسات وكل ما يتبعه نتج عنه تطور مفهوم الخطر التجاري وكذا الخطر السياسي، لذلك كان لابد من البحث عن حل لهذه المخاطر .

وقد وجد هذا الحل في نظام التأمينات وبالخصوص في التأمين على القرض الاستثماري ، فتأمين القرض الاستثماري يعطي الحماية الكافية ضد خطر عدم الدفع الناتج عن الإعسار،لذلك أخذ تأمين القرض الاستثماري كل هذه الأهمية، بالرغم من أنه حديث النشأة.

بالإضافة ايضا إلى تقديم دراسة علمية من شأنها أن تساهم في تنوير قرائنا سواء من الطلبة أو الباحثين و إثراء مكتباتنا ،لذلك رأينا أنه من المفيد بل من الضروري التطرق إلى هذا الموضوع الذي نأمل من خلاله أن يساعد كل تواق للمعرفة.

أسباب إختيار الموضوع :

من الإعتبارات التي أثارت إهتمامنا لبحث هذا الموضوع ليكون محل بحثنا ومستفرغ جهدنا نذكر:

أ-الأسباب الذاتية :

ومن الأسباب الذاتية التى دفعتنا إلى إختيار البحث و الدراسة في هذا المجال، هو ميولنا للموضوع محل الدراسة ، وكذا رغبتاً وحباً في مواصلة البحث فيه ، وهو أيضا يبقى من الموضوعات التي تحتاج إلى مزيد من البحث و الدراسة، بما يجعل عملنا محاولة متواضعة يسهل للقارئ الرجوع إليه، ومساهمة منا في إثراء البحث العلمي .

ب-الأسباب الموضوعية :

ولعل الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع هي :

السبب الاول: حداثة الموضوعات المتعلقة بالتأمين على القرض الاستثماري.

السبب الثاني: في كون مؤمن القرض يركز نشاطه حول تغطية واحدة لخطر القرض، فهو لا يمنح خدمة أخرى مثل القرض نفسه، أو تقديم الإعانات، حيث أن هذه الخدمات من اختصاص هيئات أخرى،

كالبنوك والمؤسسات المالية بشكل عا،.وهذا النشاط المركز خصوصا على الخطر يبين سبب كون شركات تأمين القرض شركات متخصصة.

السبب الثالث : ناتج عن مفهوم التأمين بحد ذاته، كونه النشاط الوحيد الذي بفضله يمكننا ضمان الأخطار المتشابهة عن طريق تجميعها، وذلك مقابل الأقساط المقدمة من المؤمن لهم.

السبب الرابع : فيتمثل في اعتماد مؤمن القرض على ما يسمى بإعادة التأمين، والذي بفضله يمكن إعادة توزيع الأخطار.

كما تساعد شركات تأمين القرض الاستثماري المؤسسات التي تؤمنها وذلك عن طريق قيامها باختيار وانتقاء زبائن تلك المؤسسات، وفي تقدير مدى يسر هؤلاء.

وانطلاقا من هذا يمكن للمؤسسة أن تتقدم وتطور رقم أعمالها، حيث أنها تتحاشى التعامل مع زبائن غير معروفة.

ويلعب تأمين القرض أيضا دورا فعالا في التجارة الخارجية بتشجيعه للصادرات حيث تتولى شركة تأمين متخصصة في هذا المجال تغطية أخطار قرض التصدير.

- **الهدف من الموضوع :**

يمكن إجمال أهم أهداف البحث المقترنة بالموضوع بما يلي:

- ✓ محاولة إزالة اللبس وتوضيح المفاهيم المختلفة المتعلقة بالموضوع.
- ✓ معرفة المخاطر التي يغطيها عقد تأمين القرض الاستثماري .
- ✓ الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض من الدراسة.

- **الدراسات السابقة :**

بالنسبة للدراسات السابقة في الموضوع وجمع المادة العلمية حوله والاطلاع على النصوص القانونية المتصلة، وجدنا عددا من الدراسات السابقة بشأن هذا الموضوع، حيث تمكننا من تحديد الجوانب الشاملة والمكثفة من جهة والنقائص التي نراها في هذه الدراسة من جهة أخرى ونعرض من بين هذه الدراسات مايلي:

- ✓ شلغوم رحيمة ، ضمانات القروض ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2002.

- **الصعوبات المعترضة :**

اعترض سبيلنا صعوبات وعوائق تعترض أي باحث أثناء السعي لإنجاز البحث العلمي ابتداء اختيار الموضوع وصولاً إلى وضع اللمسات الأخيرة، ومن أهم هذه الصعوبات التي واجهناها: قلة النصوص القانونية المتعلقة بتأمين القرض الإستثماري، بالإضافة إلى قلة المراجع في هذا الموضوع وتوفر البعض منها باللغة الأجنبية و صعوبة الترجمة لإختلاف المصطلحات، وقلة الدراسات السابقة وإغفالها مجموعة من النقاط المهمة خاصة المتعلقة بالجانب التطبيقي لهذا الموضوع،وعدم تركيزها على الاجهزة المتخصصة ، صعوبة إيجاد ميدان لإسقاط الدراسة النظرية سواء من حيث الوصول الى المعلومات الضرورية و الملاحق التي تخدم البحث أو من حيث الوصول الى الشركات محل الدراسة .

- **إشكالية البحث :**

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

- **ما الذي يميز نظام تأمين القرض الاستثماري عن بقية الأنظمة التأمينية الأخرى؟**

وعن هذه الاشكالية الكبرى تنبثق عدة تساؤلات فرعية ابرزها:

- كيف تتم عملية التأمين على القروض الاستثمارية؟
- إذا كان الخطر عنصرا من عناصر عقد التأمين، فلماذا حضي في نظام تأمين القرض، على خلاف الأنظمة التأمينية الأخرى، بممارسة خاصة من طرف شركات تأمين متخصصة؟

منهج الدراسة:

للإجابة على جملة تساؤلات البحث اتبعنا:

المنهج الوصفي: تحديد الاطار المفاهيمي لتامين القرض الاستثماري، والتطرق لكل ما هو مرتبط بها .

المنهج التحليلي : اعتمدنا عليه في تحليل كل النصوص القانونية التي تعرضت لموضوع الدراسة وذلك للوقوف على الشروط العامة للتامين على القرض ،و اسقاطها على عناصر البحث ،و أهم التعديلات الطارئة عليه .

خطة الموضوع:

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا أن نقدم خطة ثنائية مكونة من فصلين :

الفصل الأول : نظام تأمين القرض الاستثماري

الفصل الثاني : الأجهزة المكلفة بالتأمين على القرض الإستثماري في الجزائر

بعدها ننهي بحثنا بخاتمة نجمع فيها النتائج المتوصل لها وتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول

نظام تأميـن القرض الإستثمـاري

الفصل الأول : نظام تأمين القرض الإستثماري :

في إطار الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في أواخر الثمانينات من إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية عرف قطاع التأمين نظاما جديد حيث تمتعت مؤسسات التأمين بالاستقلالية و فتح لها مجال لممارسة نشاطها في جميع فروع التأمين ابتداءا من سنة 1989 بهدف القضاء على احتكار الدولة لقطاع التأمين والاتجاه نحو القطاع الخاص بفتح المجال للاستثمارات الخاصة والمنافسة الحرة .

بالإضافة إلى التأمينات العينية و الشخصية التي تعد من الأنواع التقليدية يمكن لمقدم القرض أن يكتتب التأمين على القرض أمام شركة التأمين المختصة.

حيث يعد التأمين على القرض تقنية مالية و ليست بعملية بنكية فهو لا يمارس من طرف البنوك و إنما من طرف شركات تأمين متخصصة خاضعة إلى إجراءات التأسيس و الرقابة المقرر في قانون التأمينات ،و لا تخضع للقانون الأساسي لمؤسسات القرض، ومن أجل تأسيسها تعود إلى التنظيم الخاص بأحكام القانون التجاري.

فالتأمين على القرض لا يبرم إلا مع هيئات منظمة تنظيما دقيقا حيث أنه يلعب دورا هاما في تكوين رؤوس الأموال و تداول الثروات لهذا تشترط مواصفات معينة في هذه الهيئات القائمة بهذه العملية و هذا كله من أجل حماية المؤمن لهم و ضمان قيام الهيئات بوظيفتها على أحسن وجه سواء على مستوى التزاماتها التعاقدية أو على مستوى المجتمع فيما يخص تكوين رؤوس الأموال و تداولها[1] .

و من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتأمين على القرض (المبحث الأول) وتأمين القرض الاستثماري (المبحث الثاني).

[1]– أحمد السعيد شرف الدين، عقود التأمين وعقود ضمان الاستثمار، الإسكندرية، مصر، 1986، ص52.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتأمين على القرض:

في إطار الإصلاحات التي عرفتها الجزائر سنة 1988[1] من إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية وبصدور الأمر رقم 95-07[2] المتعلق بالتأمينات عرف قطاع التأمين نظاما جديد حيث تمتعت مؤسسات التأمين بالاستقلالية و فتح لها مجال لممارسة نشاطها في جميع فروع التأمين إبتداء من سنة 1989 بهدف القضاء على احتكار الدولة لقطاع التأمين والإتجاه نحو القطاع الخاص بفتح المجال للإستثمارات الخاصة والمنافسة الحرة.

حيث شرعت الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين في توسيع نشاطها و في إطار تشجيع الصادرات و بدأت ممارسة التأمين على القرض عند التصدير و تبعتها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل و في سنة 1995 ساهمت كل من الشركتين في تأسيس الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات بهدف تأمين القرض إلى يومنا هذا ،و نتيجة هذه السياسة لابد أن يجد التأمين على القرض مكانة هامة في قانون التأمينات، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى :

مفهوم التأمين على القرض (المطلب الأول) و تميز التأمين على القرض عن بعض الأنظمة المشابهة له (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التأمين على القرض :

بسبب الدور الفعال للقرض أو الإئتمان في التنمية الاقتصادية فإنه يقع على عاتق القانون تشجيع هذا الإئتمان حتى يتمكن الدائن إئتمان مدينه و هو على ثقة بأنه عند حلول أجل الدين سيحصل على كامل حقوقه و يعد التأمين من بين الضمانات التي تساعد على تحقيق هذا الهدف " منح الثقة بين الدائن والمدين " مما إستدعى ربط العلاقة بين التأمين كضمانه والقرض كإئتمان و منه توصل إلى فكرة تأمين القرض.[3]، وقد كان مفهوم التأمين على القرض محل دراسة العديد من الفقهاء ومن خلال هذا المطلب

---

[1]- في سنة 1988 شرعت الجزائر في إصلاحات جادة وفعالة، ومس هذا الإصلاح القطاع العام، القطاع المالي، القطاع المصرفي، كما شرعت الحكومة في وضع الإطار القانوني لتشجيع وتنمية القطاع الخاص.

[2]-الأمر رقم :95-07، المؤرخ في 25 جانفي1995، المتعلق بالتأمينات، ج.ر.ج.ج ،عدد13، صادر في: 30 جانفي 1995 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم: 06-04، المؤرخ في 20 فيفري 2006، ج.ر.ج.ج ،عدد15 صادر في: 22 فيفري 2006.

[3]- شلغوم رحيمة ضمانات القروض مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2002، ص 122.

سيتم التطرق إلى: نبذة تاريخية عن التأمين على القرض " الفرع الأول" و كذا بيان تعريفه "الفرع الثاني " وأنواع التأمين على القرض" الفرع الثالث " .

الفرع الأول : نبذة تاريخية للتأمين على القرض :

إن التأمين على القرض هو وليد منتصف القرن التاسع عشر بأوروبا و بمبادرة مسيري البنوك وذلك لمواكبة النشاط الاقتصادي الذي كانت تعرفه المنطقة آنذاك ففي بلجيكا مثلا كانت بنوك الإحتياط تكتتب وثيقة التأمين على القرض لضمان ملاءة زبائنها مقابل قروض شخصية تقدمها ،أما في فرنسا فكانت المؤسسة المالية تلجأ إليه لتحسين حصصها المقروضة من طرف البنك الفرنسي كما كانت المؤسسات الإقتصادية تستنجد به من خطر إفلاس المتعاملين معها حيث كانت تخشى إعسار مدينيها " زبائنها".

إلا أنه لابد الإشارة في هذا السياق بأن قانون البرية الفرنسي الصادر سنة 1930 بموجب قانون رقم 62-157[1] المؤرخ في 1962/12/31 إستبعد من نطاقه تطبيق التأمين على القرض وذلك لإعتباره أن المؤمن لا يمكن أن يكون كفيلا للمدين و بالتالي لا يعتبر مؤمنا حقيقيا[2] .

إلا أنه بإمكانهم الإستناد إليه من خلال بنود عقودهم و على نقيض من ذلك إعتبر الفقه الفرنسي أن مثل هذا التأمين بمثابة تأمين حقيقي لأنه يغطي أخطار حقيقية أما في بريطانيا و أمريكا حيث ظهرت هذه التقنية للوجود فكانت البنوك فيها تستعملها في عمليات التوريق[3].

أما في الجزائر فكان هذا النوع من التأمينات خاضعا للأمر رقم 95-07[4] المتعلق بالتأمينات وذلك رغم صدور المرسوم التنفيذي رقم 95-338[5] حيث صنفت المادة 02 منه في الفئة (05) تأمين القرض والكفالة فأما التنظيم الفعلي له فجاء بموجب الأمر رقم 96-06 الصادر في 10 جانفي 1996

---

[1]- Loi n°62-157 du 31decembre 1962 tendant à la reconduction, jusqu'à nouvel ordre, de la législation en vigueur au 31décembre1962, J.O.R.A.D.P n°02 du 11 janvier 1963,p18

[2]-عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري ، جزء أول، التأمينات البرية، مطبوعة حيرد، الجزائر، ط 1998،ص 33.

[3]- لم تعرف الجزائر تقنية التوريق إلا مؤخرا، بصدور قانون رقم 06-05، المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006 المتعلق بتوريق القروض الرهنية ،ج.ر.ج.ج، عدد 15 ، لسنة 2006.

[4]- الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات لسنة 1995، المعدل و المتمم بالقانون رقم 06-04 لسنة 2006، مرجع سابق.

[5]- المرسوم التنفيذي رقم 95-338 ،المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995 المتعلق بإعداد قائمة التأمينات و حصرها، ج.ر.ج.ج ، عدد 65 صادرة بتاريخ 31 أكتوبر 1995،معدل و متمم.

والمتعلق بعمليات القرض عند التصدير فقصد المشرع في ذلك واضح و هو إخراج نطاق تطبيقه من القواعد العامة .[1]

وذلك بتقيد الخاص للعام كما جاء المشرع الجزائري في التعديل الجديد قانون رقم 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 95-07[2] المتعلق بالتأمينات بنوع خاص من العقود المسماة ألا وهو " عقد الكفالة " فمن خلال الأمر المذكور أعلاه تتجلى إرادة المشرع في إنتهاج سياسة إقتصادية وتجارية جديدة لتطوير الصادرات المحلية من غير المحروقات تماشيا مع إقتصاد السوق، و ذلك بتغطية مختلف الأخطار (التجارية، السياسية، أو خطر عدم التحويل) [3] التي تقف عقبة في وجه المتعاملين المحليين أما بخصوص " عقد الكفالة " فنيته متمثلة في إنشاء ضمانة جديدة و معتبرة تمنح للمؤسسات المالية و البنوك قصد القيام بمختلف أنشطتها في جو من الراحة والطمأنينة .

الفرع الثاني: تعريف التأمين على القرض:

يتشكل التأمين على القرض من مصطلحين التأمين و القرض فالتأمين في مفهومه العام (لغة) هو الأمن والأمان و هو يطبق على الرجل الحافظ على تعهده و المصان لما أؤتمن عليه[4].

أما إصطلاحا فالتأمين هو إتفاق يتعهد بموجبه شخص طبيعي أو معنوي بتعويض الشخص المؤمن له عما يقع له من خطر أو ضررً[5] ،و قد ورد تعريف التأمين من القانون المدني بنص المادة 619 ق.م.ج[6] كما ورد بنص المادة 02 من الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات حيث نصت على:

---

[1]- أنظر المادة 619، و ما بعدها من القانون المدني، الصادر بموجب الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون المدني، ج.ر.ج.ج ، عدد 78 صادر في 30 سبتمبر 1975، معدل و متمم، و أحكام الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات لسنة 1995، مرجع سابق.

[2]- أنظر المادة 08 من قانون 06-04، المؤرخ في 20 فيفري 2006، ج.ر.ج.ج ، عدد 15 صادر في 22 فيفري 2006، و المعدل و المتمم للأمر رقم 95-07 المتضمن التأمينات لسنة 1995.

[3]- أنظر المواد 05-06-07 من الأمر رقم 96-06 ،المؤرخ في 10 جانفي 1996 ،و المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، جريدة رسمية عدد 03 الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2006.

[4]- المعجم العربي الأساسي لاروس، ط 1989، ص 109.

[5]- في معنى الأصيل القاموس العربي الوسيط، دار الراتب الجامعي، بيروت، ط 1997 ص 57.

[6]- المادة 619 ق.م.ج :" التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى عوض المستفيد الذي إشترط إشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد و ذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".

" التأمين في مفهوم المادة 619 من ق م ج عقد يلزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى الغير المستفيد الذي إشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد و ذلك مقابل أقساط أو أية دفعة مالية أخرى " .

يستخلص من هذه النصوص أن التأمين عبارة عن علاقة تعاقدية بين طرفين و هما المؤمن " شركة تجارية " ،يلتزم بتغطية الخطر عند وقوعه و المؤمن له المكتتب بوثيقة التأمين المعرض لخطر معين سواء في ماله أو في شخصه.

ويتميز التأمين بعناصر تتمثل في الخطر– القسط – مبلغ التعويض.

والخطر" le risque" محتمل قد يتحقق و قد لا يتحقق و في حالة وقوعه يصبح كارثة le sinistre أما القسط هو ما يدفعه المؤمن له لقاء تغطية المؤمن للخطر المؤمن منه و يمثل القسط ثمن التأمين ويطلق عليه " la prime " إذا ما تعلق الأمر بالتأمين التجاري أي كان المؤمن شركة تجارية.[1]

وفيما يخص القيمة المالية التي يحصل عليها المؤمن له عند وقوع الخطر المؤمن منه يطلق عليه قيمة التأمين أو مبلغ التعويض "l'indemnisation"،أما القرض يعني لغة القطع، و هو ما سلفت من إحسان أو إساءة ما تعطيه لغيرك من مال شرط إعادته إليك بعد وقت محدد[2].

أما القرض إصطلاحا فهو معنى الائتمان "le crédit" له معنى واسع و يعني تسليم الغير مالا، منقولا أو غير منقول على سبيل : الدين، الوديعة، الوكالة، الإيجار،الإعارة، الرهن، لإجراء عمل .

بلغة الإقتصاد فالإئتمان يعني تسليف المال لإستثماره في الإنتاج والإستهلاك فهو يقوم على عنصرين أولهما الثقة و المدة .

و نشير إلى أن كلمة "crédit" تقابلها عدة معاني في العمل المصرفي وهي إئتمان،إعتماد، تسليف قرض كما وردت عدة تعاريف قانونية للقرض مثل المادة 450 ق.م.ج[3] الخاص بالقرض الإستهلاكي وأهمها ما جاءت به المادة 68 من الأمر كل 03-11[4] المتعلق بالنقد و القرض " يشكل عملية قرض في مفهوم هذا الأمر كل عمل لقاء عوض يصنع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف

---

[1]– ويسمى القسط إشتراكا "Cotisation" في كل من التأمين التبادلي و التأمين الإجتماعي.

[2]– الأصيل القاموس العربي الوسيط المرجع السابق، ص 98.

[3]–جاءت مواد أخرى في القانون المدني لتعريف القرض مثل : المادة 538-598 ق. م.ج المعدل و المتمم.

[4]–أمر رقم 03-11، مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد و القرض، جريدة رسمية عدد 52 صادر في 27 أوت 2003، معدل و متمم.

شخص آخر أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر إلتزاما بالتوقيع كالضمان الإحتياطي أو الكفالة أو الضمان.

تعتبر بمثابة عمليات قرض عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار بالشراء لا سيما عمليات القرض الإيجاري و تمارس صلاحيات المجلس إزاء العمليات المنصوص عليها في هذه المادة "

وهذا التعريف أوسع من تعاريف المنصوص عليها في القانون المدني ،فالإعتماد المصرفي هو فتح حساب معين لمشروع معين و هذا الإعتماد يستفيد منه شخص هو المقابل الذي يستطيع أن يتصرف في المبلغ بناءا على العقد الذي يربطه بعقد مع الشخص الذي طلب الإعتماد بناء على عقد القرض المبرم بين رب العمل والمصرف .

وتبين من خلال كل ما سبق من تعاريف إلى التمييز بين الإئتمان التجاري والإئتمان المصرفي.

فالإئتمان التجاري هو الثقة بشخص المدين وإعطائه أجل للوفاء، أما الإئتمان المصرفي يتدخل المصرف لتدعيم الإئتمان حيث يصبح المصرف قابلا لتقديم الضمان الوفاء في تاريخ الإستحقاق كالمصرف الذي يوضع على سفتجة كمسحوب عليه قابل دون أن يكون قد سلم مقابل الوفاء و لكنه يثق بأن الساحب سيدفع مقابل الوفاء قبل تاريخ الإستحقاق أو يوم الإستحقاق .

و يصنف القرض عن طريق عدة معايير و مهما إختلفت هذه المعايير[1] في تصنيف القرض إلا أنها تبقى دائما تقوم على مبدأ الثقة والأمان مما يبعث في نفوس المتعاملين الطمأنينة .

وبسبب الدور الفعال للقرض أو الإئتمان في التنمية الإقتصادية يقع على عاتق القانون تشجيع هذا الإئتمان حتى يتمكن الدائن إئتمان مدينه وهو على ثقة بأنه عند حلول أجل الدين سيحصل على كامل حقوقه، ويعد التأمين من بين الضمانات التي تساعد على تحقيق هذا الهدف "منح الثقة بين الدائن والمدين "مما إستدعى إلى ربط علاقة بين التأمين لضمان والقرض كإئتمان، ومنه تتوصل إلى فكرة تأمين القرض .

[1]– المعايير في تصنيف القرض إما بحسب المدة من أهم المعايير (القروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل و طويلة الأجل) أو بحسب الغرض من الحصول عليه (إئتمان إنتاجي، إئتمان إستهلاكي، إئتمان مضاربة) أو بحسب الشخص المستفيد فهناك إئتمان خاص أو إئتمان عام.

وقد كان تعريف تأمين القرض محل دراسة الفقهاء منهم من عرفه بأنه تأمين القرض وسيلة من بين الوسائل المتخذة من طرف المؤسسة التي تقوم بعملية بيع حيث تؤمن خطر عجز زبونها[1].

كما عرفه الأستاذ "Jean_Bastin" على أنه:" نظام تأميني يمكن الدائنين مقابل اجر من تغطية عدم الوفاء بديون في ذمة أشخاص تم تعيينهم مسبقا و يوجدون في حالة عجز عن دفع ديونهم"[2].

عرفه البعض على أن تأمين القرض هو العقد الذي بواسطته يتحصل الدائن من المؤمن في مقابل دفعه للأقساط على ضمان أخطار القرض و تبعا لكل حالة ضد خطر إعسار مدينه أو مدينيه بكل بساطة هو عدم الدفع عند الإستحقاق[3].

كما عرفه البعض على أن تأمين القرض عملية تأمينية يكتتبها تجار أمام شركة التأمين من أجل ضمان الخطر العادي لضياع ديونهم من طرف أشخاص هم تجار أيضا[4].

غير أن في كتاب الدكتور عبد الرزاق بن خروف عرف تأمين القرض على أنه : "إتفاق بين مؤمن و مكتتب تأمين يكون غالبا مؤسسة صناعية أو تجارية ترغب في الحصول على ضمان دفع الديون الناتجة عن بيوع أو خدمات من طرف الملتزمين بالوفاء بها، في حالة إخلال هؤلاء بالتزاماتهم يعوض المؤمن له إما بمجرد حلول أجل استحقاق الدين و إما بعد مرور مدة معينة من أجل الوفاء و إما بعد أن تثبت عدم ملاءتهم "[5].

---

[1] -Lexique de gestation, Dolloz.3ème édition 2000.p 102: « l'assurance crédit est un des moyens par les quels une entreprise qui vend, s'assure contre le risque défaillance de son client ».

[2] -Jean Bastin, la défaillance de paiement et sa protection 1993, p.81: « l'assurance crédit est un système d'assurance qui contre rémunération permet à des créanciers d'être couverts contre le non paiement de créances dues par des personnes préalablement identifiées et eu état de défaillance de paiement ».

[3]- Christian Larroumet, les pools Bancaire, la tribune de l'assurance 2000, p.608: « l'assurance crédit le contrat par le quel un créancier procure ou prés d un assureur moyennant ressèment de primes , une garantie contre les risques des crédits, c'est-à- dire, suivant les cas, contre l'insolvabilité de son au ses débiteurs, au plus simplement contre le non paiement à l'échéance ».

[4] -Daniel Tribondeau, l'assurance des petites et moyennes entreprises, édition liaison, 2000.p.59 « l'assurance crédit constitue une opération d'assurance souscrite par des commerçants auprès d'une compagnie d'assurance pours garantir contre le risque normal de pertes de leurs créances sur des personnes également commerçantes ».

[5]–عبد الرزاق بن خروف، مطبوعة النظام القانوني للتأمين على القروض في الجزائر، معهد الحقوق بن عكنون، الجزائر،1999، ص 09–10.

يستخلص من كل هذه التعاريف أنها تختلف باختلاف وجهة نظر المهتمين بالموضوع فمنهم من يركز على الجانب المالي باعتباره وسيلة تمويل للمؤسسة و منهم من يهتم بالجانب التقني باعتباره تقنية حديثة تساعد على تغطية مخاطر التجارة و منهم من إهتم بالجانب القانوني على أنه نظام بمقتضاه تلتزم شركة تأمين خاصة تجاه الدائن (البائع) بتغطية مخاطر عدم وفاء مدينه (المشتري) في الأجل المتفق عليها في عقد البيع و ذلك مقابل حصول الضامن على القسط .

و يلاحظ أن الشيء المؤمن في تأمين القرض هو الدين التجاري هدفه الرئيسي هو تشجيع المستثمرين و النهوض بإقتصاد الدولة .

وكل قرض ممنوح من طرف المصرف (الدائن) يجب أن يكون محل إعتماد و قبول من طرف المؤمن و هذا يستلزم أن يكون طالب القرض (المدين) معرفا مسبقا لأن المؤمن الذي يدفع التعويض سيرجع على المدين لاسترجاع ما دفعه و لهذا يجب أن يكون هذا الأخير معروفا بالنسبة للمؤمن.

من خلال ما سبق، نتوصل بدورنا إلى تعريف تأمين القرض على أنه تقنية يكتتبها الدائن أمام شركة التأمين في مقابل قسط بدفعه الدائن (المؤمن له).

الفرع الثالث: أنواع التأمين على القرض :

يتخذ تأمين القرض شكلين أساسيين هما:

أولا: تأمين الإعسار "Assurance insolvabilité":

وهو تأمين تغطي أخطار الضياع النهائي لديون المؤمن له الناتجة عن إعسار مدينيه تطبق فقط على القروض التجارية قصيرة المدى المترتبة عن بيع السلع أو تقديم خدمات من طرف تجار لتجار آخرين، و ذلك باستثناء القروض المقدمة بشأن العمليات المالية قروض التجهيزات أو العتاد و قروض الاستهلاك المقدمة للأشخاص و تحل شركة التأمين التي تدفع التعويض محل المؤمن له في الحقوق والدعاوي التي يملكها ضد مدينه (أي ضد مدين المؤمن له).[1]

ثانيا: تأمين الكفالة: "Assurance caution":

و هو بدوره يتخذ شكلين هما:

[1] -J.P Branlard: Droit du crédit 4ème édition ,aengde, paris 1997, p 113.

أ-**تأمين الضمان الإحتياطي** " Assurance Aval":

ويدل تأمين الضمان الإحتياطي على الشكل الأكثر قِدما لتأمين القرض، حيث كان يلتزم المؤمن بالتدخل حالا وعلى الفور إذا لم يدفع المدين عند حلول أجل الإستحقاق[1] .

فيغطي المؤمن في هذا الشكل من التأمين خطر عدم دفع الدين المحدد عند حلول أجل الإستحقاق[2]، و ذلك مستقلا عن إعسار المدين و يعتبر تأمين الضمان الإحتياطي عقد ثنائي وهو غير مرتبط بدين المؤمن له ضد مدينه، هذا الدين لا يؤسس في الحقيقة سوى الخطر الذي يتعين تغطيته وهو سبب إلتزام المؤمن الموجود في دفع الأقساط من طرف المؤمن له [3]،و غالبا ما يتخذ التأمين شكل المقدم على سفتجة من طرف البائع حيث يذكر إسمه فيطلب ساحب السفتجة من المؤمن ضمن وثيقة تأمين الضمان الإحتياطي تجاه الدائن أو ساحب السفتجة مقابل أداء القسط، بالدفع في الحال لصاحب هذه السفتجة مقدارها أو قيمتها إذا لم يسدد المدين لدين عليه عند أجل الإستحقاق و يعرف هذا بتأمين الدفع.

ب-**تأمين الكفالة:** "Assurance cautionnement ":

هو تأمين يكتتبه المدين لصالح الدائن بدل من أن يقدم له مبلغا من المال لضمان الوفاء على سبيل الكفالة العينية[4].

ولقد ظهر هذا النوع من التأمين في البداية عدة مشاكل حيث أتهم المؤمنون بأنهم تعدوا على الميدان البنكي كون الأمر يتعلق بعملية إقراض و بالتالي من إختصاص البنوك[5].

ومن أجل وضع حد لهذا النزاع في تلك المرحلة فإن قرار التحكيم " Renaudin " قد فصل في الأمر حيث توصل إلى أن تأمين الكفالة يختلف عن تأمين القرض و هو يعرب عن كفالة حقيقية وبالتالي من إختصاص البنوك فقط .

إلا أنه ، و بعد دخول التوجيهات الأوروبية حيز التطبيق في 24 جويلية 1973، فقد أصبح هذا التحكيم باطلا، بما أنه منذ سنة 1973 أصبح بإمكان شركات التأمين المعتمدة ممارسة عملية تأمين الكفالة بكل حرية و ذلك في كامل الدول الأوروبية، و قد أعطى القانون رقم 10/04/89 الصادر في 31 ديسمبر 1989 تفسيرا للمادة 351 فقرة أربعة من قانون التأمينات التي تنص على :

---

[1] -Ch.Gavalda/G.Stoufflet, Droit Bancaire 4ème édition Lites paris 1999, p 360.

[2] -G.Ripert/R.Robcot, traité du droit commerçai tome.6ème edition,L.G.D.J.paris 2000, p 484.

[3] - Christian Larroumet, les pools Bancaire, Op.cit, p 620.

[4]- الدكتور عبد الرزاق بن خروف، مطبوعة، مرجع سابق، ص11.

[5] -Ch.Gavalda/G.Stoufflet, Droit Banciare,Op.cit ,p35.

" تحت تحفظ واحد، و المتمثل في الإعلام المسبق للوزير المكلف بالإقتصاد و المالية بإمكان كل مؤسسة تأمين :(....) أن تغطي الأخطار الكبرى(...)".

وقد ذكرت المادة 111 الفقرة السادسة من ضمن الأخطار الكبرى ما يلي:

"... القرض و الكفالة عندما يمارس المكتتب في إطار وظيفته نشاط صناعي تجاري أو مهنة حرة شرط وجود علاقة بين الخطر و النشاط الممارس"[1].

ويمارس تأمين الكفالة حاليا من طرف شركات التأمين الجزائرية العامة منها و الخاصة، حيث تعتبره هذه الشركات فرعا من فروع التأمين شأنه شأن الفروع المختلفة الأخرى للتأمين و هو مصنف ضمن عمليات التأمين بمفهوم المادة الثانية الفقرة الخامسة من المرسوم التنفيذي رقم 95-338 المتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين وحصرها.

المطلب الثاني: تمييز التأمين على القرض عن بعض الأنظمة المشابهة له:

كثيرا ما تختلط الأمور بين التأمين على القرض و بعض الأنظمة نظرا للتشابه الموجود بينهما خاصة عندما تمارس تلك الأنظمة من طرف نفس الهيئة كما هو الأمر بالنسبة للتأمين على القرض مع الكفالة (الفرع الأول) و كذلك نفس الشيء بالنسبة للتأمين على القرض و وكالة التسويق (الفرع الثاني) تأمين القرض و عمليات البنك (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تمييز التأمين على القرض عن الكفالة:

يظهر التأمين على القرض و الكفالة المصرفية تحت شكل علاقة قانونية ثلاثية، أين يلتزم الغير مؤمن القرض أو الكفيل بتنفيذ الإلتزام في حالة عجز المدين الأصلي فتسمى الأطراف الثلاثة في التأمين على القرض بـ: المؤمن (شركة التأمين) الدائن (المؤمن له) والمدين و في الكفالة فالأمر يتعلق بالكفيل، المستفيد (الدائن) الأمر بالسحب (المدين)[2].

أولا : أوجه التشابه:

إن هدف كل من التأمين على القرض والكفالة المصرفية هو الحماية عن طريق ضمان وفاء الدين ضد عدم تنفيذ إلتزامات المدين الأصلي و يعتبر كل منهما ذات طبيعية قانونية واحدة، حيث يتصف بالأعمال التجارية حسب الموضوع و التبعية فالكفالة مدنية و تجارية.

[1] -Casse.Civ, 14 Décembre 1943 .AC 1944.18 note Besson JCP.1944.2.2552 Note Michel Js 1945.1- 4 note Houin.

[2]- شلغوم رحيمة، مرجع سابق، ص 44-45.

ثانيا : أوجه الإختلاف :

إن الكفالة في جوهرها ملزمة لجانب واحد هو الكفيل عقد تابع أطرافهم الدائن، المدين (المستفيد من القرض، الآمر بالسحب) (الكفيل).

أما التأمين على القرض فهو عقد ملزم لكلا الجانبين و يكون إلتزام المؤمن مستقل عن إلتزام المدين الذي يغطي التأمين عجزه و سببه هو إقتضاء القسط و موضوعه سبب تنفيذ الإلتزام، كما أن تأمين القرض لا يغطي سوى بعض أجزاء الدين فقط في الكفالة يتعهد الكفيل بعلم المدين أو بغير علمه بهدف أن يدفع الدين كاملا إذا لم يدفعه المدين و يكون تعهد الكفيل بالوفاء للدائن أيا كان سبب عدم وفاء المدين و لم يكن قادرا على الوفاء أي قد تكون حرة إختيارية و قد تكون إلزامية كذلك إذا إنقضى الدين إن نشأ باطلا إنقضت الكفالة وأيضا لا تنشأ إلا لضمان إلتزام صحيح .

تحتفظ الكفالة بطابعها المدني، حتى و لو كان المتعاقدان تجار والإلتزام تجاري أما التأمين على القرض فيعد تجاريا، إن نظام التأمين على القرض دائما إختياري، بينما الكفالة قد تكون حرة إختيارية وقد تكون إلزامية، في الكفالة تقوم العمولة بحسب مقدار الإلتزام الأقصى بينما التأمين على القرض يحسب القسط على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف المؤمن له.

يعد التأمين على القرض تقنية خاصة لا علاقة له بالمصرف بينما الكفالة المصرفية فهي تخضع لتقنية المصارف[1].

الفرع الثاني: تمييز التأمين على القرض عن وكالة التسويق:

يقوم نظام وكالة التسويق إجمالا على أن الوكيل يدفع للموكل العميل قيمة الفاتورة التي تمثل حقه لدى المشتري في البلد الأجنبي وكيل محله في هذا الحق، و إذا لم يدفع للوكيل لا يمكن للوكيل رجوع علي الموكل.

فيقوم الوكيل بعملية ائتمان أو اعتماد لصالح عملية و أجره فيها عمولة تغطي مخاطر عدم الوفاء، وخدمات أخرى يقدمها الوكيل، كما يتقاضى فائدة إذا سلم المبلغ مقدما إلى العميل [2].

[1]– رمضان محمد أبو السعود، التأمينات الشخصية و العينية الكتب القانونية الإسكندرية، 1999، ص12.

[2]– علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية (دراسة للقضاء المصري و المقارن و تشريعات البلاد العربية)، المكتبة القانونية، مصر، 1993، ص 643.

أولا : أوجه التشابه :

يتبين بأن لوكالة التسويق ثلاثة أطراف شأنها شأن التأمين على القرض وهي:

أ-**البائع العميل:** وهو في وضعية الدائن مشتري الضمان ويقابله في التأمين على القرض البائع الدائن.

ب-**المشتري:** وهو في موضع المدين في مواجهة البائع و هو نفس الطرف الذي نجده في التأمين على القرض.

ج-**الشركة الممارسة لوكالة التسويق:** التي تكتسب من البائع الدين الذي هو لدى المشتري وتقابلها شركة التأمين على القرض التي تغطي حظر ضياع القرض.

يعرف نظام وكالة التسويق على أنه تقنية تنازل عن ديون التي تسمح للمؤسسة من حماية نفسها ضد الخطر التجاري الناتج عن زبائنها، فالتأمين على القرض هو الآخر يقدم أيضا خدمة مماثلة تتعلق بالضمان أي ضمان حظر عدم الدفع الناتج عن إعسار الزبون المدين.[1]

ثانيا: أوجه الإختلاف:

يختلف التأمين على القرض عن وكالة التسويق في آن مؤمن القرض لا يقوم أبدا بالتمويل المسبق للديون وهذا ما يميزه عن الوكيل في نظام وكالة التسويق هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ضمان الوكيل يعد:

أ-**كامل أو تام:** حيث يوفي وكيل التسويق بكامل قيمة الفاتورة أي يغطي كامل أخطار الدين فيصبح مالك تلك الديون بينما نجد مؤمن القرض لا يغطي كل الدين، فالنظام في التأمين على القرض مؤسس على تقاسم الخطر بين المؤمن و المؤمن له.

ب-**أكثر سرعة:** يقوم الوكيل بدفع قيمة الفاتورة دون إشتراط وجود حظر حتى يتم تحصيل الفاتورة فوكيل التسويق عادة ما يكون بنك يشتري أو يوفي الحقوق التي تمثلها على القرض، فلا يتم تعويض الدائن إلا بعد إعسار مدينه المثبت قانونا، التعاون بين عملائه، و لا يقوم بتجميع المخاطر و إجراء المقاصة بينهما كما أنه لا يستفيد من عملية إعادة التأمين.

إذا كان وكيل التسويق ليست لديه معلومات كافية حول المشترين عكس مؤمن القرض الذي يسخر مصالح ووسائل متخصصة في مجال استقصاء الحقائق ومعلومات حول مدى يسر المشتري

[1]- علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص 645.

وسمعتهم في السوق حتى يتم قبول تأمينه لهذا الدائن ورفضه لذلك وعليه فإن تقنيتي تأمين القرض ووكالة التسويق متجاورتين أكثر مما هما متنافسين[1].

الفرع الثالث: تأمين القرض و عمليات البنك:-l'assurance-crédit et les opération de banque -

في مقابل عمولة يدفعها البائع لبنكه يضمن هذا الأخير يسار المشتري إما لأن هذا المشتري بحد ذاته يعتبر زبون لذات البنك و إما لأن للبنك وسائل تؤهله للوصول إلى معلومات خاصة بالمشتري أو أنه يقوم بضمان حظر المشتري لدى بنك آخر لديه معلومات متعلقة بالمشتري.

إن ضمانات كهذه تمارس عادة في إطار التجارة العالمية حيث المتعاملين بسبب بعد المسافة لا يتعارفوا فيما بينهم ومن بين الضمانات الممارسة علينا أن نذكر الضمان الإحتياطي للبنك ،والقرض المستندي"Le crédit documentaire" .

يبدو من هذا أن هذه العمليات تعد هامشية مقارنة بمجموعة النشاطات الممارسة من طرف الهيئات البنكية و لا تتقرر إلا بعد إختبار منفرد لكل عملية، و لو أن هناك وجود حقيقي للخطر إلا أن هذا الخطر لا يخضع لقانون الأعداد الكبيرة و التي تجانس الأخطار الذي يسمح بالقيام بعمليات المقاصة بينهما، على غرار تأمين القرض حيث المؤمن يأخذ على عاتقه إلتزام تعاقدي محدد يتعلق بتغطية الأخطار لمجموعة من العمليات و هذا ما يفرق إذن نظام تأمين القرض على عمليات البنوك.[2]

[1]– علي جمال الدين عوض ،مرجع سابق ، ص 646.

[2] -J.P Dechanel/L .Lemoine : L'assurance-crédit, Paris, PUF, 1996, que sais-je ? , p07.

المبحث الثاني : تأمين القرض الإستثماري:

لقد أثارت الطبيعة القانونية للتأمين على القرض الإستثماري عموما جدلا كبيرا في وسط الفقهاء خاصة بعد إستثناء القانون الفرنسي الصادر في 13 جويلية 1930 في المادة الأولى منه الفقرة الرابعة (م1/4) والذي ينظم التأمينات البرية[1] لجميع عمليات التأمين على القرض من نطاق تطبيقه على أساس أنه ليس بتأمين حقيقي.[2]

حيث قرر النائب "La Farge" أمام غرفة النواب فيما يتعلق بقانون 1930 قائلا: " وفيما يتعلق بعمليات تأمين القرض التي تقترب أكثر من حقيقة التأمين فهي تقدم صفات أصلية يصعب إعتبارها من الآن فصاعدا بأنها تأمينات و خاصة بأن تطبق عليها الأحكام العامة الواردة في العنوان الأول دون أن تخضع هذه الأحكام لعدد من التعديلات...."[3].

وقد تم تفسير هذا الإستثناء في عدم ثقة المشرع الفرنسي آنذاك في هذا النشاط أي تأمين القرض، إذ كانت الخسائر كبيرة و مستقبل النشاط غير أكيد مقارنة بفروع التأمين الأخرى المقننة في تلك الفترة، كما أثار سكوت المشرع الجزائري في الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات عن تنظيم تأمين القرض الاستثماري العديد من التساؤلات خاصة وأن هذا الشكل من التأمين يمارس حاليا من طرف العديد من شركات التأمين الجزائرية العامة منها والخاصة ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى:

مفهوم تأمين القرض الاستثماري (المطلب الأول) وتطبيق ضمان تأمين القرض الاستثماري وأهميته (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم تأمين القرض الاستثماري:

نظرا لأهميته فقد كثرت الكتابات في تأمين القرض الاستثماري محاولين بذلك تقديم تعريف شامل لكل جوانبه و بقدر ما تعددت تلك الكتابات بقدر ما إختلفت آراء الكتاب و الفقهاء حول الطبيعة الحقيقية لتأمين القرض الاستثماري[4].

---

[1] -loi 62/157 tendant à la reconduction ,Op.cit, p 18.

[2]- بن خروف عبد الرزاق، مطبوعة النظام القانوني للتأمين على القرض في الجزائر،مرجع سابق،ص10.

[3] -Encyclopédie Dalloz, Commercial Tome , A.B, Assurance-crédit, p1et 2.
« Quant aux opérations d'assurance-crédit qui se rapprochent le plus de la véritable assurance, elles présentent des caractères si originaux qu'il serait difficile de les traiter des maintenant comme des assurances et notamment de leur appliquer les dispositions. Générales du titre 1 er sans faire subir à ces dispositions de nombreux remaniements… »

[4]- بن خروف عبد الرزاق، مطبوعة النظام القانوني للتأمين على القرض في الجزائر، مرجع سابق، ص 09.

و ككل نظام لتأمين القرض الاستثماري مبادئ يقوم عليها حيث يؤدي عدم الاهتمام بها إلى التأثير السلبي لفعالية ونجاح هذا النظام، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى:

تعريف تأمين القرض الاستثماري (الفرع الأول) والطبيعة القانونية لتأمين القرض الاستثماري (الفرع الثاني) ومجال تأمين القرض الاستثماري (الفرع الثالث) و مكانة تأمين القرض الاستثماري ضمن أصناف التأمينات الأخرى (الفرع الرابع).

الفرع الأول: تعريف تأمين القرض الاستثماري:

سوف نعرض أولا مختلف التعاريف الذي وضعها الفقهاء لتأمين القرض الاستثماري، ثم بعد ذلك التطرق إلى تعريفه في إطار التشريع الجزائري .

أولا: تعريف الفقهاء:

حاول العديد من الفقهاء إعطاء تعريف لتأمين القرض الاستثماري يوفي جميع جوانبه لكن الاختلاف حول طبيعته و اختلاف النظريات التي تحكمه و كذلك التقنيات المستعملة من طرف شركات تأمين القرض بالإضافة إلى التطور الذي شهده إنعكس كل ذلك على الفقهاء حيث كان كل فقيه يعرف تأمين القرض الإستثماري من الزاوية التي ينظر إليها و كذلك حسب التطور الذي وصل إليه تأمين القرض الإستثماري و سنعرض فيما يأتي تعاريف بعض الفقهاء:

كما عرفه M.Leyris بأنه : " يؤمن فقط القروض التي يمكن أن يمنحها المصرف لصناعي. لتاجر أو لمزارع من أجل عمليات تنجز في القطر الوطني[1]".

اما الفقيه "Jean_Bastin" فقد عرف تأمين القرض الاستثماري بأنه: "هو نظام تأمين يسمح للدائنين عن طريق دفع أقساط لحمايتهم من عدم تسديد القروض التي بحوزتهم إتجاه أشخاص معروفين مسبقا وهم في حالة عجز عن الدفع"[2].

من خلال التعريف حاول المفكر"Jean_Bastin" الإلمام بخصائص تأمين القرض فأكد على أنه نظام تأمين من خلال إبراز عنصر دفع القسط كما بين بأن المؤمن لهم « الدائنون » وأن الخطر المؤمن منه هو عدم تسديد الدين دون إبراز متى يكون عدم التسديد و متى يجب التعويض كما إستخدم كلمة "دين" لإظهار حق الدائنية دون سبب الدين هل هو ناتج عن تقديم خدمة أو قرض مبلغ مالي أو ناتج عن بيع و استعمل كلمة أشخاص حيث يدخل ضمن هؤلاء الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون

[1] - rapport sur l'assurance présenté à la semaine de la monnaie tenue à paris, 6/11/1922.

[2] - Jean Bastin, l'assurance-crédit dans le monde contemporain,op.cit, p 59.

كما لم يحدد طبيعة عمل هؤلاء الأشخاص هل هو من أجل الربح أم لا وهؤلاء الأشخاص يكونون معروفين مسبقا، لأن تعويض الشركة للدائن يمنحها حق الرجوع على المبلغ الذي في حوزة المدين فيجب أن يكون هذا المدين معروفا مسبقا وأخيرا استعمل مصطلح العجز عن الدفع مما يؤكد وجود دين يجب على المدين تسديده حقا ولا يمكن التملص منه.

أما المفكران " J.P Dechanel" و" L.Lemoine "[1] حاولا تقديم التعريف التالي:

" هو تقنية تأمين تقدم مقابل أجر للدائنين بمجموعة من الخدمات تسمح بانتقاء وصف و تغطية لخطر القرض ".

ومنه فإن اتساع أدوار مؤمن القرض يمكنه بذلك تجاوز ضمان الحوادث المرتبطة بتقصير سداد المدينين ليصبح "مسيرا لخطر القرض" و بأكثر دقة لخطر قرض العميل إعتبارا من كل ما سبق يمكننا استنتاج تعريف لتأمين القرض الإستثماري جامعا لكل الأطراف النظرية المتقدمة:

" تأمين القرض الإستثماري هو عقد تأمين يسعى من خلاله الدائن (المؤمن له أو البنك) مقابل أجر، إلى تغطية عدم سداد مدينه المعروف مسبقا و العاجز عن الدفع عند حلول أجل إستحقاق الدين و ذلك عن طريق الإستفادة من التسيير الجيد لخطر لقرض ".

مصطلح تأمين القرض الإستثماري لم يرد تعريفه في التشريع الجزائري على عكس فروع التأمين الأخرى التي أحاطها بتعريف و وضع لها أحكام نذكر منها على سبيل المثال تأمين القرض عند التصدير لكنه ظهر كمنتوج تؤمنه شركة تأمين و ضمان القروض الإستثمارية AGCI [2]التي أنشئت بموجب القرار رقم 17 ليوم 1998/11/9 لكن هذا لا يمنعنا من وضع تعريف بسيط لتأمين القرض الإستثماري هو:

" تأمين القرض الإستثماري هو عقد تأمين يقوم من خلاله المؤمن وهي شركة التأمين بتغطية مخاطر هذا القرض و المتمثلة في خطر عجز المدين عن سداد دينه عند حلول أجل إستحقاقه مقابل قسط تأمين يقع على عاتق المدين".

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للتأمين على القرض الإستثماري :

أثارت الطبيعة القانونية للتأمين على القرض الإستثماري عدة تساؤلات و نقاشات مختلفة بين عدد من الفقهاء الذين حاولوا إبراز آرائهم المختلفة و التي من خلالها تم التوصل إلى تصنيف تأمين القرض الإستثماري ضمن مختلف التصنيفات التأمينية، كما أثار سكوت المشرع الجزائري في الأمر رقم 95-07

[1] - J.P.Dechanel/L, Lemoine : L'assurance-crédit, op.cit., p 50.

[2] -AGCI : Compagnie d'assurance et de garantie du crédit a l'investissement.

المتعلق بالتأمينات[1] فيما يخص التأمين على القرض الإستثماري العديد من التساؤلات خاصة و أنه يمارس حاليا من طرف العديد من شركات التأمين الجزائرية العامة منها و الخاصة فمن خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى موقف الفقه من الطبيعة القانونية للتأمين على القرض (أولا) وما موقف المشرع الجزائري من التأمين على القرض (ثانيا).

أولا : موقف الفقهاء من الطبيعة القانونية للتأمين على القرض الإستثماري:

انقسم الفقه حول الطبيعة القانونية للتأمين على القرض الإستثماري إلى فريقين و كل منهم يريد تحديد طبيعة التأمين على القرض الإستثماري مبررا ذلك بحجج تدعم آرائهم:

إن الفريق الأول ينفي إعتبار التأمين على القرض على أنه عقد تأميني و إنما يعتبره مجرد نشاط من إختصاص المؤسسات المالية لاسيما المصارف ذلك بحجة أن المؤمن في التأمين على القرض يدفع مبلغ التعويض عندما يتوقف المدين عن دفع الدين في أجل الإستحقاق و هذا يتنافى مع مبدأ أساسي لوظيفة التأمينات و المتمثل في دفع التعويض عند تحقيق الضياع النهائي لحق الدائن، و توقف المدين عن دفع ديونه لا يفسر الضياع النهائي نحو الدائن و بالتالي يعتبر عقد قرض من إختصاص المؤسسات المالية وليس شركات التأمين[2].

كما يرون أنه لو تضمن قانون التأمينات تأمين القرض لكان ذلك عائقا يحول دون تطور عمليات التأمين على القرض، مما يتميز به قانون التأمينات بقواعده الآمرة التي تهدف لحماية الطرف الضعيف في الأمور التجارية عكس عمليات التأمين على القرض التي تعطي أخطار وهمية لا وجود لها ،أما **الفريق الثاني** فيعتبر التأمين على القرض عقدا تأمينيا كبقية عقود التأمين الأخرى فهو يتميز مثله مثل عقود التأمين المعروفة بنفس الخصائص مبرزين رأيهم على أن فكرة الحظر و الضرر ينشأ عن توقف التاجر المقترض عن دفع ديونه مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالدائن المقرض، لأنه يؤدي إلى شهر إفلاسه ويضيف هذا الفريق أيضا إلى أنه لو أخضعنا تأمين القرض للمبادئ العامة الموجودة في القانون المدني لوفرنا إمكانية وقوعه في التعسف من طرف شركات التأمين[3].

يستنتج من خلال هذين الرأيين إلى أن التأمين على القرض يحتوي على جانبين أحدهما فني والآخر قانوني، فالجانب الفني يتمثل في شركة التأمين بصفتها المؤمن حيث تقوم بتغطية الخطر الذي

[1]–الأمر رقم 95–07،المتعلق بالتأمينات لسنة 1995، المعدل و المتمم بالقانون رقم 06–04 لسنة 2006، مرجع سابق.

[2] - J.P.Dechanel/L .Lemoine : L'assurance-crédit, opcit,p30.

[3] - Jean Bastin, la défaillance de paiement et sa protection l'assurance crédit, op.cit, P158.

يتعرض له المؤمن له و المتمثل في عدم دفع المدين لديونه نتيجة لإعساره أو إفلاسه كما تقوم العملية التأمينية في التعاون المنظم بين مجموع المستأمنين المعرضين لنفس الخطر و ذلك من خلال ما يدفعونه من أقساط مقابل تعويض المؤمن له عند تحقق إفلاس أحدهم .

كما تقوم شركة التأمين بتجميع المخاطر المتشابهة و إجراء المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء التي تحدد سعر القسط بصفة تغطية ما يتحقق من المخاطر المؤمن ضدها بإضافة نسبة من الربح لفائدة الشركة المؤمنة مقابل قيامها بهذه الوظيفة.

أما الجانب القانوني لتأمين القرض فيتعلق بالعقد المبرم بين شركة التأمين و المؤمن له (مؤسسة تجارية أو صناعية) تتضمن الالتزامات المتبادلة بين أطرافها[1].

ثانيا : موقف المشرع الجزائري من الطبيعة القانونية للتأمين على القرض الإستثماري:

يجد تأمين القرض مكانته ضمن صنف التأمينات على الأضرار و التي هي تأمينات تتعلق بمال المؤمن له، فهو إذن تأمين على الأشياء فتؤمن شركة التأمين الأخطار التي تهدد المؤمن له في ماله.

و التأمين على القرض تأمين على خطر يهدد المؤمن له في ماله فهو عكس التأمين الشخصي يخضع لمبدأ التعويض طبقا للمادة 623 من القانون المدني[2] الجزائري التي تنص على " لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج عن وقوع الخطر المؤمن منه بشرط ألا يتجاوز ذلك قيمة التأمين ".

ومن خلال هذه المادة يمكن استخلاص أن الصفة التعويضية للتأمين على الأضرار لا تكون مصدرا لإثراء المؤمن له على حساب المؤمن لتفادي التعمد في إحداث الخطر من طرف المؤمن له وبنفس المعنى وردت المادة 30 [3]من الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات[4] المعدل و المتمم بالقانون رقم 06-04.

---

[1]- شلغوم رحيمة، مرجع سابق، ص 125.

[2]- أمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني(معدل و متمم)، مرجع سابق.

[3]- يعطي التأمين على الأملاك للمؤمن له في حالة وقوع حدث منصوص عليه في العقد الحق في التعويض حسب شروط عقد التأمين و ينبغي أن لا يتعدى التعويض مبلغ قيمة استبدال إلى الملك المنقول للمؤمن أو قيمة إعادة بناء الملك العقاري المؤمن عند وقوع الحدث يمكن أن ينص العقد على المؤمن له تخفيض من التعويض في شكل حق يقتطع منه على أن يحدد ذلك مسبقا.

[4]-أمر رقم 95-07 يتعلق بالتأمينات لسنة 1995، المعدل و المتمم بالقانون رقم 06-04 لسنة 2006، مرجع سابق.

الفرع الثالث: مجال تأمين القرض الاستثماري:

يتعرض مؤمن القرض سواءا كانت بنوك أو متعاملون اقتصاديون فيما بينهم لمخاطر عديدة فنجد الخطر الخاص بكل عميل مقترض يتوقف على ظروف العميل و العميل من حيث المركز المالي للمؤسسة و كفاءة مديرها و أمانتهم[1] و هناك أيضا مخاطر مهنية ومخاطر أخرى أيضا قد تكون ناتجة من الأزمات السياسية أو الاقتصادية كالحروب و استيلاء السلطة أو التأمينات[2]، فيأتي التأمين كوسيلة لحماية المستأمن مقدم القرض من خطر معين، فالخطر عنصر أساسي في التأمين على القرض لأنه يشكل محل العقد و مبرر وجوده.

يعرف الخطر على أنه كل أمر أو حادث غير محقق الوقوع لا يتوقف تحققه على إرادة أحد طرفي العقد و يتحقق في التأمين على القرض عند استحالة المؤمن له استرجاع كل أو جزء من الدين المضمون و هذه الاستحالة تنتج بصفة مباشرة ، وخاصة عند إحدى الحوادث المنشئة للكارثة[3].

فمهما كان نوع خطر القرض الذي يتعرض له المقرض وطبيعة الخطر المؤمن عليه فإن نتيجته واحدة وهي ضياع دين الدائن المقرض، وأن من مصلحة هذا الأخير استرجاع قرضه هذا ما يجعله يطلب تأمينا على قرضه.

أولا : تنوع أخطار القرض :

يمكن أن نتصور الخطر المتعلق بالقرض انطلاقا من الأصناف أو الأنواع التالية:

الخطر التجاري، الأخطار غير التجارية، الأخطار الأخرى.

أ-الخطر التجاري:

لما كان عقد التأمين يطبق على الديون التجارية الناشئة عن زبائن المؤمن له ما عدا الزبائن الخاضعين للقانون العام و الدين من خلال تعريفهم تتضح عدم إمكانية إعسارهم، فالخطر التجاري إذن هو ذلك الحادث المحدق بالمدين المشتري الخاص والمؤدي إلى إعساره.

وتستثنى من الخطر التجاري بالإضافة إلى أخطار المشتري العام الأخطار السياسية والنكبة.[4]

---

[1]-عمريو علجية، الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية في قانون النقد و القرض، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2015، ص26.

[2]- علي جمال الدين عوض، مرجع سابق، ص 1027.

[3]- محمد حسام محمد لطفي، الأحكام العامة لعقد التأمين، ط2، د.د.ن، القاهرة 1990، ص 58.

[4]- شلغوم رحيمة، مرجع سابق، ص 136.

ب-الأخطار غير التجارية:

وهي كل الأخطار باستثناء تلك الموصوفة بالتجارية ومجالها القرض الموجهة للتصدير وهي تلك الناتجة عن عدم وفاء المشتري العام أو المترتبة عن حوادث السياسة أو عند الكوارث الطبيعية والمؤدية كلها إلى عدم تسديد المدين لديونه.[1]

و نذكر منها:

أ-خطر عدم الدفع -خطر القرض- :

يتعلق هذا الخطر بالخسارة الناتجة عن الديون الغير المدفوعة بسبب إعسار المشتري الخاص أو تخلفه عن الدفع " خطر تجاري " أو بسبب حدوث خطر سياسي، خطر الكوارث الطبيعية، خطر عدم التحويل أو خطر تخلف المشتري العام عن الدفع " أخطار سياسية "[2].

ب-خطر الإضطرابات السياسية :

وهي مختلف الحوادث الغير عادية التي تحصل في بلد المشتري تتسبب في عرقلة تنفيذ عقد التصدير وهي أحداث خارجة عن إرادة المشتري المستورد، و قد ذكرتها المادة 06 في فقرتها الثانية وإن كان هذا الذكر على سبيل المثال وهي تتمثل في حرب أهلية أو أجنبية، ثورة أعمال شغب وغيرها من الوقائع المماثلة.

ج-خطر الكوارث الطبيعية: نصت عليها المادة 08 من الأمر 96-06 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير بقولها: "يتحقق خطر الكوارث عندما لا يفي المشتري بدينه بسبب وقوع كارثة في بلد إقامته مثل: الزلزال، الفيضان والإعصار، والطوفان والانفجار البركاني والتي تؤثر بصفة مباشرة على نشاطه و قدرة وفائه"

د-الأخطار الأخرى:

هنا المؤمن له يعوض عن النفقات التي دفعها من دون أن يستردها سواء كانت بشكل كلي أو جزئي و يكون المجال هناك في القرض الموجهة للتصدير و هذا الصنف لا يمكن دمجه لا مع النوع الأول و لا الثاني لأن الخطر بعيد عن عدم الدفع.

[1]- شلغوم رحيمة، مرجع سابق، ص 137.

[2] -Gérarda Royer alain choinel, La banque et l'entreprise, CFPB, 2001, 3ème édition, p 369.

ثانيا : طبيعة الخطر المؤمن عليه:

يتميز التأمين على القرض أنه يرد على القروض التجارية دون الإستهلاكية بمعنى العمليات التي يكون فيها القرض قصير الأجل، ذلك أن هذه الأخيرة تلعب دورا أساسيا في مجال تمويل التجارة الداخلية حيث أن التسهيلات و آجال الوفاء التي يمنحها المتعاملون الاقتصاديين فيما بينهم هي في الحقيقة كلها قروض ائتمانية، قد تأخذ أشكال و تسميات مختلفة تدخل كلها في مفهوم القرض حسب المادة 68/1 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض[1].

يهدف التأمين على القرض إلى تغطية الأخطار التجارية حسب مفهوم المادة 05 من الأمر رقم 96-06 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير[2].

وهو المفهوم المتداول به في مجال التأمين على القرض سواء تعلق الأمر بالتأمين على القرض الاستثماري أو بالتأمين على القرض عند التصدير فتنص المادة 05 على ما يلي: " يتحقق الخطر التجاري عندما لا يفي المشتري بدينه، شخص طبيعيا كان أو معنويا و ليس إدارة عمومية ولا شركة مكلفة بخدمة عمومية وكان عدم وفاء غير ناتج من عدم تنفيذ المؤمن له لبنود العقد و شروطه، وإنما ناتج عن تقصير المشتري أو عدم قدرته على الوفاء ".

حسب نص هذه المادة يتحقق الخطر التجاري عندما يكون المدين المشتري غير قادر على تنفيذ التزاماته التعاقدية أو أنه يرفض ذلك بدون سبب شرعي سواء كان المدين هذا شخصا طبيعيا أو معنويا ومن هنا ينطبق حكم المادة 05 من الأمر رقم 96-06 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير على نوعين من الأشخاص هما:

1-المدين الذي لا ينفذ التزاماته بسبب تقصير منه دون أن يكون له مبرر في ذلك بمعنى التصرف التعسفي للمدين في مواصلة تنفيذ إلتزاماته.

2-المدين الذي يعجز عن تنفيذ ديونه بسبب أنه متوقف عن الدفع نتيجة لنقص الوسائل المالية.[3]

و من هنا نخلص أن هناك خطرين العجز البسيط (أ) والإعسار (ب).

أ-**العجز البسيط** "la carence simple":

يعني رفض المدين دفع ديونه، يشترط ألا يكون هذا الرفض ناتج عن خطأ من المؤمن له الدائن.

---

[1]-أمر رقم 03-11، يتعلق بالنقد و القرض معدل ومتمم، مرجع سابق.

[2]-أمر رقم 96-06،يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، لسنة 1996، مرجع سابق.

[3]-عبد الرزاق بن خروف، مطبوعة، مرجع سابق، ص 11.

ب-الإعسار "l'insolvabilité" :

يعني عدم وفاء المدين لديونه، لكون الجانب السلبي من ذمته المالية يتجاوز الجانب الإيجابي منها فيفترض عدم كفاية أموال المدين للوفاء بديونه المستحقة الأداء[1] و يختلف الإعسار عن التوقف عن الدفع، فهذا الأخير يعني العجز أو الامتناع عن دفع الديون في مواعيد استحقاقها من دون أن يكون هناك عدم كفاية أموال المدين و إذا كان التوقف عن الدفع يتسبب أحيانا عن الإعسار، إلا أن هذا الأخير ليس شرطا له، و الإعسار نوعان : الإعسار القانوني[2] والإعسار الواقعي[3].

ثالثا : المصلحة في التأمين على القرض الاستثماري :

ويقصد بالمصلحة في التأمين على القرض الاستثماري استفادة المؤمن له من عدم وقوع الخطر محل التأمين و الذي يتعلق بضياع الدين فمحله المؤمن له تكمن في بقاء دينه قائما[4] ،حيث تمثل المصلحة سبب الالتزام و سبب العقد في التأمين، فهي بالصفة الأولى لابد أن تكون موجودة و بالصفة الثانية لابد أن تكون مشروعة وهو ما أكدته المادة 29 من الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات المعدل و المتمم[5].

الفرع الرابع : مكانة تأمين القرض الاستثماري ضمن أصناف التأمينات:

تأمين القرض الاستثماري تأمين على خطر يهدد المؤمن له في ماله فهو على عكس التأمين الشخصي يخضع لمبدأ التعويض، طبقا للمادة 623 قانون مدني جزائري و التي تنص على:" لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج عن وقوع الخطر المؤمن منه، بشرط ألا يتجاوز ذلك قيمة التأمين".

---

[1]- راشد راشد، الأوراق التجارية الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 227-228.

[2]- الإعسار القانوني L'insolvabilité de droit يتعلق بإثبات عجز المدين عن الوفاء بديونه و ذلك عن طريق الإجراءات القضائية أو الغير قضائية.

[3]- الإعسار الواقعي L'insolvabilité de fait و يسمى أيضا الإعسار المفترض وهو الذي يسمح من خلال مدة العجز إفتراض عدم تحصيل الدين و بالتالي تعويض المؤمن له.

[4]-مصطفى محمد الجمال، أصول التأمين (عقد الضمان، دراسة مقارنة للتشريع والفقه والقضاء في ضوء الأسس الفنية للتأمين)، د.د.ن، بيروت 1999، ص 261.

[5]- أمر رقم 95-07 ، يتعلق بالتأمينات لسنة 1995، المعدل و المتمم بالقانون رقم 06-04 لسنة 2006، مرجع سابق.

يستخلص من هذه المادة أن الصفة التعويضية للتأمين على الأضرار لا تكون مصدرا لإثراء المؤمن له على حساب المؤمن لتفادي التعمد في إحداث الخطر من طرف المؤمن له و بنفس المعنى وردت المادة 30 من الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات[1].

والتأمين على القرض الاستثماري يرد عادة على التأمين من المسؤولية عقدية أو تقصيرية ويخضع هذا النوع من التأمين إلى الأحكام الخاصة بالتأمين من المسؤولية الإلزامي أو غير الإلزامي[2].

ويلاحظ بأن الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات لم ينظم تأمين القرض الاستثماري بنص خاص وبالتالي فإن المشرع الجزائري سكت عن تنظيم تأمين القرض الاستثماري ضمن قانون التأمينات الأمر 95-07.

غير أن المرسوم التنفيذي 95-338 المتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين و حصرها يصنف في المادة الثانية الفقرة الخامسة " تأمين القرض و تأمين الكفالة " كما نظم المشرع الجزائري نوعا خاصا من تأمين القرض الاستثماري و هو " تأمين القرض عند التصدير " وهذا بمقتضى الأمر رقم 96-06 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير المؤرخ في 10 يناير سنة 1996.

المطلب الثاني : تطبيق ضمان تأمين القرض الاستثماري وأهميته :

عقد التأمين بصفة عامة و عقد تأمين القرض بصفة خاصة ككل العقود ينعقد بتوافر أركانه الثلاثة و هي التراضي و المحل والسبب.

وطرفي العقد هما المؤمن المتمثل في شركة تأمين القرض قد يؤمن على التجارة الداخلية أو يؤمن عند التصدير أما الطرف الثاني هو المؤمن له عادة شركة أو مؤسسة تجارية و بمقتضى هذا العقد تحدد الشروط المختلفة التي تنظم علاقة المتعاقدين و يفرغ وثيقة تدعى بوليصية التأمين police d'assurance ،وعن محل العقد، حيث أن المؤمن له تتجه إرادته إلى تغطية المخاطر القابلة للضمان حتى لا يضيع منه ماله، و بالتالي محل العقد هو الخطر المصرح به و المؤمن منه.

---

[1]-نص المادة 30 من الأمر رقم 95-07، متعلق بالتأمينات لسنة 1995، المعدل و المتمم بالقانون رقم 06-04 لسنة 2006 ،"يخول تأمين الأموال للمؤمن له في حالة وقوع حادث منصوص عليه في العقد الحق في التعويض حسب شروط عقد التأمين و لا يمكن أن يزيد هذا التعويض على مقدار استبدال المال المؤمن عليه وقت وقوع الحادث ".

[2]- المواد من 56 إلى 59 من الأمر 95-07، المتعلق بالتأمينات لسنة 1995، المعدل و المتمم بالقانون رقم 06-04 لسنة 2006، مرجع سابق.

والخطر هو العنصر الأساسي في تحديد التزامات طرفي العقد فمن جهة المعيار الذي يحدد القسط المدفوع من طرف المؤمن له، و من جهة أخرى يحدد مبلغ ضمان التأمين " النسبة المئوية المغطاة للخطر " وطبقا للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني يجب أن يكون لكل إلتزام سبب ينشئه وهو الدافع إلى التعاقد المادة 621[1] من القانون المدني.

فالمقصود أن المصلحة هي السبب الدافع إلى التعاقد بتأكيد المادة 29[2] من الأمر المتعلق بالتأمينات.

ويشترط أن هذه المصلحة كالسبب في العقد المشروعية أي لا يجوز أن تكون مخالفة للنظام العام والآداب العامة، وإلا كان العقد باطلا.

وفي التأمين على القرض توجد مصلحة اقتصادية لدى المؤمن له و هو الدائن للمحافظة على مبلغ الدين فيؤمن عليه بحيث إذا أعسر المدين استوفى حقه من المؤمن و طبقا للتشريع الخاص بتأمين القرض عند التصدير الأمر 96-06 يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم، يقوم بعمليات التصدير انطلاقا من الجزائر أن يكتتب تأمين القرض عند التصدير باستثناء صادرات المحروقات[3] و يضمن هذا التأمين تغطية الحقوق المرتبطة بعمليات التصدير من الأخطار التجارية و الأخطار السياسية وأخطار عدم التحويل و أخطار الكوارث[4]، وسنتعرض إليها بالتفصيل لاحقا.

ويترتب عن عقد تأمين القرض التزامات على عاتق المستفيد من ضمان تأمين القرض (المصرف)، وقد تتسبب الخدمات التي توفرها شركة التأمين للقرض في إحداث أضرار نتيجة لخطأ طبقا لما نصت عليه المادة 124[5] من القانون المدني الجزائري فتطبيق النظرية العامة للمسؤولية المدنية عن الفعل الشخصي و إسقاطها في هذا المجال إذا توافرت عناصرها و التي تتمثل :

الخطأ: سواء كان عمديا أو عن طريق الإهمال وقد يكون إما خطأ جسيما وإما خطأ بسيطا أو خطأ تافها.

الضرر: سواء كان ماديا أو معنويا.

---

[1]- المادة 621: "تكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين".

[2]- المادة 29: "يمكن لكل شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في حفظ مال أو في عدم وقوع خطر أن يؤمنه".

[3]- المادة 03، أمر 96-06، يتعلق بتأمين القرض عند التصدير لسنة 1996، مرجع سابق.

[4]- المادة 01، من الأمر 96-06، يتعلق بتأمين القرض عند التصدير لسنة 1996، مرجع سابق.

[5]- المادة 124: "كل عمل أيا كان يرتكبه و يسبب ضرر للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض".

العلاقة السببية: بين الخطأ المرتكب والضرر.

إن دائرة الخطأ يمكن أن يشمل خرق أي قاعدة من قواعد العقد و القانون إذا كان الإخلال بالالتزام مدني، فإن قواعد القانون المدني تغطي أحكام المسؤولية المدنية التي تقتصر في الغالب على التعويض أو جبر الضرر، أما إذا كان الإخلال بالتزام القانون يمس النظام العام يكون في دائرة القانون الجنائي فيصبح تحريك الدعوى العمومية واجب و تطبق أحكام قانون العقوبات في إطار النصوص المحددة، إذ لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بدون نص.

وتطبق المسؤولية في قانون التأمينات يكاد ينحصر في دائرتي القانون المدني والقانون الجزائي.

الفرع الأول: التحولات في قواعد عقد تأمين القرض الاستثماري

إن الظروف الاقتصادية لما تعرفه من تحولات جذرية و ما يفرضه قانون المنافسة و مبادئه الذي يحدد قواعد المعاملات الدولية جعل المشرع الجزائري يجري تعديلات تشريعية و هيكلية تنسجم مع ما تفرضه النظم الدولية و هذا ما سبب تأثيرا على قواعد عقد تأمين القرض و خوصصة الجزائر نشاط قطاع التأمين[1] له تأثير على قواعد عقود التأمين باعتبار أن هذا النشاط يشكل أحد المجالات الحيوية في الإقتصاد الوطني، و قد ينعكس على النظام القانوني لعقود التأمين باستحداث قواعد لعقود تأمين القرض، و هذا ما سنحاول إبرازه من خلال دراسة عقد تأمين القرض و إجراءاته في هذا الفرع.

أولا : عقد تأمين القرض الاستثماري:

عقد التأمين[2] و عقد تأمين القرض الإستثماري ككل العقود المدنية أو التجارية يجب توافر الشروط الموضوعية و الشكلية في عقد تأمين القرض الاستثماري و تتمثل في وثيقة التأمين "police_d'assurance" و هي تتخذ أشكالا مختلفة و ذلك حسب طبيعة وموضوع ومدة العقد.

و يتميز هذا العقد بخصوصيات سواء ما يتعلق منه بتأمين القرض على المستوى الداخلي ومحله المخاطر التجارية أو على المستوى الخارجي ومحله المخاطر الغير تجارية، وقد سبق أن تعرضنا إليها.

---

[1]–الأمر رقم 95–22، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، المؤرخ في:3 سبتمبر1995 ، الجريدة رسمية عدد 48 صادر في: 03–09–1995، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 97–12 ،مؤرخ في 19–03–1997، جريدة رسمية عدد 17 صادر في: 19–03–1997.

[2]–التأمين عقد وعملية فنية في آن واحد فهناك علاقة تعاقدية من الناحية القانونية و عملية فنية على أساس التعاون بين عدد من الأشخاص والإشراك في تحمل ما يصيبهم من الكوارث.

1- أطرف العقد في تأمين القرض: ينعقد بين طرفين هما المؤمن و المؤمن له.

أ-**المؤمن**" l'assureur" : عادة يمنح تأمين القرض من طرف شركة متخصصة يطلق عليها شركة تأمين القرض أو تقوم بهذا النوع من التأمين فرعا من فروع شركة التأمين العادية.

طبقا لما ورد في النصوص القانونية، تأخذ شركة التأمين شكلا من الأشكال المنصوص عليها في المادة 203 من الأمر المتعلق بالتأمينات[1].

ومهما كان الشكل الذي تتخذه شركة التأمين فإن المشرع ألزمها من الحصول على إعتماد[2]، يتم سحب هذا الاعتماد من طرف الوزارة الوصية التي خولها القانون منح الإعتماد و إذا ما سحب الإعتماد فإن هذه الشركة تنقضي و بسبب إداري[3].

ومن بين شركات تأمين القرض في الجزائر المتخصصة شركة تأمين القرض" CGCI " شركة تأمين عند التصدير " CAGEX ".

هذه الشركات تأخذ شكل شركة ذات أسهم و تخضع بذلك الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون التجاري بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بها والمنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتأمينات من حيث الإنشاء، التسيير، الإنقضاء، وبمقتضاه العقد الذي يبرم إتفاق بين شركة تأمين القرض و طالب الضمان، تتجدد الشروط التي تنظم علاقة التعاقدية في بوليصة التأمين.

ونذكر منها المتعلقة بتأمين القرض عند التصدير:

- بوليصة التأمين الشاملة
- بوليصة التأمين المحددة
- بوليصة تأمين القرض المشتري

---

[1]- تنص المادة 203 من الأمر المتعلق بالتأمينات، لسنة 1995 :" إن شركة التأمين أو شركات هي شركات تمارس إكتتاب وتنفيذ عقود التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به ".

[2]- نقصد من لفظ الشركة: "مؤسسات و تعاضديه التأمين أو إعادة التأمين" الأمر رقم 95-07 يتعلق بالتأمينات لسنة 1995 المادة 9 المرسوم التنفيذي رقم95-338، يتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين وحصرها معدل ومتمم، مرجع سابق.

[3]- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-267، مؤرخ في 3 غشت 1996،المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم: 07-152 ،مؤرخ 22 مايو 2007 ،يحدد شروط منح شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الاعتماد، وكيفيات منحه ج.ر.ج.ج، عدد 47 مؤرخة في 7 أوت 1996.

- بوليصة التأمين المعارض والبحث عن الأسواق.

وتتضمن هذه الوثائق البيانات المتعلقة بالأطراف، القانون الواجب التطبيق، تحديد المخاطر القابلة للضمان[1]، الواقعة لتحقق الخطر، المدة القانونية لتحقيق وقوع الخطر، مدة سريان العقد، تكلفة التأمين، تحديد مقدار الحد الأقصى للتعويض، طرق تسيير المخاطر، التصريح بوقوع الحادث، الجزاءات المترتبة على الإخلال بالالتزامات التعاقدية، طرق تسوية النزاعات، طرق تحصيل المبالغ المستحقة، طرق حلول المؤمن محل المؤمن له، كيفيات تعديل بنود عقد التأمين، إيقاف الضمان أو فسخ العقد، تحديد جهة الاختصاص لتسوية الخلافات الناشئة عن عقده.

إن تأمين القرض تطرح وثائق تتلاءم مع طبيعة المنتوجات و المدة الممنوحة للقرض من أجل تسديده فبالنسبة للوثيقة الشاملة "la police d'assurance" تعتبر من أقدم الوثائق و الأكثر استعمالا. فهي تغطي كامل رقم أعمال المؤمن له ضد كل الأخطار التجارية و الغير التجارية كما تتضمن معدلات وسط أقل بكثير من معدلات القسط المطبقة في الوثيقة المحددة تمنح إمكانية التأمين لحالات : ذات الخطر الكبير، و يختار المؤمن خطر من المخاطر و مدة هذه الوثيقة تتراوح بين ثلاثة و ستة أشهر، وتساعد الحصول على تمويلا بنكي حيث يقوم المؤمن له تحويل حقه في التعويض إلى البنك .

ب-المؤمن له :"l'assure":

وهو التاجر الطبيعي أو معنوي المهدد بخطر الإفلاس والتسوية القضائية فمكتب التأمين "souscripteur_d'assurance" المؤسسة التجارية يترتب عليها جميع الالتزامات التي يرتبها عقد التأمين من تصريح البيانات:

- دفع الأقساط.
- تحديد نوع الخطر.

بالإضافة إلى كل الإجراءات الخاصة بالمعلومات من حيث الإخبار الفوري و إعطاء المعلومات في حينها و في أجل قصير.

[1]- "تستثنى وثائق تأمين القرض ضمان الأضرار المترتبة على التذبذب في معدلات الصرف (المعاملات) وكذلك الأضرار أو التي تلحق بالبضائع محل العقد بالتلف أو الحريق أو الغرق، السرقة، أو غيرها من الخسائر التي لا تدخل نطاق تأمين القرض بل تعتبر تأمين عادي".

-المستفيد و هو المؤسسة المالية المقرضة و قد يحدث أن يتعاقد المؤمن و المؤمن له عن طريق وسيط يدعى وسطاء التأمين[1]، بهدف جلب أكبر عدد ممكن من العملاء و طلبات التأمين، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 95-341 المتضمن القانون الأساسي للوكيل العام للتأمين.

2-المحل في عقد تأمين القرض الاستثماري:

سبق وأن ذكرنا أن محل عقد التأمين القرض الاستثماري هو المخاطر، و تطرقنا إلى تعريف الخطر وشروطه و بعض مخاطر في نطاق تأمين القروض على المستوى الداخلي والخارجي.

وبما أن محل العقد هو محل التزام كل طرف فيه، فيكون محل عقد تأمين القرض مزدوجا ذلك أن محل إلتزام المؤمن له هو القسط، و محل التزام المؤمن هو مبلغ التأمين (مبلغ التعويض).

غير أنه أجمع الفقهاء على أن يكون محل عقد التأمين القرض الاستثماري هو الخطر التجاري أو غير التجاري، فهو العنصر الأساسي للعقد، فيحدد على أساسه التزام المؤمن (مبلغ التأمين) وإلتزام المؤمن له (القسط).

ويتعين على المؤمن أن يراعي الحدود التي تنص عليها المادة 622 من القانون المدني الجزائري.

أ-**القسط** : يشترط أن يدرج في وثيقة تأمين القرض الاستثماري، والمبلغ المتفق عليه الذي يدفعه المؤمن له، وفقا لطبيعة الخطر و مداه، فإذا تعلق الأمر بالتجهيزات أو المعدات و إنجاز المشاريع الاستثمارية فالإتفاق عادة يتم على تحديد جدولة تبين كيفيات و آجال دفع القسط.

وقد يتم الإتفاق على دفع القسط بصورة فورية عندما يتعلق الأمر بالعقود قصيرة المدى.

وإذا كان القسط محددا بعملة أجنبية، فيتم تحويلها بالدين الجزائري حسب معدل الصرف الذي يأخذ به بنك الجزائر تاريخ الوفاء -دفع القسط- و ترفع قيمة القسط خلال تنفيذ العقد، حسب ظروف الخطر أو تمديد ضمانه بالنسبة لتأمين القرض تنص المادة التاسعة من الشروط العامة لوثيقة التأمين الشاملة على إلتزام المصدر بالتصريح وقت إبرام العقد بجميع البيانات و المعلومات حول ظروف الخطر المتمثل في وضعيته، و كذا وضعية المشتري و بلده، و هذا من أجل تمكين شركة CAGEX من أن تقدر أحسن تقدير الخطر الذي سيتضمنه .

كما يلتزم المؤمن له بأخطار الشركة عن الظروف المستجدة و التي تؤدي إلى تزايد الخطر بسبب الوضعية الصعبة التي يواجهها المشتري، ومالها متأثر في تنفيذ إلتزاماته بالوفاء في الآجال المستحقة[2].

---

[1]-الأمر رقم 95-07، المتعلق بالتأمينات، لسنة 1995، المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-04 لسنة 2006،مرجع سابق.

[2]- المادة 17، للشروط العامة لوثيقة التأمين الشاملة، (ملحق رقم 02).

بالإضافة إلى تبليغ الشركة بكل تهديد وقوع الإفلاس أو العجز المؤمن له، و في حالة وقوعها يلتزم بتقديم المعلومات حول سبب وقوع الحادث[1]، و يؤدي إخلاله للالتزامات إلى جزاءات مع فسخ الضمان من طرف شركة تأمين القرض الاستثماري و تجدر الإشارة إلى أن طريقة نقل السلعة محل التأمين برا أو جوا أو بحرا و نوعية العقد – عقد CIF أو FOB[2] مبلغ الضمان يتم تحديده في العقد.

ب–**مبلغ الضمان** : و هو مبلغ التعويض الذي يلتزم به المؤمن يدفعه للمؤمن له عند تحقق الخطر، و هو الحد الأقصى للمبالغ تتضمن وثيقة التأمين المقابل الذي يلتزم المؤمن له يدفعه مقابل تغطية الخطر، كذلك القسط و جدول مواعيد الاستحقاق.

فتلتزم كل شركة تأمين القرض سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بتعويض المؤمن له عن الأضرار التي تلحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه، و يتم ذلك بدراسة وقائع الحدث و التي تقرر التعويض المستحق.

3–السبب في عقد تأمين القرض الإستثماري:

طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني : " يجب أن يكون لكل التزام سبب ينشأه" و قد ورد في المادة 621 من ق.م.ج على أنه : " تكون محلا للتأمين كل مصلحة إقتصادية مشروعة تعود على الشخص من دون وقوع خطر معين ".

يستشف من هذه المادة أن المصلحة هي السبب الدافع[3] إلى التعاقد، و يشترط أن تكون مشروعة، و المصلحة في تأمين القرض تظهر على أن للدائن مصلحة في ملاءة ذمة المدين، فالدائن الحق في تأمين نفسه ضد خطر إفلاس مدينه.

فالمقصود بالمصلحة في تأمين القرض هو استفادة المؤمن له من عدم وقوع الخطر محل التأمين، و بالتالي تمثل المصلحة السبب الالتزام (السبب الدافع إلى التعاقد)، و حتى لو وقع الخطر فإنه لا يخسر أمواله لأن شركة التأمين تعوضه عن الخطر الحال أو المحتمل وقوعه.

---

[1]–المادة 16، للشروط العامة لوثيقة التأمين المحدد، (ملحق رقم 03).

[2]– "هو أن مسؤولية البائع أو المصدر تنتهي في الميناء الذي يتم فيه التصدير، فالبائع لا يقوم بالتأمين"FBO" "CIF"تستند مسؤولية البائع أو المصدر إلى الميناء المرسل إليه و هنا يتوجب على المصدر، إبرام عقد التأمين على البضاعة".

[3]– المادة 29، من الأمر 95–07، المتعلق بالتأمينات، لسنة 1995 ،المعدل و المتمم بالقانون رقم 06–04 لسنة 2006 تنص : " يمكن لكل شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في حفظ مال أو في عدم وقوع خطر أن يؤمنه".

4-شروط المصلحة في تأمين القرض الاستثماري:

يتضح من خلال ما ذكرناه أن للمصلحة شروط يجب توفرها أهمها:

1- يجب أن تكون المصلحة إقتصادية قابلة للتقدير بقيمة مالية فإذا أفلس المدين استوفى حقه من المؤمن.

2- يجب أن تكون المصلحة مشروعة أي غير مخالفة للنظام العام و إلا وقع التأمين باطلا.

3- يجب توافر المصلحة وقت انعقاد عقد التأمين القروض الإستثمارية، لأنها ركن من أركان العقد. وتخلفها يرتب عليه البطلان المطلق للعقد، كما يترتب على زوال المصلحة بعد إبرام التأمين القرض الإستثماري إنهاء العقد من يوم تخلفها، و عليه يسقط التزام الدائن المستأمن بدفع الأقساط في المستقبل، ويحتفظ المؤمن بما تلقاه من أقساط، لأنها مقابل إلتزامه لتلك الفترة.

ثانيا: آثار عقد التأمين القرض الاستثماري:

عقد تأمين القرض الاستثماري من العقود الملزمة لجانبين[1]، فهو ينشأ التزامات على عاتق المؤمن له والتزامات أخرى على عاتق المؤمن (شركة تأمين القرض).

1-إلتزامات المؤمن له :

تنص المادة 15 في فقرتها الأولى على أنه: " يلزم المؤمن له بالتصريح عند إكتساب العدد بجميع المعلومات والظروف المعروفة لديه ضمن استمارة أسئلة تسمح للمؤمن بتقدير الأخطار التي يتكفل بها".

وعليه تقدم شركة تأمين القرض في إطار وثيقة التأمين التي توقع عليها مع المؤمن له، و تتحمل الخطر عند تحققه. ونظرا لصعوبة تغطية خطر عدم دفع القرض، ونسبة الخطر التي يتميز بها هذا النوع من التأمين، تقوم شركة التأمين القرض بدراسة لكل ملف قرض أي حسب طبيعته وغايته، كما تستلزم من المؤمن له:

أ-**التصريح بجميع البيانات:** التصريح عند إكتتاب العقد بجميع البيانات وظروف المؤسسة ونشاطها وجميع الوثائق المكونة لملف التأمين من السجل التجاري، ميزانية المؤسسة، المعلومات المصرفية و هي مصدر هام و الموثوق به.

غير أن توقيع عقد التأمين يشير إلى عقد إذعان، فالمؤمن له يخضع لبنود وثيقة التأمين.

[1]- المادة 106، من القانون المدني الجزائري ،معدل و متمم بموجب الأمر رقم 75-58، مرجع سابق.

إذا تعلق الأمر بعقد التصدير يكون ذلك في تصريح يبين فيه الخطر وجميع الظروف المحيطة بعمليات التصدير وفقا لاستمارة تحضرها شركة CAGEX من بين أهم الوثائق وهي وثيقة التأمين الشاملة تحتوي على المعلومات التالية :

-هوية المتعامل.

-نشاط المتعامل.

-طبيعة زبائن المتعامل.

-المواد (سلع أو خدمات) المراد تصديرها.[1]

-شروط التعاقد المألوفة.[2]

ومن خلال هذه المعلومات تحرر شركة التأمين الشروط الخاصة بالوثيقة الملائمة للمؤسسة المصدرة، بالإضافة إلى معلومات الخاصة بطلب الاعتماد المستندي[3] قائمة الزبائن (مشتري أجنبي) المتعامل بها في الخارج بهدف معرفة يسر أو عسر زبائن.

-حصيلة رقم أعمال المصدر للثلاث سنوات الأخيرة لتحديد وضعية طالب الضمان، استقرار النشاط أو عدمه من خلال وتيرة حركة رقم الأعمال بالزيادة أو النقصان.

-المعلومات الخاصة بالمشتري الأجنبي، و هذا التقدير المخاطب المحتمل توقعها في ذلك البلد، وما إذا كان شخصا تابعا للقطاع العام أم الخاص.

ب-التصريح بتغير الخطر أو تفاقمه:

وهو زيادة إحتمال وقوع المخاطر إلى درجة أنه لو علم بها المؤمن لما تعاقد.[4]

ويحدث غالبا أن تنشأ بعد إبرام العقد ظروف تغير أو تزيد في الخطر المؤمن منه و تنص المادة 15/3 على التصريح الدقيق بتفسير الخطر أو تفاقمه إذ كان خارجا عن إرادة المؤمن له خلال سبعة أيام إبتداءا من تاريخ اطلاعه إلا في الحالة الطارئة أو القوة القاهرة، و عليه التصريح المسبق للمؤمن بتغير الخطر أو تفاقمه بفعل المؤمن له .

---

[1]- الوثائق المطلوبة : شهادة المنشأ، رخصة التصدير، رخصة الإستيراد.

[2]- الوثائق المطلوبة: عقد البيع، الثمن (كيفية تسديده)، عقد النقل.

[3]- فتح الإعتماد المستندي لدى المصرف، (ملحق رقم04).

[4]- عبد الرزاق بن خروف، مرجع سابق، ص 128.

وعلى هذا الأساس يعيد المؤمن النظر في العقد و حسب المعطيات الجديدة فإنما يتم قبول أو رفض الإستمرار في التأمين بشروط جديدة، و بالتالي يكون المؤمن له ملزما بإعلام المؤمن بالحالات الواردة في الوثيقة و يترتب على هذا التصريح آثار تتمثل في إقتراح معدلات جديد للقسط في أجل لا يتعدى 30 يوما[1]، و جزاء عدم التصريح بتغير الخطر أو تفاقمه، طبقا لما نصت عليه المادة 19-21[2]، من الأمر المتعلق بالتأمينات .

ج-**دفع الأقساط في مواعيدها :**

وردت المادة 15 من الأمر المتعلق بالتأمينات في فقرتها الثانية على أنه : < يلزم المؤمن له بدفع القسط أو الإشتراك في الفترات المتفق عليها > كما سبق و أن تطرقنا إلى المادة 619 من القانون المدني في تعريف عقد التأمين .

ويتبين من خلال هذه النصوص أن القسط مبلغ نقدي و هو المقابل الذي يدفعه المؤمن له بغرض تغطية الخطر المؤمن منه، و تقدير القسط يحدد حسب طبيعة عملية تأمين القرض، و طبيعة المخاطر لكل عملية، و خاصة مدى ملاءة المؤسسة الطالبة للتأمين و ظروف نشاطها.

2-**إلتزامات المؤمن :**

مقابل الأقساط التي يلزم بدفعها المؤمن له يلتزم المؤمن (شركة تأمين القرض) بدفع التعويض عن الأضرار التي لحقت المؤمن له و هذا عند تحقق الخطر أو مبلغ التأمين المتفق عليه عند حلول الأجل، أو تحقق الحادث .

فيكون التعويض المستحق على الخسائر الناجمة عن توقف المدين عن السداد بسبب إفلاسه أو بسبب التسوية القضائية.

ولقد جرى العمل لدى شركات التأمين على أن يحدد مقدار الضمان بنسبة أقل من نسبة 100% ويتم تحديده بإتخاذ طبيعة المخاطر فمثلا تميز شركة التأمين بين المخاطر السياسية فإن نسبة التعويض تكون 90% من مقدار الخسائر، و المخاطر التجارية 80% بمختلف أنواعها ،و إذا تعلق الأمر بشخص عمومي فإن شركة التأمين CAGEX تضمن له جميع المخاطر مهما كانت طبيعتها بنسبة 90% أما

[1]- المادة 18: من الأمر المتعلق بالتأمينات، لسنة 1995، مرجع سابق.

[2]- المادة 19: "فسخ العقد لا يسري بأثر رجعي بل يزول بالنسبة للمستقبل فقط و يحتفظ المؤمن بالإقساط التي تغطي الفترة السابقة للفسخ و المادة 21 مفادها إبطال العقد مع مراعاة المادة 75 من نفس الأمر".

بالنسبة للمشتري غير المعروف فإن شركة CAGEX لا يتجاوز مقدار الضمان الذي تقدمه نسبة 50% ويتحمل المصدر النسبة المتبقية من الدين في حالة تحقق الخطر المتمثل في عدم الوفاء.

وفي هذا السياق تنص المادة 30[1] من الأمر المتعلق بالتأمينات و التي يفهم من مدلولها :

أ- **شروط إستحقاق التعويض :**

لا يكون التعويض مستحقا للدائن إلا بعد الوفاء بالإلتزامات التي يرتبها العقد على عاتقه.

-أحد المخاطر المعينة في العقد تحققت فالمخاطر الغير الواردة في العقد لا تلزم شركة التأمين بتعويضها.

- أن الدين محل النزاع يخص مقدار أو صحة ثبوته.

-إذا تعلق الأمر بخطر عدم التحويل، فإن شركة تأمين القرض عند التصدير لا تدفع التعويض حتى يثبت المصدر بأن المدين نفذ إلتزاماته.

الوفاء بالمبالغ المستحقة بالعملة الوطنية لدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعملة الوطنية لدى المؤسسات المالية المختصة ببلده –المدين–و لم تقم هذه الأخيرة بتحولها نظرا لأسباب سياسية أو لإتخاذ تدابير من السلطات العمومية تمنع ذلك التحويل .

-لا تعوض شركة تأمين القرض عن وجود شروط في العقد مجحفة (شرط جزائي، شرط فسخ العقد أو شرط القوة القاهرة).

ومتى توافرت شروط التعويض يتقدم طالب الضمان مصحوبا بجميع الوثائق التي تثبت حقه في التعويض و قيمته.

3-**آثار دفع التعويض:**

تحل شركة تأمين القرض بمجرد دفعها التعويض محل الدائن في حقوقه و دعواه ومطالبته للحصول على الدين وهذا منصوص في المادة 261 من ق.م.ج و التي تنص على " إذا قام بالوفاء شخص غير المدين، حل الموفي محل الدائن الذي إستوفى حقه في الأحوال التالية:

-إذا كان الموفي ملزما بالدين مع المدين، أو ملزما بوفائه عنه.

[1]- المادة 30: "يخول تأمين الأموال للمؤمن له في حالة وقوع حادث منصوص عليه في العقد الحق في التعويض حسب شروط عقد التأمين، ولا يمكن أن يزيد هذا التعويض على مقدار إستبدال المال المؤمن عليه وقت وقوع الحادث".

-إذا كان الموفي دائنا و وفى دائنا آخر مقدما عليه بما له من تأمين عيني، ولو لم يكن للموفى أي تأمين.

-إذا كان الموفي اشترى عقارا و دفع ثمنه وفاء لدائنين، خصص العقار لضمان حقوقهم.

-إذا كان هناك نص خاص يقرر للموفي حق الحلول".

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه المادة أن المشرع نظم صور الحلول القانوني و من بين هذه الصور التي تنطبق على حلول شركة تأمين القرض محل زبونها في مطالبة الغير، الفقرة الأخيرة لهذا النص.

بالرجوع إلى قانون تأمين عند التصدير نلاحظ توافر شروط القانون الخاص، إذ تنص المادة 11 منه على : " يدل المؤمن الذي قام بتعويض المؤمن له محل هذا الأخير في الحقوق و الدعاوي لتحصيل المستحقات المتنازع عليها "، كما تضمنت وثيقة التأمين الخاصة و الشاملة على شرط يقضي بحق شركة التأمين في حلولها محل المؤمن في جميع دعواه و مطالب بالدين .

ثالثا : إنقضاء عقد تأمين القرض الإستثماري:

طبقا للقواعد العامة يقضي تأمين القرض بإنقضاء مدته أو بفسخه أو بتقادم دعواه، يحدد الطرفان المتعاقد أن مدة العقد و تخضع شرط الفسخ للأحكام المتعلقة بكل صنف من أصناف التأمين[1].

لطرفي عقد التأمين القرض الإستثماري الحرية المطلقة في تحديد المدة التي يسري فيها عقد التأمين وجارت العادة على بدء سريان العقد من تاريخ توقيعه، و يحدد الأطراف ساعة بدء النفاذ، أو دفع دوري للقسط، يكون لكل ثلاثة أشهر مبلغ معين.

كما يمكن أن يتم الإتفاق على تاريخ لاحق لبدء سريان العقد، و بالرجوع إلى وثائق تأمين "CAGEX"[2] و بالخصوص الوثيقة الشاملة فإن مدة العقد هي سنة قابلة للتجديد، و قد تكون أقل من سنة بالنسبة لمنتوج موسمي كالتمور، أما بالنسبة للوثيقة المحددة فقد بينت تاريخ بدء سريان العقد طبقا للمادة 12 من موادها.

الحالة الأولى: تاريخ وفاء المؤمن له بكامل إلتزاماته تجاه المشتري.

[1]-المادة 10 من الأمر رقم 95-07، المتعلق بالتأمينات، لسنة 1995، المعدل و المتمم بالقانون رقم 06-04 لسنة 2006، مرجع سابق.

[2]-COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE ET DE GARANTIE DES EXPORTATIONS

الحالـة الثانيـة: من تـاريخ التنفيذ الجزئـي للمؤمن لـه بتسليم سلع أو أداء خدمات، علـى أن تثبت هذه العمليات دين في ذمة المشتري.

وأيا كانت المدة المتفق عليها في عقد تأمين القرض فإنها تكون ملزمة بطرفي العقد و لا ينقضـي العقد إلا بانقضـائها وهذا هو الأصل غير أن هناك استثناء لهذه القاعدة، فقد جاءت الفقرة الثانية من المادة 10:

" مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالتأمين على الأشخاص يجوز للمؤمن وللمؤمن لـه في العقود التي تفوق مدتها 3 سنوات أن يطلب فسخ العقد كلا ثلاث سنوات عن طريق إشهار مسبق بثلاثة أشهر ".

يستنتج من هذه المادة أنه يمكن أن يفسخ العقد قبل المدة المحددة فيه في الحالات التالية:

1-تزيد مدة التأمين على ثلاث سنوات إذا رأي أحد الأطراف لا مصلحة له في هذا التأمين.

2-أن يكون التأمين تأمينا على الأضرار.

3-أن يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في فسخ العقد بثلاثة أشهر قبل انقضاء المدة المحددة في العقد.

كما يمكن تجديد العقد لمدة تزيد أو تقل عن المدة الأولى و بشروط جديدة، و في حالة السكوت يعتبر تحديد العقد قد تم ضمنا، و يستخلص من الظروف كأن يقوم المؤمن لـه بدفع القسط بعد إنقضاء العقد و تسلم المؤمن لهذا القسط، و ينقضي عقد تأمين القرض بقوة القانون في حالة تسديد الدين أو دفع الوفاء طبقا لما تقضي به المادة 42، المادة 43 من نفس الأمر.

وتسري أحكام التقادم بانقضاء مدة عقد التأمين أي بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التـي تولـدت عنهـا الـدعاوى طبقـا للمـادتين 624[1] مـن قـانون مـدني و المـادة 27[2] مـن الأمـر المتعلـق بالتأمينات .

ولا يجوز الاتفاق على تعديلها، لأنها من النظام العام، غير أنه إذا كان التعديل يتماشى ومصلحة المؤمن لـه طبقـا للمـادة 625 مـن ق.م.ج إلا أن المـادة 28[3] مـن الأمـر المتعلـق بالتأمينـات قيـدت هـذا

---

[1]- المادة ،624 قانون مدني جزائري، متمم و معدل، بموجب الأمر رقم 75-58 :" تسقط بالتقادم الدعاوي الناشئة عن عقد التأمين بإنقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوي ".

[2]- المادة 27، من الأمر المتعلق بالتأمينات، لسنة 1995 : "يحدد أجل تقادم جميع دعاوى المؤمن لـه أو المؤمن الناشئة عن عقد التأمين ثلاث سنوات ابتداءا من تاريخ الحادث الذي نشأت عنه " .

[3]- المادة 28 ،من الأمر المتعلق بالتأمينات، لسنة 1995، مرجع سابق.

الحكم، و يترتب عليه أنه لا يمكن تقليص مدة التقادم حتى و لو كان يتماشى مع مصلحة المؤمن له، لكن يجوز الاتفاق على تمديد المدة طبقا للمادة 625 من ق.م.ج.

وتسري دعوى المطالبة بالقسط التي يرفعها المؤمن على المؤمن له من يوم إستحقاق القسط غير أنه يتبين من المادتين 621 من ق.م.ج و المادة 27 من قانون المتعلق بالتأمينات، وجود إستثنائين[1].

الفرع الثاني : إجراءات وأهمية ضمان تأمين القرض في المشاريع الاستثمارية:

تتم إجراءات طلب ضمان تأمين القرض الاستثماري لدى شركة تأمين القرض بمراحل تتميز في مرحلة إبرام عقد تأمين القرض و مرحلة تنفيذ عقد تأمين القرض.

أولا : مرحلة إبرام العقد :

هذه المرحلة تتميز بالبحث عن وسائل الحماية الضرورية التي توفر له ضمان تحصيل الديون في حالة عدم وفاء مدينه بالدين، و تبدأ هذه المرحلة بإجراءات تقديم طلب الضمان، ثم دراسة الملف و تقرير الضمان.

1-**طلب الضمان:** يقوم المصدر المقيم بالجزائر بإيداع ملف طلب الضمان لدى شركة "CAGEX" يتضمن هذا الملف الوثائق التالية :

*إستمارة طلب الضمان مقدمة من طرف شركة التأمين.

*نسخة من المسجل التجاري للمؤسسة المصدرة.

*نسخة من القانون الأساسي للشركة المصدرة .

*نسخة من ميزانيات السنوات الثلاث الأخيرة المتعلقة بالمصدر طالب الضمان.

*العقد التجاري بين المصدر و المستورد .

*الوثائق الموضحة للمنتوج أو للخدمة المراد تصديرها .

*رسالة المصاحبة.

---

[1]- وهمـــا:

* في حالة إخفاء أو تقديم معلومات غير صحيحة المتعلقة بالخطر المؤمن منه فالدعوى التي تنشأ لا تسري مدة ثلاث سنوات إلا ابتداءا من علم المؤمن بهذا الإخفاء.

* في حالة وقوع الحادث المؤمن منه: يبدأ سريان مدة التقادم من اليوم الذي علم فيه وقوع الحادث، فالمؤمن له ملزم بإخطار المؤمن إذا تحقق الخطر.

بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالمصدر والمشتري.

يعتبر عقد التصدير المحور الأساسي لتقرير الضمان، و مهما كان شكله فيجب أن يتضمن المعلومات التالية:

-**محلـه** : المشروع قد يتضمن المعدات و التجهيزات و عقود الإنجاز متوسط المدى و المنتوجات والبضائع الإستهلاكية قصيرة المدى أو الخدمات و يحدد نوع البضاعة مع تحديد المراجع و المعايير الدولية المعتمدة، تحديد وضعية العقد (مشروع أم عقدا أو في طور التنفيذ، طرق تمويله، مبلغ العقد، تقسيم مكونات مبلغ العقد[1]، كيفيات الوفاء....).

وخاصة دراسة ضمانات العقد و هي ضمانات القرض بجميع أشكالها:

-الكفالات، مثل الكفالة عن تقديم العرض .

-كفالة إرجاع التسبيقات، كفالة النهاية الحسنة لتنفيذ العقد.

-إقتطاع الضمان بنسبة مئوية معينة يحددها إتفاق الطرفين .

-طرق التسليم في عقود البيوع، عقد بيع "FOB" و يقصد به التسليم في ميناء الشحن في بلد البائع، أما "CIF"التسليم يتم في ميناء المشتري[2].

2-دراسة الملف و تقرير الضمان :

تقوم شركة التأمين بدراسة تحليلية للملف من خلال الوثائق المرفقة به و المعلومات المصرح بها، تكتمل الشركة الإجراءات عندما تتوصل إلى أن الضمان يتعلق بمستوى إختصاصها، و تقوم بتحويل الملف للجنة تأمين و ضمان الصادرات التي تستكمل المراحل الباقية لتسيير الملف طبقا لنص المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 96-235.

فإن تعلق الأمر بالخطر التجاري يعد في إطار وظيفة الشركة و لحسابها الخاص، أما إذا تعلق الأمر بالخطر الغير تجاري يتعدى إختصاص الشركة إلى لجنة تأمين و ضمان الصادرات أو الوزير المكلف بالمالية، و في هذه الحالة يكون دور الشركة دور الوسيط بين الدولة و اللجنة، فيعد تطبيق المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 96-235 إلى نوع الخطر و مدى قدرة الشركة على تحمله.

---

[1]-" تنقسم مكونات العقد في عقود الإيجار إلى : مبلغ مخصص للدراسات، مبلغ مخصص للعمليات التقنية، مبلغ مخصص للتموين، مبلغ مخصص للتركيب، مبلغ مخصص للأشغال، مبلغ مخصص للنقل، مبلغ مخصص للتأمين وغيرها من المصاريف الأخرى".

[2]- يطلق عليها : « FOB « Free on board وَ « CIF « Cost, Insurance and Freight

03- تقرير الضمان :

بعد دراسة الملف، يتقرر منح الضمان من طرف المستوى المختص، كما تقوم شركة" CAGEX " بتقدير منح الإعتماد لزبون، أي قبول زبون زبونها (المشتري) [1] بدراسة المعلومات المصرحة بهذا الشأن، وفي هذا السياق وإستنادا إلى وثيقة التأمين الشاملة نوضح ما يلي :نميز بين المشتري العام و المشتري الخاص، كما نميز بين المشتري المعروف و الغير المعروف.

أ-**المشتري العام** "acheteur public":

هو مؤسسة عمومية تقوم بتسيير المصلحة العامة للدولة، و قبض الميزانية في مقابل ذلك التسيير، ولا يمكنها أن تتعرض للإفلاس طبقا للقوانين الإدارية، المدنية، أو التجارية المحلية، و يمثل ضمان موثوق به ذلك أنه يغطي تأمين القرض عند التصدير حتى على الفعل الإرادي لهذا المشتري .

ب-**المشتري الخاص** " l'acheteur privé ":

و هو كل شركة أو مؤسسة تجارية تخضع لأحكام القانون التجاري، و تتعرض للإفلاس و يفرض عليه تقديم الضمانات الشخصية و العينية.

إن التمييز بين المشتري العام و المشتري الخاص، يؤدي إلى التمييز بين الأخطار و طبيعتها، فالمصدر الذي يبرم عقدا مع المشتري العام، لا يضمن الخطر التجاري بسبب نظامه القانون (لا يخضع للإفلاس) أما بالنسبة للعقد المبرم مع المشتري الخاص فالخطر السياسي لا يمكن تغطيته لوحده بل يجب أن يكون يتماشى مع تغطية الخطر التجاري [2].

ج-المشتري المعروف:

فهو المشتري الذي إستفادت شركة"CAGEX" من تصريح البيانات المقدمة من طرف المصدر حوله، فأصبح معروفا لديها .

وعليه وافقت الشركة على قبوله، و هذا قبل إبرام عقد التأمين، فهذا الإعتماد يتم فيه التمييز بين مشتري عمومي أو خاص.

د-**المشتري الغير المعروف :**

[1]-" المشتري وهو الشخص المتسبب في خطر عدم دفع الدين فهو المستورد المقيم خارج الإقليم الجزائري والمتعاقد مع البائع المصدر الجزائري".

[2]-المادة 12-13، من الأمر 96-06، المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، لسنة 1996، مرجع سابق.

وهو الغير معروف لدى مصالح شركة التأمين حيث يقوم المصدر بطلب إعتماده إلا إبرام عقد التصدير، وفي هذه الحالة تمنح الشركة التأمين الإعتماد بشروط متمددة.

وعادة يكون المصدر في حالة إستعجال ليقدم على هذه العملية حتى لا تضيع فرصة الربح.

ويمكن ذكرها:

-يتحمل المصدر تقديم معلومات مقبولة عن زبونه.

-مقدار شركة التأمين لا يتجاوز 50 % من المبلغ الإجمالي.

-تفرض شركة التأمين على المصدر أن يدفع قسطا مرتفعا خلاف المشتري المعروف.

-منح الضمان للعقود مبلغها الإجمالي محدود القيمة.

وقد تلجأ شركة "CAGEX" إلى التوصل لمعلومات صحيحة بوسائل خاصة مثل اللجوء جهات متخصصة لضمان وائتمان الاستثمارات وغيرها تقوم شركة" CAGEX "بإتخاذ القرار بالإعتماد إما:

-قرار إكمال معلومات معينة للمشتري.

-قرار رفض الاعتماد للمعلومات الغير كافية.

-قرار الرفض للوضعية السيئة للمشتري أو لدولته.

في حالة ما يكون القرار غير مسبب على أسباب قانونية للرفض، تقوم مسؤولية شركة التأمين طبقا لقواعد القانون المدني .

ويعد الإعتماد المسلم من طرف شركة التأمين جزء من عقد التأمين، وهو يحتوي على مقدار الضمان وشروط الدفع المطلوبة، مدة الصلاحية، الإعتماد.

ويمكن لأطراف عقد التأمين أن يقوموا بتعديل الإعتماد بمبادرة المؤمن له[1] أو بمبادرة من شركة التأمين[2].

ثانيا : مرحلة تنفيذ العقد :

يبرم عقد التأمين خلال مدة الوعد بالضمان و هي لا تتجاوز 15 يوما من تاريخ إبرام العقد.

[1]- تعديل الإعتماد بمبادرة المؤمن له : من أجل تلبية حاجة لمدة معينة، يطلب المؤمن له من المؤمن الزيادة المؤقتة و إذا إنتهت الأعمال مع مشتري معين يطلب بإلغاء الإعتماد .

[2]- تعديل الإعتماد بمبادرة شركة التأمين، بإمكان شركة تأمين القرض عند التصدير أن تقوم بالفسخ أو الإنقاص من ضمانها لتفادي الإلتزامات إتجاه المشتري لوضعيته الغير المستقرة .

وخلال هذه المدة تتعهد شركة تأمين القرض" CAGEX "بتغطية المخاطر التجارية و الغير التجارية الناتجة عن عمليات التصدير و غالبا ما يتم هذا الإتفاق لمدة ما بين 3 و 6 أشهر طبقا للمادة 10 للشروط العامة لوثيقة التأمين المحددة.

وينتج الوعد بالضمان آثاره بين الطرفين من يوم التوقيع على العقد الأصلي، و يتضمن جميع البيانات حول أطراف المتعاقدين، بالإضافة إلى معلومات الخاصة بعملية التصدير، (المشتري، المحل، المبلغ، المدة، شروط الحادث المنشئ للضرر).

ويهدف الوعد بالضمان إلى دراسة المخاطر و التأكد من صحة تصريح البائع المصدر و إتمام التفاوض بكل ثقة.

وتنتهي هذه المرحلة بتجسيد ضمان تأمين القرض و تقريضه بوثيقة تدعى وثيقة التأمين، وتمضي وثيقة التأمين من طرفي العقد متضمنة شروط عامة و خاصة، وقد سبق وأن تطرقنا إليها، و ترتب إلتزامات على كل من المؤمن و المؤمن له في تنفيذ العقد وفقا للقانون والأعراف.

1-إلتزام المؤمن له :

يلتزم بدفع مبلغ معين و يطلق عليه " القسط " مقابل تحصله على الضمان و تحدد كلفة الضمان طبقا للمعايير التالية:

-طبيعة المشتري.[1]

-مدة القرض.[2]

-ضمانات الدفع.[3]

-خطر البلد .[4]

[1]-طبيعة المشتري : "يصنف المشتري حسب خطورته : إحتمال ضعيف لعدم الدفع، إحتمال متوسط لعدم الدفع، إحتمال كبير لعدم الدفع ".

[2]-مدة القرض : "3 حالات للدفع : الدفع مقابل سندات، الدفع بواسطة قرض تقل مدته عن 90 يوما، الدفع بواسطة قرض تفوق مدته 90 يوم".

[3]-ضمانات الدفع: يتنوع مصدره :" الضمان البنكي، ضمان أجر، بدون ضمان".

[4]-خطر البلد : "خطر ضعيف، خطر معتدل، خطر مرتفع، خطر مرتفع جدا ".

ويتم تحديد النسبة من طرف شركة التأمين و ضمان الصادرات فيما يتعلق بالأخطار المؤمنة لحسابها الخاص والأخطار التي تفوضها لها اللجنة، أو لجنة تأمين وضمان الصادرات أو الوزير المكلف بالمالية فيما يخص الأخطار و المؤمنة لحساب الدولة التي تصادق عليها وزارة المالية.

و يتحدد القسط نظرا لطبيعة الخطر، فإذا تعلق الأمر بالخطر التجاري يعتمد على قيمة العقد الأصلي ومقدار الضمان، مثلا: قيمة المبلغ الإجمالي لعقد التصدير 100.000.000 دج مقدار الضمان المحدد للمخاطر التجارية هي 80% من المبلغ الأصلي، وهذا يعطي نتيجة 80.000.000 دج مقدار الضمان.

ونفترض أن النسبة المئوية المحددة للمخاطر التجارية المصنفة في الدرجة الأولى هي 0.75% فيمكن إحتساب القسط البسيط[1] بالشكل التالي:

-قيمة المبلغ الإجمالي للعقد التصدير: 100.000.000.00 دج.

-مقدار الضمان 80% : 80.000.000.00 دج .

-نسبة القسط : 0.75%

-القسط: 80 % 0.75% : 600.000 دج .

-أما إذا تعلق الأمر بالمخاطر السياسية فمقدار الضمان بنسبة 90% نسبة القسط في هذه الحالة 0.5%.

يتم احتساب القسط بشكل التالي:

100.000.000× 90 % = 90.000.000 دج

90.000.000 ×0.75% =450.000 دج

المصدر يلتزم بدفع عن كلا الخطرين التجاري و السياسي فيصبح المبلغ:

600.000 دج +450.000 دج=1.050.000 دج

ويتضح أن نسبة تغطية الخطر السياسي أوسع من تغطية الخطر التجاري، مما يستدعي الأمر إلى النظر لهذه النسبة، و إعطاء أهمية أكبر للخطر التجاري و رفع نسبة تغطيته، مما يؤدي إلى جلب رؤوس أموال و تشجيع المصدرين على التأمين.

[1] -Jean Dalmas,étude du créditant ses rapports avec l'essurance, librairie du droit et de juris prudence, paris 1942 ;p25.

02-**إلتزام شركة** "CAGEX" بدفع التعويض:

تلتزم شركة"CAGEX"[1] بدفع التعويض على الأضرار التي تلحق المصدر من جراء الخطر المؤمن منه، و حتى يكون التعويض مستحقا يجب أن تتوافر شروط :

-أن تكون الأضرار الناتجة عن أحد المخاطر المؤمن منها لدى شركة "CAGEX" و بالتالي وجود علاقة سببية بين الضرر والفعل المسبب له طبقا للقواعد العامة.

-أن يكون محل الضمان غير متنازع في مقداره و صحته.

-بالنسبة لمخاطر عدم التحويل يشترط على أن المشتري قد قام بجميع الإجراءات اللازمة في بلده من أجل تحويل مبلغ الدين إلى بلد المصدر.

-العقد الأصلي لا يتضمن شروط تقلل من حقوق المصدر.

-إن المصدر لا يخل من إلتزاماته.

-يجب على المصدر تقديم طلب التعويض ملحقا بكل الوثائق الضرورية لإثبات الحق و مقداره.

3-**مقدار التعويض:**[2]

إن القاعدة المتبعة في حساب هذه التعويضات تختلف بإختلاف نوع التأمين بالنسبة لخطر مرحلة التصنيع هو إخلال المشتري بإلتزاماته التعاقدية بسبب من الأسباب المكونة للخطر، فيتم حساب التعويض إعتمادا على جدول الحسابات التي تثبت الخسائر و قيمتها، و هذا من جانب المدين أو الدائن كالمصاريف التي تتدخل في تحضير و صناعة المنتوجات المعدة للتصدير، عمولات و فوائد، و القروض البنكية المخصصة لتمويل المشروع، مصاريف أخرى الخاصة بالتصنيع و حرص المصدر لتجنب الكارثة.

وبالنسبة لخطر عدم الدفع، فيتم حسابها بالشكل التالي:

التعويض= قيمة الديون المستحقة × النسبة المضمونة:

ويدفع التعويض إلى المؤمن له في أجل أقصاه 6 أشهر، كما يمكن أن يدفع هذا التعويض وفق الشروط نفسها إلى الغير الذي أحال إليه المؤمن له حقوقه.

[1]- COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE ET DE GARANTIE DES EXPORTATIONS

[2] -Le guide de l’exportation,MLP,édition Alger ,1997 ,p 59

وتقوم شركة "CAGEX"بتسديد التعويض خلال 45 يوما من تاريخ اللاحق لوقوع الحادثة المنشئة للخطر بطلب من المصدر الذي أصابه ضرر، طبقا للمادة 21 الخاصة بالشروط العامة لوثيقة التأمين المحدد.

ويترتب عن دفع التعويض آثار تتمثل في الحلول، و بالرجوع إلى المواد 261 و ما يليها من القانون المدني الجزائري حيث ينظم المشرع صور الحلول القانوني و ما ينطبق على حلول شركة التأمين مثل عميلها في مطالبة الغير بعد دفعها للتعويض لتحصيل المستحقات[1]، كما يؤكد هذا المبدأ بقانون تأمين القرض عند التصدير بنص المادة 11 " يحل المؤمن الذي قام بتعويض المؤمن له محل هذا الأخير في الحقوق و الدعاوي لتحصيل المستحقات المتنازع عليها ".

ويستخلص من هذه المادتين أن شركة"CAGEX" تحل محل المؤمن له في الحقوق و الدعاوى لتحصيل المستحقات بعدما أن تقوم بدفع التعويض للمؤمن له بنسبة الدين المضمون.

من خصائص الحلول القانوني أن شركة" CAGEX "ينتقل إليها هذا الحق بمزاياه و عيوبه[2]، ذلك أنه يقع على دين تجاري و بالتالي يخضع إلى وسائل الإثبات التجارية و إلى إختصاص القضاء التجاري، و تترتب على الحلول سواء كان قانونيا أو إتفاقيا حددتها المادة 264 من القانون المدني و التي تؤكد أنه ينتقل للمدين المحال إليه الحق بكل إيجابياته و سلبياته .

و يمكن لشركة"CAGEX" أن تفرض على الدائن أن يكون إتفاق على أن تتخذ الإجراءات من أجل الحصول على الديون في شكل وكالة غير قابلة للإلغاء[3].

و يتم إسترجاع المبالغ المالية بالطرق الودية أو بالطرق القضائية، و قد يتم عن طريق التحكيم التجاري الدولي، و هو من أهم الضمانات الممنوحة للقرض الإستثماري.[4]

الفرع الثالث: أهمية تأمين القرض في تحقيق التنمية و تمويل المشاريع الاقتصادية:

بالرغم من قيام الأعمال التجارية على ثقة بين المتعاملين بها، إلا أن ظهور بعض المخاطر أدت إلى آليات لمنح الضمان بغرض تشجيع تداول الأموال.

---

[1]– المادة 261 الفقرة الأخيرة "إذا قام بالوفاء شخص غير المدين حل الموفي محل الدائن الذي إستوفى حقه إذا كان هناك نص خاص يقرر للموفي حق الحلول" .

[2]– المادة 264 من قانون مدني جزائري معدل و متمم بموجب الأمر رقم 75–58، مرجع سابق.

[3]– المادة 19، من الشروط العامة لوثيقة التأمين الشاملة، (ملحق رقم 02).

[4]– المادة 18، من الشروط الخاصة لوثيقة التأمين الخاصة، (ملحق رقم 03).

من بين هذه الآليات ضمان القرض سواء على المستوى الداخلي أو الدولي (الخارجي) مما يخص تمويل المشاريع الإقتصادية والتنمية الوطنية .

حيث تلعب شركات تأمين القرض دورا هاما في إطار دعم الثقة و ذلك من خلال أنها:

1-**وسيلة لتكوين رؤوس الأموال:**[1] تقضي شركة التأمين (تأمين القرض) مبالغ مالية في شكل أقساط تكون رأسمال الشركة و التي يسمح لها بإستثمارها داخل البلاد .

2-**وسيلة لتشجيع الإئتمان:** من جهة شركات التأمين تستعين بالأرصدة المتكونة لديها في شراء السندات العامة التي تصدرها الدولة و المؤسسات العامة، ومن جهة أخرى تقوم عن طريق إبرامها للعقود و القيام بإعادة التأمين لدى مؤسسات أخرى خارج البلاد بتوزيع عبئ تحقق الكوارث المؤمن منها على إقتصاد عدة دول.

3-**إمداد للمبادلات التجارية و ترقية التجارة الخارجية:** تتدخل شركة تأمين القرض عند التصدير بتغطية المخاطر بتنوعها كالمخاطر التجارية إلى المخاطر السياسية إلى مخاطر أخرى، بغرض إمداد المبادلات التجارية.

4-**مساعدة المصدر في ترقية للمؤسسة:** إن تدخل شركة تأمين القرض عند التصدير لضمان التسيير لخطر عدم الدفع، و بالتالي تقوم بحماية المؤسسة من الإفلاس والضمانة بعدم ضياع القرض، فتعزز الثقة مع متعاملي المؤسسة المصدر من مصارف أو مؤسسات مالية أخرى.

وهذا يسمح للمصدر التفرغ إلى أغراض تخص تطور مؤسسته و التي تتمثل في:

-ترقية البيع عند التصدير .

-منح التسهيلات الدفع لزبائنه .

-تعبئة وسائله المالية من أجل تطوير منتجات جديدة.

[1]-Mohamed Mentalecheta, Larbitrage Commerciale, emdroit, algérien ,o.f.u, algerie, p 17

خلاصة الفصل الأول :

ظهر تأمين القرض في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة تحول النظام الإقتصادي الوطني حيث برزت التجارة بشدة، و كما كانت التجارة تعرف على أنها النشاط الذي يسمح بتبادل السلع و الخدمات بين الأشخاص إنبثقت عن هذا النشاط ممارسات يقوم بها التجار فيما بينهم منها الإئتمان، بالرغم من قيام الأعمال التجارية على الثقة بين المتعاملين بها إلا أن ظهور بعض الأخطار أدت إلى التنبه و اتخاذ الحيطة من أجل الإبقاء على هذا النشاط قائما و من بين وسائل الحذر التي تنبه لها التجار نجد التأمين على القروض التي تمنح فيما بينهم.

حيث يقوم التاجر المانح للدين بتحويل خطر عدم إسترجاع هذا الدين إلى هيئة معدة لهذا الغرض وهي شركة التأمين التي تساعد التاجر الدائن من خلال حرصها على تجنب وقوع الكارثة بواسطة تحريها واستعلامها حول المقترض زبون التاجر فبدل من أن يقوم بهذا العمل التاجر المقترض يفوض المؤمن في ذلك ليتفرغ هو لأعماله التجارية فيستخدم المؤمن وسائل لغرض الكشف عن حقيقة الوضعية المالية للزبون المقترض والمؤمن لا يقوم بهذا العمل مجانا بل أنه و كونه تاجر فهو الآخر يسعى إلى تحقيق الربح و يتلقى مقابل خدماته مبلغا من النقود يعرف في مادة التأمينات بالقسط و كل هذا يتم في إطار عقد يربط المؤمن بالمؤمن له هذا العقد هو وثيقة التأمين التي تحتوي على إلتزامات طرفيها.

إن هذا الضمان الجديد الذي يعزز الضمانات الكلاسيكية لخطر القرض لا يمكن القيام بمهمته الأساسية في تغطية عدم سداد المدين لدينه، إلا بتوظيفه مبادئه و تقنياته الأساسية خاصة منها مصلحتي المعلومات و المنازعات و مبدأ إختيار و مراقبة العملاء و هذا بهدف قيامه ليس فقط كما هو شائع، بتعويض المؤمن له (الدائن) عند تحقق الخطر المؤمن عليه (خطر القرض) بل يقوم قبل ذلك بوظيفة الوقاية، التحصيل و كآخر وظيفة التعويض.

الفصل الثاني

الأجهزة المكلفة بالتأمين على القرض الإستثماري في الجزائر

مقدمة الفصل:

لما كان لتأمين القرض دور هام في الاقتصاد الوطني حيث بواسطته تبقى المشاريع قائمة ولا يتعرض أصحابها للإفلاس كان لابد من خلق شركات متخصصة في تأمين القرض مؤسسة على نظام قانوني محدد وذلك ما أدى بمعظم التشريعات ومن بينها التشريع الفرنسي لإنشاء مثل هذه الشركات كالشركة الفرنسية للتأمين لتشجيع القرض"La SFAFC"[1]،كذلك الفيدرالية "La fédérale".

وفي الجزائر يمارس تأمين القرض على المستوى الداخلي حاليا " من طرف شركتين متخصصين في ذلك، وهما "شركة ضمان القرض طرف شركتين متخصصين في ذلك، وهما شركة ضمان القرض العقاري"SGCI"[2] وشركة التأمين وضمان القرض الاستثماري"AGCI"[3].

وهما شركتين حديثتي النشأة تمارس كل منهما، كما هو مبين من خلال تسميتها تأمين نوع معين من القروض، ففي حين، تمارس الأولى تامين الخطر الذي تعرض له المؤسسة المالية التي تمنح قروضا لغرض اقتناء مال عقاري للاستعمال السكني، تغطي الثانية الأخطار التي تتعرض مؤسسات القرض في اطار تمويلها للاستثمارات والتي تمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واذا كانت الضرورة هي التي أدت الى ظهور هذا النوع من الشركات فإن الضرورة أيضا وخاصة طبيعة العمل الذي تقوم به أوجبت ان تكون لها خصائص تمييزها عن غيرها من شركات التامين العادية سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما الشروط العامة لتأمين القرض والتعريف شركة"CAAR" (المبحث الأول) والشركات المتخصصة لتأمين القرض الاستثماري في الجزائر (المبحث الثاني).

[1] -LA SFAFC : LA société française d'assurance pour favoriser le crédit.
[2] - SGCI : La société de garantie du crédit immobilier.
[3]- AGCI : Assurance et garantie du crédit à l'investissement .

المبحث الأول: الشروط العامة لتأمين القرض والتعريف بشركة CAAR

يعد التامين على القرض الاستثماري وسيلة من الوسائل المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وقد لاحظ المشرع الجزائري ذلك وجسد تلك الملاحظة في النصوص القانونية التي أصدرها بشأن كذلك . حيث يخضع التأمين على القرض الاستثماري إلى مجموعة من الشروط التي تقوم شركات التأمين المتخصصة بهذا النوع من التأمين، التي تقوم شركات التامين بتطبيقها لكن عندما تريد شركة التأمين عادية ان تدرج تأمين القرض ضمن مجال عملها تقوم أما بإنشاء فرع متخصص بتامين القرض لديها الى جانب الفروع الأخرى أو تشارك فقط بوسائلها ومصالحها كمساهم في تأسيس شركة تأمين قرض متخصصة.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث، سوف نتطرق إلى الشروط العامة لتأمين القرض (المطلب الأول) ودور شركة CAAR(المطلب الثاني).

المطلب الأول: الشروط العامة لتأمين القرض:

يخضع تأمين القرض الاستثماري إلى مجموعة من الشروط وتتمثل فيما يلي:

1- **تعريفات:**[1]" **définitions**"

أ- **المؤمن:**"**L'assuré**": هو كل شخص طبيعي او معنوي الذي يستفيد من الضمان والذي يكون محدد المادة الأولى من الشروط الخاصة.

ب- **الزبون:**"**Le client**": هو كل شخص طبيعي او معنوي لا دين في ذمته لصالح المؤمن له بموجب عقد بيع للسلع محددة ومعينة في المادة 03 من الشروط الخاصة.

ج- **الخيار**"**Option**": يسلم المؤمن اعتماد فردي لكل زبون على حدى (زبون- زبون) ويحدد المؤمن الحد الأقصى للقرض الي يقبل ضمانه بزبونه.

[1]- أنظر المادة 01، الشروط العامة للتامين على القرض، الملحق رقم01.

د- الخصومة التجارية "Litige commercial"

تكون هناك خصومة تجارية عندما يرفض هدين المؤمن له دفع المستحقات وتكون هذه الأخيرة ليست بموجب حكم تنفيذي أو قرار صادر ضد المدين بمعنى رفض مدين المؤمن له دفع مستحقات سلعة يبق له وليس هناك حكم تنفيذي أو قرار صادر ضد المدين (مدين المؤمن له)[1].

2- **حدود ونطلق ضمان التأمين:**"Territoire ou la garantie est acquise"

ضمان عقد التامين ساري المفعول ويغطي العمليات التأمينية المحققة والمجهزة في الجزائر (داخل التراب الوطني)[2].

3-**موضوع التامين**" Objet de l'assurance"

بالرجوع الى شروط العامة وكذا الخاصة فإذا المؤمن يلتزم بتعويض المؤمن له (البنك) في حالة تحقق خطر عدم الملاءة، والتي تنقسم بدورها إلى نوعين وفي كلتا الحالتين يبقى المؤمن مسؤولا عن التعويض في حالة إثبات المؤمن له بذلك.

ويمكن تعريف نوعا عدم "ملاءة " الزبون كما يلي:

أ- **عدم الملاءة المعلنة:**"insolvabilité déclarée"

تتمثل في عدم قدرة المدين على مواجهة التزامات أمام الدائن (المقترض) والممكن إثباتها أي (حالة للعجز عن السداد) قضائيا أما بالإفلاس، التسوية القضائية، أو أي (طريقة أخرى، فهي إذن وضعية يمكن التأكد منها لكونها ناتجة عن تصرف قانوني[3].

ب- عدم الملاءة المفترضة" Insolvabilité présumée"

يقصد بعدم الملاءة المفترضة عدم التسديد لو الجزئي للدين المستحق في اجل استحقاقه مع العلم ان مدته لا تتجاوز 6 اشهر.

---

[1]- أنظر المادة 01، الشروط العامة للتامين على القرض، الملحق رقم 01.

[2]- انظر المادة 02، نفس الملحق رقم 01.

[3]- انظر المادة 03، نفس الملحق رقم 01.

✓ تحسب هذه المدة من يوم عدم دفع الاستحقاق L'échéance الأولى.

✓ عندما ترفض المدين دفع المستحقات في اجل الاستحقاق يحسب من تاريخ يوم الصلح النهائي كما تبينه المادة 12 من الشروط العامة.

✓ عقد التامين يتمثل في جميع المستحقات الناتجة عن التجارة المعتادة من طرف المؤمن له" L'assuré وتضم هذه المستحقات: مصاريف النقل الرسوم التعليق والشرط هو أن تكون هذه المصاريف في إطار فواتير وتكون ضمان الخيارات الممنوحة من طرف المؤمن l'assureur والتي يقبلها ،من جهة أخرى تكون مستثناة من التغطية ما يلي:

✓ فوائد التأخير.

✓ الغرامات التعاقدية أو القانونية، مصاريف القبض l'encaissement

✓ المصاريف القضائية التي تنتج للمؤمن له بعد الفسخ الودي او القضائي في المشروع لأي سبب كان.

✓ المؤمن يعوض المؤمن له حسب نسبة التغطية المتفق عليها في الشروط الخاصة لعقد التامين.

✓ أما الجزء المتبقي فيقع على عاتق المؤمن له الذي لا يجوز له تأمينها لدى مؤمن اخر.[1]

4- نشأة الخطر:"Naissance du risque"

ينشأ الخطر المعطى من طرف المؤمن من الوقت الذي يمتلك فيه الزبون (المؤمن له) لوثائق رسمية تثبت ملكيته للشق المراد تأمنه فالخطر ينشأ ابتداء من تأمينه لدى المؤمن [2].

الشروط العامة للبيع"Conditions générales de vente"

الشروط العامة للبيع المكتوبة على وصول الطلبات وفي الفواتير المستعلمة من طرف المؤمن له تبقى خاضعة القبول من طرف المؤمن.

[1]- انظر المادة 03، الشروط العامة للتامين على القرض، الملحق رقم 01.

[2]- انظر المادة04، نفس الملحق رقم 01.

كل تعديل – تغيير او إضافة – للمؤمن له للشروط العامة تخضع لقبول او رفض المؤمن الذي باستطاعته تغير أو إدماج لأي نص يكون وارد في الشروط العامة تخضع لقبول او رفض المؤمن الذي باستطاعته تغيير أو إدماج لأي نص يكون وارد في الشروط العامة[1].

6 اعتمادالأخطار:"Agrément des risques"

أ– المؤمن له يطلب الاجتهاد السكاني من مؤمنه للحصول على تغطية القروض التي يرغب في إعطاء لزبائنه.

✓ هذا الاعتماد المعطى من طرف المؤمن في شكل خيارات يحدد سقف القرض الممنوح لكل زبون مع بعض الشروط.

✓ تاريخ بداية سريان مفعول هذه الخيارات لا يمكنه ان يكون ساب لتاريخ بداية سريان مفعول عقد التامين.

✓ هذه الخيارات هي جزء مهم من الشروط العامة وعقد التامين.

✓ عند طلب كل اعتماد، المؤمن له ملزم بإخبار المؤمن والإدلاء بـ:

أ–المبلغ المالي المرغوب، المعلومات التي تخص الزبائن وهي : المعلومات البنكية ،ويبقى المؤمن له ملزم بتبليغ المؤمن بكل معلومة من شأنها أن تسهل للمؤمن تقدير الخطر والنظر في تقييمه في جميع الجوانب".

ب– بإمكان المؤمن وفي اي وقت وبكل الطرق والوسائل الكتابية المؤكدة عن طريق خيار جديد تعديل الشروط العامة للتغطية، تقليصها إيقافها أو إلغاؤها.

ج– باستطاعة المؤمن له وفي أي وقت ان يطلب إضافة او تقليص أو إلغاء التغطية الممنوحة له.

د– كل تصريح سبيله حتمية توقع الخطر كما هو مشار إليه في المادة 13 و17 التي ستذكرها لاحقا، يلغي رسميا غطاء التأمين على الزبون المعني بالأمر[2].

[1]– انظر المادة 05 ، الشروط العامة للتامين على القرض، ملحق رقم01.

[2]– انظر المادة 06، نفس الملحق رقم01.

07- التصريح الشهري الرقم الأعمال" Déclaration mensuelle de intégralité du chiffre d'affaire exclusions diverses"

المؤمن له ملزم بالتصريح لمؤمنه برقم الأعمال الإجمالي المحقق في الشهر الماضي مع عدم إدخال في رقم الأعمال التسبيقات المالية والفاتورات الخاصة بـ:

- ✓ المبيعات المسددة بالسيولة النقدية عند التوزيع.
- ✓ المبيعات الخاصة بالزبائن المرفوضين أو الذين رفع عنهم غطاء التأمين من طرف المؤمن.
- ✓ المبيعات المحققة مع الشركات الجماعية التي ينتمي اليها المؤمن له.
- ✓ المبيعات المحققة مع الشركات والتي يكون المؤمن له غير متمتع بحرية قانونية ومالية في اطار التعامل مع هذه الشركات.
- ✓ خارج هذه الاستثناءات المذكورة أعلاه يلتزم المؤمن بعدم تنحية من تصريحه اي عملية منصوص عليها في عقد التأمين[1].

08- تسديد القسط:"Paiement de la prime"

يرسل المؤمن ملحق القسط للمؤمن له، موضحا فيه كيفية حسابه قسط التامين وبالنسبة المتفق عليها والمحددة في الشروط الخاصة لعقد التأمين.

ملحق القسط يعد جزءا من عقد التأمين، المؤمن له في حوزته 10يوم بعد استلامه لملحق القسط لكي يسدد القسط[2].

09- حق المراقبة "Droit de contrôle"

المؤمن له يسمح للمؤمن بحق مراقبة تصريحاته فيها يخص رقم الأعمال وذلك بتزويده بالوثائق المحاسبية[3].

[1]- انظر المادة 07، الشروط العامة للتامين على القرض، الملحق رقم01.

[2]- انظر المادة 08، نفس الملحق رقم 01.

[3]- انظر المادة 09، نفس الملحق رقم 01.

10- **تمديد مدة الاستحقاق:"Prologation d'échéance"**[1]

يستطيع المؤمن له وبدون استشارة كتابية موجهة للمؤمن، السماح لزبائنه الذين يطلبون تمديد اجل تسديد اول لمدة تكون مساوية لنصف مدة القرض الممنوح.

- القبول لتمديد اجل تسديد أول للدين يكون ملزم لهو في الحالات التالية:

أ- الزبون يطلب تمديد ثاني للتسديد.

ب- تعرض الزبون لإلغاء أو توقيف للتغطية أثناء سريان عقد التأمين.

ج-الزبون في حالة تأخير في التسديد لحالة أخرى، للاستحقاق .

11- **الحوادث المستثناة:"Sinistres exclus"**

تكون مستثناة الحوادث التالية:

أ- الحوادث الناتجة عن حرب أهلية، الاحتلال ولو الجزئي للتراب الوطني من طرف قوي أجنبية، في الثورة، الاضطرابات العامة، أحداث الشغب، الحركات الشعبية ، تقلبات اجتماعية أو سياسية، الانقلاب، مصادرة الممتلكات من طرف السلطات الرسمية، إذا لم ينص القانون على خلاف ذلك مقابل قسط إضافي.

ب- الحوادث الناتجة بصفة مباشرة او غير مباشرة:

الانفجار البركاني، زلزال ارضي، انزلاق التربة او اهتزاز ارضي او اي كارثة طبيعية.

ج- الحوادث التي تحدث بصفة مباشرة او غير مباشرة لـ:

خسائر الانفجارات الانبعاث الحراري او الإشعاعات الناجمة عن التحويل النووي.

د- الحوادث المرتبطة لعمليات بيع محققة مع الشركات التي ينتمي لها المؤمن له.

هـ- الحوادث التي حصلت قبل عقد التامين.

و- الحوادث المؤمنة عند مؤمن اخر ثاني[2].

[1]- انظر المادة 10، الشروط العامة للتامين على القرض، الملحق رقم 01.

[2]- انظر المادة 11، نفس الملحق رقم 01.

12- المستحقات المرفوضة:"Créances Contestées"

في حالة رفض الزبون لدفع مستحقات المؤمن له يلزم هذا الأخير بإبلاغ المؤمن في مدة أقصاها 20 يوم من يوم امتناع الزبون للدفع، من حق المؤمن له فك ها النزاع بالتسوية الودية او باللجوء للعدالة إلا إذا كان هناك راي مخالف للمؤمن (رفض المؤمن لذلك)، لا يستفيد المؤمن له من مبلغ التعويض إلا عند إنهاء النزاع في صالحه، في هذا الصدد ترسل نسخة من الحكم للمؤمن من طرف المؤمن له[1].

13- خطر التهديد:"Menace de sinistre"

المؤمن له يخطر المؤمن بجميع الظروف الجديدة التي يعلم بها والتي من شأنها احداث تدهور لملاءة زبائنه، خاصة اذا تعلق الأمر بعدم تسديد الدين الكلي او الجزئي، طلبات تهديد أجال التسديد او طلبات تهديد لجداول الاستحقاق إرجاع سلع للمؤمن له أو رفض أمور دون تبرير[2].

14- إجراءات وقائية:" Mesures préventives"

المؤمن يتخذ الإجراءات لحماية مستحقاته وذلك بإيقاف السلع التي هي في طريقها نحو الزبون ومحاولة اخذ السلع التي وزعت من قبل، إذا كان باستطاعته ذلك.

المؤمن له لا يمكنه اجراء تسوية ودية أو قضائية دون موافقة المؤمن الكتابية.

المؤمن لا يغطي السلع الموزعة من بعد اطلاعه على الحوادث المذكورة في الفترة أعلاه والتي علم بها المؤمن له، إلا في حالة القبول الكتابي المسبق من طرف المؤمن[3].

15- التسوية القضائية والتصفية:"Redressement et liquidation judiciaire"

عند اطلاع المؤمن له بفتح إجراءات قضائية ضد الزبون أو وضعه في إطار التصفية القضائية، يصرح بمستحقاته لدائنه ويلتزم المؤمن له باحترام الآجال المحددة من طرف القانون الخاص بالتصفية والتسوية القضائية[4].

---

[1]- انظر المادة 12، الشروط العامة للتامين على القرض، ملحق رقم01.

[2]- انظر المادة 13، نفس الملحق رقم01.

[3]- انظر المادة 14، نفس الملحق رقم01.

[4]- انظر المادة 15، نفس ملحق رقم01.

16- **إجراءات ما قبل النزاع :"Procédure précontentieuse"**

إذا لم يتم تسديد في تاريخ الاستحقاق الأول أو المحدد والمبين في الفقرة الأولى من المادة 10 أعلاه ، المؤمن له في يده 60 يوما للحصول على مستحقاته، ويكون هذا ممكنا للمؤمن له شريطة ان يقوم بالضغط الفعلي على زبائنه وذلك بإرسال رسالتين عاديتين قبل انقضاء 30يوم لعدم دفع الدين المستحق في تاريخ الاستحقاق غير المسدد وإرسال رسالة رسمية لإنذار الزبون.

-بالنسبة للمبيعات الموزعة بعد 30يوم ابتداءا من عدم التسديد في تاريخ الاستحقاق لا يغطيها المؤمن إلا في حالة وجود اتفاقية بين المؤمن والمؤمن له[1].

- اذا لم تفلح الإجراءات المتخذة من طرف المؤمن له خلال 60 يوما يصبح ملزما بإرسال في الحين إلى مؤمنه الملف الكامل موضحا فيه التصريح الموقع للحادث مرفوقا بنسخ الرسائل الموجهة إلى الزبون.

علما ان هذا الإجراء لا يتم في الحالات التالية:

1- عدم قدرة الزبون (المدين) على التسديد (عدم الملاءة المعلنة) كما هو منصوص عليه في المادة 03 أعلاه.

2- عندما يقوم المؤمن بإلغاء، توقيف او تقليص.

3- عند عدم قدرة المؤمن له إعطاء موافقته لزبونه (المدين) بخصوص تمديد لفترة التسديد (المادة 10أعلاه) .

4- كلها يقوم المؤمن له بإجراءات تدخل في نطاق نزاع بينه وبين زبونه (المدين) وجب عليه اطلاع مؤمنه.

17- **التصريح بإجراءات ما قبل النزاع:"Déclaration de menace de sinistre"**

أ- مع التحفظ باستعمال الإجراءات ما قبل النزاعات المشار إليها في المادة 16 أعلاه المؤمن له يصبح ملزما بالتصريح عن إمكانية وقوع الحدث عدم تسديد الدين في الوقت المتفق عليه.

[1]- انظر المادة 16، الشروط العامة للتامين على القرض، ملحق رقم01.

ب- يكون هذا التصريح مرفوقا بالوثائق المطلوبة المؤمن له مجبر بإرسال الملف عن طريق رسالة رسمية وذلك في اجل أقصاه 30يوما من تاريخ عدم التسديد[1].

ج- هذا الأجل يتقلص إلى 05 أيام في حالة اطلاع المؤمن له على فتح إجراءات تصحيح قضائي او تصفية ضد زبونه وكانت ديونه مسددة أو غير مسددة.

18-**عهدة النزاع:"Mandat contentieux** "

✓ المؤمن له يمنح من خلال عقد التأمين لمؤمنه وكالة غير قابلة للإلغاء للدفاع عن حقوقه المتعلقة بمستحقاته المؤمن عليها كليا او جزئيا.

✓ المؤمن له ملزم بإعطاء لمؤمنه كل المستندات والوثائق اللازمة التي تثبت حقوقه.

✓ المصاريف الناتجة في إطار هذه العهدة النزاعية تكون على عاتق المؤمن بالنسبة للجزء المؤمن عليه من المستحقات[2].

19- **الحدث:"Sinistre**"

يتكون الحدث من خلل منسوب لزبون في الدفع الناجمة عن عدم ملاءته المعلنة او المفترضة كما هي معرفة في المادة 03 اعلاه[3].

20- التعويض:"Indemnisation"

أ- حساب الخسارة:"calcul de la perte"

الخسارة تساوي المبلغ الإجمالي للفاتورات المكتوبة الخاصة بالمستحقات غير المسددة بعد انتقاص ما يلي:

1- جميع المبالغ المسلمة من الزبون او الغير في إطار الحدث المعني.

✓ القيمة المحققة من البضائع المعادة إذا أمكن ذلك.

---

[1]- انظر المادة 17، الشروط العامة للتامين على القرض، ملحق رقم 01.

[2]- انظر المادة 18، نفس الملحق رقم 01.

[3]- انظر المادة 19، نفس الملحق رقم 01.

- ✓ جميع المبالغ المحصل عليها عن طريق التعويض.
- ✓ القيمة المحققة من الضمان.

2- الضمان الحقيقية والشخصية الخاصة بالجزء غير المؤمن تعطي إجباريا ونسبيا على الجزء المؤمن، أما بالنسبة للضمانات الموجهة لتغطية الجزء المؤمن لا تمتد لتغطية الجزء غير مؤمن للدين.

ب- **حساب التعويض:"calcul de l'indemnité"**

يحسب التعويض على المبلغ النهائي للخسارة التي وقعت فعلا في حدود التغطية المتفق عليها، يحسب التعويض بتطبيق نسبة التغطية المتفق عليها و المحددة في الشروط الخاصة [1]

21- **دفع التعويض:"paiement de l'indemnité"**

تسديد التعويض يأتي في الشهر الموالي لتاريخ ملاحظة عدم القدرة على التسديد (عدم الملاءة) المعرفة في المادة 03 من الشروط العامة مع التحفظ انه بإمكانية المؤمن الحصول على جميع الوثائق الضرورية للتحقيق من صحة الخسائر الحاصلة.

بعد هذا الأجل المذكور أعلاه، المستفيد يستطيع طلب التعويض مع زيادة حساب الخسائر والفوائد المحسوبة لكل يوم تأخير (المادة 14 من الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-04 المؤرخ في 20جانفي 2006[2].

22- **الحلول:" subrogation"**

المؤمن يحل محل المؤمن له في الحقوق والدعاوى الى غاية تحصيل التعويض مع التزام المؤمن له بإرسال الى المؤمن ايصال او مخالصة وقت تسوية التعويض [3].

[1]- انظر المادة 20،الشروط العامة للتامين على القرض، ملحق رقم 01.

[2]- أنظر المادة 21 ، نفس ملحق رقم 01.

[3]- انظر المادة 22، نفس الملحق رقم 01.

23- **الاستعدادات والاسترجاعات:**" récupérations"

أ- قبل التعويض:"**avant indemnisation**"

كل الاستعدادات قبل التعويض تعود في مجملها إلى المؤمن له وتحول نسبيا إلى الأجزاء المؤمنة وغير مؤمنة.

ب- بعد التعويض:" **après indemnisation**"

استعدادات المؤمن والمؤمن له بعد التعويض تقتسم نسبيا بين المؤمن والمؤمن له حسب قيمة الديون المستحقة المؤمنة وغير مؤمنة المصاريف التي دفعت من اجل الحصول على المستحقات تقسم بين المؤمن والمؤمن له.

ج- في حالة وجود ضمان تطبيق القاعدة المنصوص في المادة 20 (أ)[1].

24- **الآجال:**"**périodes**"

1- في حالة عدم التصريح الخطأ ألعمدي او عدم التصريح الصحيح من المؤمن له الذي يؤدي الى تغليط المؤمن في تقدير الخطر، العقد يلغي والأقساط المدفوعة تبقى حق مكتسب للمؤمن والمؤمن له باستطاعته استعادة التعويضات المدفوعة له .

2- في حالة عدم القسط خلال 15 يوم كما هو مبين في المادة 08 أعلاه المؤمن يرسل رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالاستلام بدفع القسط المطلوب خلال 30يوم التالية لانقضاء أجل 15 يوم.

-عند انقضاء 30يوما، 30 يوما، المؤمن يمكنه إيقاف الضمانات تلقائيا ولا بعود سريان مفعولها إلا بعد دفع القسط المطلوب.

للمؤمن الحق في فسخ العقد بعد 10ايام من إيقاف الضمانات ويجب الفسخ للمؤمن له بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالاستلام .

[1]- أنظر المادة 23، الشروط العامة للتامين على القرض، ملحق رقم01.

وفي حالة الفسخ يبقى المؤمن له مطالب بدفع القسط المطابق لفترة الضمان. في حالة عدم احترام المؤمن له للشرط المحددة في المادة 13 و17 أعلاه المؤمن يستطيع رفض دفع التعويض.

3- في حالة رفض المؤمن للمراقبة الموضحة في المادة 09 أعلاه المؤمن يستطيع إرسال رسالة مضمونة الوصول وبعد شهر من عدم استجابة المؤمن له يسقط حقه في التعويض على الديون المؤمنة إلا إذا قام باحترام المادة 09[1].

25- مدة التامين:" Durée de la police "

عقد التأمين ساري المفعول لمدة سنة عند نهاية هذه المدة يبقى التأمين ساري المفعول من سنة إلى سنة أخرى اذا لم يتم فسخها عن طريق رسالة رسمية مضمونة الوصول مع أشعار بالاستلام شهر قبل تاريخ التغطية من جهة أي طرف من الأطراف [2].

26- فسخ عقد التأمين:" Resilisation du contrat"

يمكن التأمين ساري قبل تاريخ نهاية التغطية المحدد في الشروط الخاصة في الحالات الآتية:

1/من طرف المؤمن له او المؤمن: عند نهاية مدة التأمين السنوية كما هو محدد في المادة 25 أعلاه.

2/ من طرف المؤمن له : في حالة رفض المؤمن دفع التسديد لحدث دمرت توضيح سبب عدم الدفع بالنسبة للعقد علما ان هذا الحدث المحقق منصوص عليه في العقد.

3/ من طرف المؤمن:

أ- في حالة عدم التصريح برقم الأعمال وتسديد الأقساط في أجالها المحددة في المادة 7 و8.

ب- في حالة عدم تفاقم الخطر مع رفض المؤمن له تسديد فرق الأقساط المنجرة عن تلك الحالة والتي يطلبها المؤمن.

ج- في حالة تحويل ملكية المؤسسة المؤمنة مهما كانت الظروف اذا لم يلتزم المالك الحديد بالواجبات التي كانت على عاتق المالك الأول.

---

[1]- انظر المادة 24، الشروط العامة للتامين على القرض، الملحق رقم 01.

[2]- انظر المادة 25، نفس الملحق رقم 01.

د- في حالة تغيير نشاط المؤمن له.

3- من طرف مجموعة المستحقين او المؤمن : في حالة الإفلاس أو التسوية القضائية.

4- بالحق التام في حالة الزوال الكلي الحفار.

5- في جميع حالات الفسخ الأقساط المدفوعة في الوقت الذي لها يسري فيه، مفعول عقد التأمين تعود للمؤمن له.

6- ما هذا ما هو مذكور في المادة 3 و4 أعلاه الفسخ لا يحصل إلا بعد شهر من وصول رسالة مضمونة الوصول مع اشعار بالاستلام[1].

27- **إعطاء التعويض للغير:" Attribution a un tiers du droit aux indemnités"**

يمكن للمؤمن به بواسطة اعتماد مكتوب من المؤمن ان يدلي بالقبول إعطاء المستفيد الحق في التعويض المستقبلي لطرف آخر (الغير) الذي يختاره[2].

28- **تسوية النزاع:"Arbitrage des tribunaux:"**

النزاع بين المؤمن والمؤمن له يتم بالتسوية الودية وإذا لم يؤدي إلى حل يتم اللجوء إلى العدالة تبعا للتشريعات المعمول بها. الاختصاص يصبح للمجلس التابع إقليميا للمكان الذي تم فيه إثبات عقد التامين وينطبق هذا على الأطراف المتعاقدة باستثناء الأطراف التي رفضت الحسابات والحلول في التعويضات المستحقة.

بالنسبة للخصومات المنجزة عن هؤلاء الاختصاص يكون للمجلس الذي يقع في مقر سكن المؤمن له[3].

[1]- انظر المادة 26،الشروط العامة للتامين على القرض ، الملحق رقم 01 .

[2]- انظر المادة 27، نفس الملحق رقم 01 .

[3]- انظر المادة 28، نفس الملحق رقم 01.

29- **التقادم: "Prescription:"**

كل الأعمال المنجزة في عقد التأمين تتقادم بمرور ثلاث سنوات يبدأ حسابها من يوم صدور نشأة العقد لكن هذا الأجل غير قابل للتنفيذ إذا اغفل المؤمن له شيئا أو تصريح كاذب أو كتمان على الخطر إلا من اليوم يعلم فيه المؤمن بذلك[1].

المطلب الثاني: دور شركة CAAR:

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في اول شركة جزائرية أنشأت بعد الاستقلال وذلك بتاريخ 08-06-1963 بموجب الأمر رقم 63-167 وأصبحت بعد ذلك شركة ذات أسهم مسيرة من قبل الدولة وممثلة بما يسمى أسهم Holding.

الفرع الأول: نشأة شركة CAAR:

مختلف المراحل سمحت بتغيير بنية السوق الجزائري من الاحتكار أو الامتياز التجاري توظيف الشبكات، التخصص، خلق شركات مركزية للإعادة التامين CCRخلق شركات جزائرية للتأمين CCT.

تحدد الأنشطة والاختصاص بالنسبة ل CAAR خصوصها في تنظيم الأخطار الصناعية ومنذ إن أطالتها الإصلاحات أصبحت شركة التأمين وإعادة التأمين إلى شركة أسهم رأس المال الاجتهادي الحالي 08 مليارات دينار محرر كل يوم.

قانون 1995 والمتعلق بالتأمينات يحول المحيط الاقتصادي الذي يطور قطاع التأمينات وذلك بإبطال احتكار الدولة بعملية التأمين وإعادة التامين ما يعني فتح مجال للمنافسة وفقا للحالات التالية:

1/ حرية ممارسة نشاط التأمين.

2/ تحديد المعايير التي من نشأتها تنظيم شركات التامين إذا ما حدد السعر الأدنى لرأس المال الاجتماعي.

3/ إدخال وسكاء التامين وتحديد شروط الوصول المهنة الوكيل العام او السمسار.

4/ إنشاء مجلس وطني للتأمينات.

[1]- انظر المادة 29، الشروط العامة للتامين على القرض، الملحق رقم01.

ومن هذا الخلق لأكثر من ثلاثين سنة La CAAR تتقلد مهام عديدة نلخصها فيما يلي:

1/ مراقبة سوق التأمينات وذلك بمحاربة الانحرافات وتحويل اي مخالفة الى قانون.

2/ احتكار الدولة العمليات التأمينية.

3/ تحويل محفظة تأمينات النقل الى الشركة الوطنية للتأمين على النقل La CAAT سنة 1985.

مسلك الحكم الذاتي (الاستقلال) الذي انتهجه المؤسسة العمومية وكذا مجموع الاصلاحات الاقتصادية جعلت قطاع التأمين قطاعا مزدهرا و رغم ذلك فقد شابهته العديد من الانعكاسات نذكر منها:

1/ رفع الاختصاصات كالاشتراك مهمات مباشرة والمنافسة بين عملاء مختلفين.

2/ نقص تعهد الدولة في تنظيم المؤسسات العمومية مع كل المظاهر المرتبطة باستقلالية المؤسسات.

3/ حرية ممارسة الأنشطة واستغلال الفرص في القطاع الخاص وممارستها في قطاع التأمينات.

الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين LA CAAR وبموجب الموافقة الحاصلة من وزارة الأموال مؤهلة قانونية بتطبيق كل العمليات التأمينية والشاملة لإعادة التأمين في إطار المنافسة ورغم اتفاقيات السوق الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين تستطيع بمفردها إبراز أهمية حقيبتها المالية بالمقابل الزيادة في حصتها السوقية.

LA CAAR تصف رقم إعمالها في المكان الثاني بينما تختل النتائج المكان الأول وتوزيع محفظتها المالية يعمل على إظهار قوة بنسبة الأخطار الصناعية.

تنقسم الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين الى 05 فروع محلية 112 وكالة في 34 متوسطة (أعوان عموميون) أغلبية الوكالات أنشأت في مناطق ذات كثافة عالية (مركبات صناعية) وذلك بناء على التخصصات قبل رفع التخصص LA CAAR[1] تجهد نفسها لتنمية قدراتها وذلك بتوزيع وفتح وكالات متعددة في 13 جهة جديدة لأجل تغيير محفظتها المالية بين أخطار شخصية وأخطار بسيطة.

[1]- LA CAAR : Compagnie Algérienne D'Assurance et de Réassurance.

حاليا الوكالات مرتبة في مستويين بموجب الثوابت النقدية والمتمثلة في التقديم الإنتاجية، تركيب او بنية المحفظة المالية المقبوضات او التحصيلات وكذا نوعية الخدمة وهذه التقسيمات لا تزال قيد المراجعة لأجل تقديم وإدخال ثوابت جديدة، مع متطلبات السوق والمنافسة.

نشاطات الشركة الجزائرية للتامين وإعداد التامين LA CAAR الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التامين نشغل 1400 عامل ضمن الشبكة المباشرة إجراء الشركة وأكثر من 120 عون عمومي معتمد المنتجات الأساسية للتامين المنشور في السوق هي:

- ✓ تأمين الأملاك.
- ✓ تامين الأشخاص.
- ✓ تامين المتعلق بالأخطار الكبيرة.
- ✓ التوظيفات المالية.

الفرع الثاني: نشاط إعادة التأمين:[1]

الشركة الجزائرية للتامين وإعداد التأمين عينت إدارة مركزية لإعادة التأمين منذ سنة 1963 م هذه الإدارة مكونة من فرقة تقنيين مدعمة بتجريب تقنيات إعادة التأمين تكوين الإطارات ترى بعديد من التربصات بهدف هذا النشاط مقابل ذلك فإن الشركة تسعى لاكتساب الشهرة في السوق العالمية.

في غضون السنوات الأخيرة LA CAARحافظت على علاقتها المميزة مع جميع وسطاء إعادة التامين في لندن، نذكر منهم: March_Febera, United_insurance (uib), Wills

ومع شركات إعادة التأمين المعروفة عالميا وهي:

(Scor/paris, Munich.re, Gerling_london, Swiss.re)

أ- نشاط الوظائف المالية:

LA CAAR وعلى غرار شركات التأمين في العالم تطور النشاط الديناميكي للوظيفة المالية وذلك بالتركيز على قاعدتين أساسيتين هما:

[1]- من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف شركة التأمين وإعادة التأمين لوكالة قالمة LA CAAR

- ✓ سلامة الوظائف.
- ✓ المردودية.

بناء الوظائف المالية لـ LA CAAR يجيب على التزامات القاعدية المقدمة من طرف المشرع الجزائري. الإستراتيجية المشروحة تسمح في أثناء العشر سنوات الأخيرة بتحقيق معدل إنتاج استثنائي.

المبحث الثاني: شركات ضمان القرض الاستثماري في الجزائر:

لا يمكن دراسة اي تأمين من دون التطرق إلى الأجهزة الممارسة له لأن ذلك يدخل في تنظيمها من حيث الشكل القانوني الذي تتحده والمهام المسندة إليها من خلال القانون المنظم لها من جهة ومن جهة اخرى كون هذه الأجهزة تلعب دورا لا يستهان به للحصول على رؤوس الأموال الضخمة وبذلك ستساهم بصفة حدية في تنشيط وتنهيه الاقتصاد الوطني.

حيث سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى شركة ضمان القرض العقاري (المطلب الأول) وشركة التأمين وضمان القرض الاستثماري (المطلب الثاني).

المطلب الأول: شركة ضمان القرض العقاري" Société de garantie du crédit immobilier"

في إطار تمويل العقار السكني أنشئت شركة ضمان القرض العقاري بهدف تغطية حظر إعسار مدين المفترض خاصة وان مجال الترفيه العقاري الأكثر تعرض للخطر لهذا سيتم التطرق إلى دراسة إطار هذه الشركة من حيث نشأتها ومهامها وكذلك دراسة ما يتعلق بمنتوجاتها .

الفرع الأول: نشأة الشركة:

تأسست شركة ضمان القرض العقاري SGCI بتاريخ 05 أكتوبر 1997 في إطار البرنامج العام لإعادة تهيئة القطاع المالي برأس مال قدرة 1000.000.000دج، وتم اعتمادها من طرف وزير المالية بموجب القرار الصادر بتاريخ 08 ماي 1999 يتضمن اعتمادها كشركة ضمان القرض العقاري قصد ممارسة عملية تأمين على القروض[1]، تستمد الشركة مواردها المالية من رأسمالها التأسيس الذي شارك

[1]– قرار مؤرخ في 18 ماي 1999 ، يتضمن اعتماد شركة ضمان القرض العقاري، جريدة رسمية، عدد 41 صادر في 27 جوان 1999.

فيه المساهمين وأقساط التأمين الناتجة عن نشاط الضمان التي تحدد قيمة وفق النصوص القانونية في مجال التأمين.

كذلك من استثمار الشركة للأموال الخاصة في مجالات مربحة لاسيما في المجال العقاري.

تعد شركة الضمان العقاري مؤسسة عمومية اقتصادية وهي مؤسسة ذات أسهم وقد ساهمت عدة شركات من قطاعي التأمينات والبنوك في إنشاء هذه الشركة.

المؤسسات المساهمة هي:[1]

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين (CCR).
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).
- البنك الوطني الجزائري (BNA).
- القرض الشعبي الجزائري (CPA).
- البنك الخارجي الجزائري (BEA).
- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR).
- الشركة الجزائرية للتامين الشامل (CAAT).
- الشركة الجزائرية للتنمية الريفية (BADR).
- الشركة الجزائرية للتامين (SAA).

الفرع الثاني مهام الشركة:

تتمثل مهام شركة تامين القرض العقاري فيما يلي:

تقديم ضمانات للاعتمادات أو القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية المفترضة والموجهة، اي القروض، لامتلاك مال عقاري.

- ✓ تسيير صندوق الضمان المتكون من حصص المؤسسات المالية.
- ✓ مراقبة كيفية تسيير المؤسسات المفترضة في مادة المنازعات مع إمكانية حلول شركة التأمين محل المؤسسة المقرضة من اجل متابعة عمليات تغطية الديون .

[1] – المصدر :www.sgci.dz.

- ✓ معالجة لكل عمليات الاقتراض الموجهة لمقاولات العقار وعموما كل العمليات التي ترتبط بصفة مباشرة او غير مباشرة بموضوع الشركة.
- ✓ تتمثل العملية المترتبة التي تقوم بها الشركة في الموافقة على ضمان القروض الموجهة للسلع العقارية السكنية من جهة والعمل على ترقية العقار من جهة اخرى.

الفرع الثالث منتوجات الشركة:

تهدف الشركة من اجل منح الثقة للمصاريف والمؤسسات المالية التي تقوم بعملية التمويل العقاري، طر الضمان القروض المفتوحة في مجال الترفيه ضد خطر العجز النهائي او المؤقت للمقترض للوفاء، يتعلق هذا الضمان بتأمين على القرض كما هو متضمن في المرسوم التنفيذي رقم 338/95 المتعلق بإعداد قائمة عملية التأمين وحصرها[1].

تقدم شركة ضمان القرض العقاري ضماناتها في إطار وثيقة التي تمضي عليها مع المؤمن له، والتي من خلالها تتعهد بتحمل الخطر عند تحققه.

الفرع الرابع : ضمانات الشركة

تمنح شركة ضمان القرض العقاري تأمينا للقروض الممنوحة للمقاولين العقاريين (1) وكذلك تأمينا للقروض الموجهة للخواص (2) بالإضافة إلى مساهمتها في تطوير الترقية العقارية (3) .

1- تأمين القروض الممنوحة للمقاولين العقارين:

يغطي هذا الضمان المؤمن له ضد خطر العجز النهائي للمقترض بقدر 90 % من مجموع الاستحقاقات، والفوائد المقررة باستردادها من المقدار المحصل عند بيع المال محل الرهن، ويقدم التعويض كما يلي:

50% من مجموع الاستحقاقات الأصلية والفوائد المقررة خلال مدة سريان الضمان بعد إثبات وقوع الكارثة (عدم الوفاء ، أما البقية التي تمثل الرصيد المتحصل عليه بعد البيع للمال فيتم خصمه من التعويض الذي يصل إلى50 % المدفوعة مسبقا للمؤمن له بعد هذا البيع في حدود 40 % المتبقية) .

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 95-338، يتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين وحصرها، مرجع سابق.

2- تأمين القروض الممنوحة للخواص :

ويكون هذا الضمان بسيطا أي ضمان ضد الإعسار النهائي للمقترض كما قد يكون الضمان هذا شاملا، أي التأخر المؤقت عن تسوية الاستحقاقات من طرف المقترض المدين، ويتضمن الأصناف التالية : سكن جديد عن طريق ترقية عقارية، سكن جاهز، ملكية سكن عن طريق البيع على تصاميم، تملك سكن من طرف خاص، التوسع في بناء المسكن الموجود، تهيئة بناء سكني.

أما عن إجراء طلب الضمان التأمين فتتم بعد دراسة الملف وطبقا للمعايير المحددة من طرف الشركة.

3- تطوير الترقية العقارية:

تتدخل شركة ضمان القرض العقاري في تطوير العمليات المتعلقة بالاستثمار في الترقية العقارية، ويخضع قرض المؤطرين المقاولين العقاريين للمعايير الادارية (كتوفر صفة التاجر، الملكية الخاصة بالعقار، رخصة البناء والتصميم، حصة خاصة من طرف المؤطرين المقاول العقاري، والسماح بمراقبة مركز المخاطر للبنك الجزائري) .

وكذلك معايير مالية المتمثلة: المكانة المالية للمؤسسة الخاصة بالمقاولة العقارية، التوثيق المردودية، القدرة المالية، وتقييم المشروع وفعاليته الحصة العينية المالية والشخصية المملوكة للمصرف او المؤسسة المالية.

المطلب الثاني: شركة التأمين و ضمان القرض الاستثماري:

تساهم شركة التأمين وضمان القرض الاستثماري في التنمية الوطنية عن طريق تقديمها ضمانات للقروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة والمتوسطة.

الفرع الاول: نشأة الشركة :

انشئت شركة التأمين وضمان القرض الاستثماري بمبادرة من السلطات العمومية والمجموعة البنكية بقرار طبقا لأحكام القانون رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات[1].واضافة الى هدا القانون تنظم الشركة ايضا بأحكام القانون التجاري حيث أنها تعد شركة ذات أسهم، كما يخضع ضمان الشركة الموجه لقروض الاستثمار لكل من الشروط العامة والخاصة بتأمين القرض المؤشرة من طرف وزارة المالية.

[1]- الأمر 95-07 ،المتعلق بالتأمينات، مرجع سابق.

وتحوز شركة التأمين وضمان القرض الاستثماري رأس مال قدره 2000.000.000دج موزع بين المساهمين كما يلي:

- ✓ الخزينة العامة وتعد المساهم بحصة الأسد بمقدار 25% من رأس مال الشركة اي ما يعادل 5000 سهم.
- ✓ البنك الخارجي الجزائري يجوز 12.5 من راس مال الشركة (2500 سهم) .
- ✓ البنك الوطني الجزائري ليجوز 12.5 من رأس مال الشركة (2500 سهم)
- ✓ البنك الجزائري للتنمية الريفية يجوز 12.5 من رأس مال الشركة(2500 سهم)
- ✓ القرض الشعبي الجزائري يجوز 12.5 من رأس مال الشركة (2500 سهم)
- ✓ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 12.5% من راس مال الشركة (2500 سهم).

الفرع الثاني: موضوع الشركة :

- ✓ تعد شركة التأمين وضمان القرض للاستثمار شركة متخصصة في مجال التأمين وضمان القروض الاستثمارية شركة متخصص في مجال التأمين وضمان القروض فهي تغطي الأخطار التي تتعرض لها مؤسسات القرض في إطار تمويلها للاستثمارات التي تمنحها هذه الأخيرة للمؤسسات المصغرة والمتوسطة مهما كان شكلها القانوني وميدان نشاطها.

وعلى اثر ذلك تساعد الشركة أصحاب المشاريع بتسهيلها الدخول الى التمويل البنكي عن طريق الضمانات التي تمنحها للمؤسسات المالية ومن بين التمويلات المضمونة من طرف الشركة:

- ✓ قروض الاستثمار العادي
- ✓ قروض المساهمة.
- ✓ قروض الإيجار المنقول والعقاري.
- ✓ قروض الاستغلال المصاحبة لقروض الاستثمار المضمونة من قبل وتهدف الشركة من خلال ضمانها لخطر القرض إلى:

- ❖ إنشاء المؤسسات.
- ❖ توسيع رد الاعتبار وكذلك تحديث التجهيزات.
- ❖ لتعزيز ودعم رؤوس الأموال التالية .

الفرع الثالث: منتوجات الشركة:

تقدم شركة التأمين وضمان القرض الاستثماري ضمانها العمليات قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات المصغرة والمتوسطة وذلك بواسطة عقد التامين الذي يربط الشركة بمؤسسة القرض حيث تحمي هذه الأخيرة من خطر ضياع دينها من طرف المدين.

الفرع الرابع: توزيع خطر القرض:

تتدخل شركة التأمين وضمان القرض الاستثماري بصفتها المشارك في تحمل الخطر حسب مبادئ تامين القرض.

وبهذا الصدد فان الضمان الممنوح لمؤسسات القرض هو دائما محدد في جزء من القرض فقط.

ويمارس هذا الضمان حسب الأشكال التالية:

- ✓ تغطية الخطر بنسبة 50% في حالة تفويض قرار تحكيم ملفات القرض .
- ✓ يغطي الخطر بنسبة 50%إلى 70%عندما يتعلق الأمر بالملفات الخاضعة لتحكيم شركة التامين وضمان القرض الاستثماري حالة بحالة. وتجدر الإشارة انه تطبيقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19/04/ 2004[1] المتضمن القانون الاساسي للصندوق تم سحب الاعتماد لشركة تأمين و ضمان القرض للاستثمار و منح نفس الشركة اعتماد بتسمية أخرى صندوق ضمان قروض الاستثمارات لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"« CGCI» Cause garantie des crédits d investissement

[1]– مرسوم رئاسي رقم 04– 134، مؤرخ في 19 افريل 2004، يتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية عدد 27، صادر في 28 افريل 2004.

خلاصة الفصل:

وهذا هو المفهوم المعاصر لشركات تأمين القرض، فبعد الفشل المسجل على شركات التأمين العادية في تامين ضد خطر عدم الدفع، وذلك بسبب جهلها لاختيار انتقاء الأخطار التي تؤمن عليها ولكون خطر عدم الدفع خطر حديث وخاص فقد خص المشرع الجزائري هذا الخطر مبينا معناه وطبيعته في المادة 05 من الأمر 96 المتعلق بتأمين القرض التصديري.

وعليه فإن مجال عمل الشركات المتخصصة محصور في تأمين القروض لا غير وهذا التخصص يظهر حتى من الجانب التاريخي لبداية ظهور هذا النوع من الشركات حيث أن الممارسين والدارسين لهذه الشركات استخلصوا بأن القائمين بعمليات تأمين القرض والذي ينصب على خطر عدم الدفع في الشركات العادية تبين لهم بأن الطعون في هذا الجانب كبيرة وأكثرها من عليه بالنسبة للأخطار الأخرى المؤمن عليها مما استدعى الأمر إنشاء هيئة تشرف على المنازعات المتعلقة بخطر عدم الدفع فأصبح لديهم هيئتان:

- الأولى وهي هيئة عامة تشرف على المنازعات المتعلقة بجميع الأخطار التي تؤمن عليها شركات التأمين العادية.

- وإما الثانية فهي هيئة خاصة تهتم بالطعون المتعلقة بخطر عدم الدفع ومع مرور الزمن أنشأوا في الهيئة الخاصة هياكل وانظمه مرتبطة بنشاطهم وتوصلوا إلى انه إذا كان تأمين القرض يختلف عن الكفالة ويختلف أيضا عن فروع التأمين العادية يجب إعطاؤها شكلا خاص وأيضا إنشاء شركة متخصصة في هذا النوع من التأمين.

وهذا السبب نفسه الذي أدى إلى احتكار ميدان تأمين القروض في العالم من طرف شركات تأمين قروض متخصصة معتمدة في ذلك على مصالح ووسائل تنتقي بها الأخطار بكل موضوعية، ونستبد بالتالي الشركة والأشخاص الغير القادرين على الدفع.

وحاليا عندما نزيد شركة تأمين عادية ان تدرج تامين القرض الاستثماري ضمن مجال عملها تقوم أما باستثناء فرع مخصص بتامين القرض لديها الى جانب الفروع الأخرى أو تشارك فقط بوسائلها ومصالحا كمساهم في تأسيس شركة تامين متخصصة.

خاتمـــــــة

لقد كان للتنمية الإقتصادية الّتي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة صداها على عدة قطاعات وعبر المستويين الداخلي والخارجي. فالتطور الهائل في شتى الميادين الصناعية، التجارية، الخدماتية وغيرها أدى إلى تطور العديد من المفاهيم التي كثر عليها الطلب.

ولما كان هدف المؤسسات الّتجارية والصناعية هو ترويج منتوجاتها من السلع والخدمات فغالبا ما تكون مجبرة على تسليم هذه المنتوجات من دون أن تستلم مقابلها إلا بعد أجل يحدد بين هذه المؤّسسة وزبونها، كما أن المؤسسات المالية و البنوك عموما لتتردد أمام عملائها عند طلبهم للقرض.

لكن ومن خلال الّتجارب التي عاشتها سواءا المؤسسات المالية أو الّتجارية بصفة عامة مع زبائنها وعملائها أدى بها إلى التفكير في جدية الضمانات التي تلتمسها من هؤلاء، بما أن الضمانات الّتقليدية غالبا ما تكون قاصرة في أداء المهمة.

لهذا، تتدخل شركات التأمين بتوفيرها الأمن والضمان للعمليات الّتجارية بصفة عامة، سواءا تلك التي تتم بين المتعاملين في نفس الإقليم، أي في الجزائر، أو حتى عندما يتعلق الأمر بمتعامل مقيم وآخر في الخارج بتقديمها لما يسمى بضمان تأمين القرض.

تأمين القرض هذا الذي كان محل دراسات وآراء فقهية مختلفة ومتعارضة في آن واحد، بما أن هناك من يعتبر هذا الّنظام عملية تأمينية وليست بعقد، هذا عندما يتعّلق الأمر بالمعاملات الّتجارية التي تتم داخل نفس الاقليم.

أما إذا تعدت المعاملة الإقليم الواحد، فقد كان للفقهاء آراء أخرى تعتبر بشأنه تأمين القرض مجرد مساعدة ومساندة من طرف الدولة بغرض تشجيع الصادرات.

غير أن المشرع الجزائري لم يوضح رأيه في ذلك بسبب افتقاد نص خاص بتأمين القرض عموما يوضح لنا مفهومه وأشكاله وطبيعته وغير ذلك، إلا أن تنظيمه لتأمين القرض عند الّتصدير قد أعطى بعض الحلول والإجابات للّنقاشات الحادة التي دارت بين الفقهاء، إضافة إلى أن اعتماد شركات تأمين قرض الّتجارة الداخلية بموجب قرارات وزارية مختلفة هي الأخرى، (أي القرارات)، قد أجابت على العديد من الّتساؤلات، حتى توصلنا إلى اعتبار نظام تأمين القرض بأنه عقد وعملية تأمينية في نفس الوقت، شأنه شأن عقود وعمليات التأمين الأخرى، إذ يتوافر على أركان العقد التأميني وكذا الأسس الفنية له لهذا بإمكان تطبيق أحكام قانون التأمينات على هذا الّنظام.

وفيما يتعلق بتأمين القرض عند الّتصدير هو الآخر يدخل ضمن المفهوم السابق، أي عقد وعملية تأمينية.

لهذا يمكن أن نخلص إلى أنه عندما يتم اكتتاب وثيقة تأمين بين المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له الذي عادة ما يكون شركة تجارية، وأن مضمون هذه الوثيقة هو تأمين خطر القرض من ضياعه نهائيا، فإننا أمام عقد وعملية تأمينية لا محال، فالعقد هو الوثيقة بذاتها، يتوفر على أركانه من تراضي بين الطرفين محل وسبب، وعملية قائمة على أسس فنية من حساب الإحتمالات والمقاصة بين الأخطار وتعاون المؤمن لهم.

وخطر ضياع القرض يختلف فيما إذا تعلق الأمر بعملية تجارية تتم بين طرفين،(بائع ومشتري)، يقيمان في نفس الإقليم، حيث يعرف الخطر هنا بالّتجاري وهو المتعلق بإعسار المشتري الخاص المثبت قانونيا.

أما عندما يكون أحد المتعاملين مقيم في الجزائر والآخر غير كذلك، يعني أن العملية تعدت حدود الدولة الواحدة، فيمكن أن يصيب القرض أخطارا متنوعة، حيث إذا كان المتعامل الأجنبي شخص من أشخاص القانون الخاص فإن نفس الخطر المترتب في حالة العملية الّتجارية الواقعة في نفس الإقليم يمكن أن يظهر هنا وهو الخطر الّتجاري المتعلق بالإعسار، وقد يرفض المشتري العام الدفع، وهنا تختلف طبيعة الخطر، إذ يصبح الخطر سياسي، وقد تتدخل عوامل مختلفة أيضا، تفرض نفسها وهي عوامل خارجة عن إرادة المشتري الأجنبي، متعلقة بالقوة القاهرة، وهي المعروفة بالأخطار الغير الّتجارية.

وإن اختلاف الأخطار هذا، توّلد عند اختلاف الجهاز المكّلف بتغطيته، حيث تغطى الأخطار الّتجارية من طرف شركات تأمين متخصصة لحسابها وصالحها، وفيما عدا الأخطار الّتجارية، وهي السياسية وما في حكمها، فإن ضمانها يكون لصالح ولحساب الدولة.

كما تتميز شركات تأمين القرض عموما عن غيرها من شركات التأمين الأخرى، فيطلق على الأولى بالشركات المتخصصة، إذ أنها تضمن خطر القرض ضد ضياعه، وهو خطر خاص، وتعتمد في سبيل ذلك على أجهزة ومصالح تساعدها في القيام بمهامها على أحسن وجه، فتقوم بعملية البحث والّتحري حول كل المعلومات المتعّلقة بزبائن المؤمن له لدى تلك الشركات، والغاية من ذلك هو الّتأكد من يسر هؤلاء الزبائن.

ونظرا لهذا الّتطور المستمر الذي تشهده الجزائر، خاصة لدى اعتمادها على حرية الاقتصاد وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، ظهرت العديد من المشاريع الإستثمارية التي تحتاج إلى تمويل، ولما

كان هذا الّتمويل يخلق عقبات تؤدي إلى الّتخوف من عدم تسديده، فقد أنشيء في السنوات القليلة الماضية، وبمبادرة من طرف رئيس الجمهورية الأسبق، السيد " عبد العزيز بوتفليقة " بما يسمى بـ :" صندوق ضمان قروض الإستثمار" برأس مال يّقدر ب 30 مليار د.ج ، فيضمن هذا الصندوق قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمنحها لها البنوك والمؤسسات المالية لأجل ممارستها للّنشاطات الإستثمارية بالجزائر.

وحدد مقدار ضمان هذه الإستثمارات التي تبلغ قيمتها خمسون (50) مليون د.ج ، بنسبة 80 % عندما يتعّلق الأمر بإنشاء مؤسسة، أما فيما يخص توسيع الّنشاط فإن مقدار الضمان يحدد بـ:60 % .

وتعتبر هذه المبادرة بادرة خير على نظام تأمين القرض في الجزائر، لأّنه وبالرغم من مساعي شركات تأمين القرض المختصة سواءا في الّتجارة الداخلية أو الخارجية، إلا أن ثمرة مجهوداتها تبقى محدودة، خصوصا على المستوى الداخلي، وإن دلّ هذا على شيء، فإنما يدل على بطء الإجراءات في كلتا الشركتين حتى لا نقول عدم الجدية في تسيير هذا الّنظام.

والأمر لا يختلف كثيرا على ما هو الحال عليه بالنسبة لتأمين القرض عند الّتصدير وذلك يرجع الى نقص الّثقة التي ،يضعها الزبائن في الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وهذا راجع لاعتيادهم على الضمانات التقليدية الممنوحة خاصة من طرف البنوك والتي يرون فيها قّلة الّتكاليف مقارنة مع القسط المدفوع للشركة مقابل تنفيذ التزاماتها، ومن جهة أخرى، فإن الشركة تطيل في الإجراءات المتعّلقة بتسيير الملّفات لديها من تاريخ إيداع طلب الضمان إلى غاية تسوية الدين عند عدم دفعه في الأجل المستحق لذلك، بالرغم من كون الشركة عضوا في شبكة قرض التحالف المتمركزة عبر كل القارات، وهذا ما يسهل لها تنفيذ المهمة التي وجدت من أجلها، إلا أنه وفي المقابل، فإن قّلة فروع الشركة وهما في عداد الإثنين فقط، فرع في الشرق وآخر بالغرب، يجعل الملّفات أسيرة أيادي معدودة وهو ما يعرقل السير الحسن للّنظام.

لهذا يرجى من نظام التأمين على القرض كلّ النّجاح والانتعاش، وسيكون ذلك له إذا ما اعتمد على اقتراحات وتوصيات ليست بالمستحلية ندرج البعض منها فيما يلي والتّي نرى فيها العجلة:

– اقتراب الشّركات المختصّة في التأمين على القرض سواء الداخلي أو المتعلّق بالتجارة الخارجيّة من المتعاملين الإقتصاديّين عن طريق الإشهار يوميا إذا إقتضى الأمر في مختلف وسائل الإعلام السمعيّة والمرئيّة.

– طرح شركات تأمين القرض لمنتوجات جديدة تتماشى والتّطور الحاصل في القطاع الاستثماري لان الصور الوحيدة لتأمين القرض الاستثماري في الجزائر هي عدم الملاءة رغم ظهور هذه الأخيرة بعدة تسميات في شركات التأمين وهذا ما يزيد الغموض المحيط بهذا العقد رغم قدرة هذه التقنية في ضمان أنواع أخرى من خطر القرض المحيط بالدائن.

– القضاء على ظاهرة تمركز الشركات المختصة في التأمين على القرض على مستوى المدن الكبرى، الجزائر العاصمة بالنسبة للشركات المختصّة بالتأمين على القرض الاستثماري، عاصمة وهران و عنابة بالنسبة للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات و ذلك بخلق مؤسسات جديدة تأخذ على عاتقها مهمة نظام التأمين على القرض بشروط مختلفة و متنوعة تخدم بالطبع الزبون أو حتّى الإكتفاء، بفتح فروع عبر مختلف ولايات الوطن، لكي يتسنى للمتعاملين الإقتصاديّين إقتصاد في نفس الوقت للجهد والمال.

– تكوين الإطارات بالشركات المختصة في التأمين على القرض الاستثماري حسب ميكانيزمات السياسة التأمينية في الجزائر بفتح مدارس أو مراكز مختصة في ذلك، و يعد هذا أيضا توفير للمال والوقت في آن واحد.

– استفادة شركات التامين على القرض الجزائرية من تجارب الشركات الأجنبية الرائدة في هذا المجال ، وذلك بمعرفة نقاط تفوق هذه الأخيرة، واستنتاج نقاط ضعف الشركات الأجنبية و هو ما يجعلها تتفادى مثل هذه السلبيات مستقبلا، فيمكن مثلا لهذه الشركات الجزائرية أن تستفيد من خبرات الشركات الفرنسية المعروفة بتطورها في مجال تأمين القرض الاستثماري و ذلك عن طريق تبادل المعارف و المعلومات باستمرار.

وفي الأخير ندعو المشرع الجزائري أن يولي العناية الكاملة لنظام التأمين على القرض الذي أصبح جزء مهما في الاقتصاد الجزائري و ذلك باستصدار نصوص قانونية وافية و كافية تجيبنا من خلالها على العديد من التساؤلات العالقة، و بالتالي تدفع بهذا النظام الى التقدم والرقي.

قائمـــــة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولا :المصادر

-قائمة القواميس:

- المعجم العربي الأساسي، لاروس، تونس، طبعة 1989.

- الأصيل: القاموس العربي الوسيط، دار الراتب الجامعي، بيروت، طبعة 1997 .

ثانيا :المراجع

1-النصوص القانونية المعتمدة :

أ-النصوص التشريعية:

- الأمر رقم 95-22، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، المؤرخ في:3 سبتمبر1995 ، الجريدة رسمية عدد 48 صادر في: 03-09-1995، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 12/97 ،مؤرخ في 19-03-1997، جريدة رسمية عدد 17 صادر في: 19-03-1997.

- الأمر رقم95-07، المؤرخ في 25 جانفي1995، المتعلق بالتأمينات،ج.ر.ج.ج،عدد13، صادر في: 30 جانفي 1995 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم: 06-04، المؤرخ في 20 فيفري 2006،ج.ر.ج.ج ،عدد15 صادر في: 22 فيفري 2006.

- الأمر رقم 96-06 ،المؤرخ في 10 جانفي 1996 ،و المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، جريدة رسمية عدد 03 الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2006.

- الأمر رقم 03-11، مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد و القرض، جريدة رسمية عدد 52 صادر في 27 أوت 2003، معدل و متمم.

ب-النصوص التنظيمية:

•المراسيم الرئاسية:

- مرسوم رئاسي رقم 04-134، مؤرخ في 19 أفريل 2004 ، يتضمن القانون الأساسي لصندوق و ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ج.ر.ج.ج ،عدد27 ، صادر في 28 أفريل2004 .

•المراسيم التنفيذية:

– المرسوم التنفيذي رقم 95–338 ،المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 1995 المتعلق بإعداد قائمة التأمينات و حصرها، ج.ر.ج.ج، عدد 65 صادرة بتاريخ 31 أكتوبر 1995، معدل و متمم.

– المرسوم التنفيذي رقم 96–267، مؤرخ في 3 غشت 1996،المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم: 07–152 ،مؤرخ 22 مايو 2007 ،يحدد شروط منح شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الاعتماد، وكيفيات منحه ج.ر.ج.ج، عدد 47 مؤرخة في 7 أوت 1996.

ج-القرارات :

– قرار مؤرخ في 9 نوفمبر 1998 ، يتضمن اعتماد شركة تأمين و ضمان القرض عند الاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد 28 ، صادر في 12 أفريل2006 .

– قرار مؤرخ في 18 ماي 1999 ، يتضمن اعتماد شركة ضمان القرض العقاري، جريدة رسمية، عدد 41 صادر في 27 جوان 1999.

2–الكتب :

– أحمد السعيد شرف الدين، عقود التأمين و عقود ضمان الاستثمار، مصر، 1986.

– راشد راشد، الأوراق التجارية الإفلاس و التسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

– رمضان محمد أبو السعود، التأمينات الشخصية و العينية الكتب القانونية الإسكندرية، 1999.

– عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري ، جزء أول، التأمينات البرية، مطبعة حيرد، الجزائر، ط1998.

– علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية (دراسة للقضاء المصري و المقارن و تشريعات البلاد العربية)، المكتبة القانونية ، مصر، 1993.

– محمد حسام محمد لطفي، الأحكام العامة لعقد التأمين، ط2، د.د.ن، القاهرة 1990.

– مصطفى محمد الجمال، أصول التأمين (عقد الضمان، دراسة مقارنة للتشريع و الفقه و القضاء في ضوء الأسس الفنية للتأمين)،د.د.ن، بيروت 1999.

3-الرسائل و المذكرات الجامعية :

- شلغوم رحيمة ضمانات القروض مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2002.

- عمريو علجية،الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية في قانون النقد و القرض، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2015.

4- المحاضرات:

- عبد الرزاق بن خروف، مطبوعة النظام القانوني للتأمين على القروض في الجزائر، معهد الحقوق بن عكنون، الجزائر،1999.

5-المواقع الالكترونية:

WWW.coface.Fr

www.sgci.dz

www.cagex.dz

-قائمة المراجع باللّغة الأجنبية:

1) Ouvrages:

-Jean Dalmas,étude du créditant ses rapports avec l'essurance, librairie du droit et de juris prudence, paris1942.

-Ch.Gavalda/G.Stoufflet, Droit Bancaire 4ème édition Lites paris 1999.

-Christian Larroumet, les pools Bancaire, la tribune de l'assurance 2000.

-Daniel Tribondeau, l'assurance des petites et moyennes entreprises, édition liaison, 2000.

-Encyclopédie Dalloz, Commercial Tome ,A.B, Assurance-crédit.

-G.Ripert/R.Robcot, traité du droit commerçai tome.6èmeedition, L.G.D.J.paris 2000.

-Gérarda Royer alainchoinel, La banque et l'entreprise, CFPB, 2001, 3ème édition.

-J.P Branlard: Droit du crédit 4èmeédition ,aengde, paris 1997.

-J.P Dechanel/L .Lemoine : L'assurance-crédit, Paris, PUF, 1996, que sais-je ?.

-Jean Bastin, la défaillance de paiement et sa protection 1993.

-Lexique de gestation, Dolloz.3ème édition 2000.

-Mohamed Mentalecheta, LarbitrageCommerciale ,emdroit, algérien ,o.f.u, algerie.

B) Les Articles:

-Le guide de l'exportation,MLP,édition Alger ,1997.

-rapport sur l'assurance présenté à la semaine de la monnaie tenue à paris, 6/11/1922.

-Casse.Civ, 14 Décembre 1943 .AC 1944.18 note Besson JCP.1944.2.2552 Note Michel Js 1945.1- 4 note Houin.

الملاحـــق

saa

SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE
SPA au Capital social de 3,1 milliards de DA

ملحـــق رقـم 01
متعلق بالشروط العامة للتأمين على القروض

CONTRAT D'ASSURANCE

CREDIT

CONDITIONS GENERALES

Visa MF/DGT/DASS n° 21 du 01/07/99

Le présent contrat est régi par l'ordonnance n° 95-07 du 25 Janvier 1995 relative aux assurances que par l'ordonnance n° 75-58 du 26 Septembre 1975 portant code civil. Il est constitué par les présentes conditions générales et particulières annexées.

Article 1 : DEFINITIONS

1 – Assuré :

Toute personne physique ou morale qui a demandé l'établissement du contrat et l'a signé.

2 – Client :

La personne physique ou morale juridiquement débitrice de l'assuré du fait d'un contrat de vente de marchandises désignées à l'article 2 des conditions particulières.

3 – Option :

Agrément individuel, client par client, décidé par la société, représentant l'encours maximum de crédit que cette dernière accepte de garantir sur ce client.

4 - Litige Commercial :

Il y a litige commercial lorsque le débiteur conteste la créance et tant que cette dernière n'a pas fait l'objet, soit d'un jugement exécutoire ou d'un arrêt rendu à l'encontre du débiteur soit d'une sentence arbitrale.

Article 2 : TERRITOIRE OU LA GARANTIE EST ACQUISE

La garantie du présent contrat couvre les opérations réalisées en Algérie.

Article 3 : Objet de l'Assurance

Aux conditions tant générales que particulières de la présente police, la Société Nationale d'Assurance S A A ci-après dénommée la société, indemnisera l'assuré des pertes subies du fait de l'insolvabilité déclarée ou présumée de ses clients telle qu'elle est définie ci-après :

A) Insolvabilité déclarée

- Tout arrangement amiable destiné à éviter l'ouverture d'une procédure collective à l'encontre du débiteur, pour autant qu'il ait été consenti par la société ou avec son accord ;
- En cas de redressement ou de liquidation judiciaire, le dépôt de l'état des créances au greffe du tribunal constatant l'admission de la créance déclarée en menace de sinistre ;
- Le procès verbal de carence dressé à la charge du client ci celui-ci n'est pas commerçant.

B) Insolvabilité présumée

Sera considéré comme cas d'insolvabilité présumée, le non paiement, même partiel, d'une créance au terme d'un délai de carence dont la durée ne pourra pas être inférieure à six mois.
Ce délai commence a courir au jour de l'échéance initiale ou prorogée, impayée. Lorsque la créance est contestée par le débiteur, le délai de carence prend cours à dater du jour où le litige aura été définitivement réglé comme le prévoit l'article 12 des conditions générales.

La police vise l'intégralité des créances nées du commerce habituel de l'assuré de même que leurs accessoires tels que les frais de transport, taxes, agios, emballages, s'ils ont été facturés, le tout dans le cadre des options accordées par la société.

Par contre, sont exclus de la couverture, les intérêts de retard, les pénalités contractuelles ou judiciaires, les frais d'encaissement ou le préjudice qui résulterait pour l'assuré d'une résiliation amiable ou judiciaire d'un marché pour quelque cause que ce soit.
La société indemnisera l'assuré selon le pourcentage de couverture fixé aux conditions particulières.
La quotité non couverte reste obligatoirement à la charge de l'assuré qui renonce à la faire couvrir par un autre organisme.

Article 4 : NAISSANCE DU RISQUE

Tout risque soumis à la couverture de la société naît dés le moment où le client prend possession des biens ou des documents lui permettant d'en disposer et s'il s'agit de services, dés leur prestation.

Article 5 : CONDITIONS GENERALES DE VENTE

Les conditions générales de vente figurant notamment sur les bons et confirmations de commande ainsi que sur les factures utilisées par l'assuré seront soumises à l'agrément de la société.
Toute modification apportée par l'assuré à ses conditions générales de vente devra être approuvée par la société qui pourra demander la modification ou l'insertion de toute nouvelle clause qu'elle jugera utile.

Article 6 : AGREMENT DES RISQUES

a) - L'assuré est tenu d'obtenir un agrément pour chacun de ses client, agrément se caractérisant par la fixation d'une option.

La date de prise d'effet de l'option ne peut en aucun cas être antérieure à la prise d'effet du contrat.

Lors de chaque demande d'option, l'assuré est tenu d'indiquer à la société le montant souhaité, l'identité complète et les références bancaires de l'acheteur. Il est tenu d'apporter à la société toute information permettant à cette dernière de juger de l ' assurabilité du risque.

Les documents par lesquels la société fait connaître ses décisions ne font pas novation au contrat dont ils font partie intégrante.

b) - La société peut, à tout moment et par tout moyen écrit, modifier les conditions de sa couverture, réduire celle-ci, la suspendre ou l'annuler.

c) - L'assuré peut à tout moment demander la majoration, la réduction ou l'annulation des couvertures qui lui ont été accordées.

d) - Toute déclaration de menace de sinistre, telle que définie à l'article 13 et 17 ci-après annule d'office toute couverture sur le client qui en est l'objet.

Article 7 : DECLARATION MENSUELLE DE L'INTEGRALITE DU CHIFFRE D 'AFFAIRES - EXCLUSIONS DIVERSES

L'assuré est tenu de déclarer à la société avant la fin de chaque mois le montant global du chiffre d'affaire réalisé au cours du mois précédent, déduction faite des acomptes et des factures relatives :

- Aux ventes dont le paiement a lieu en espèce au moment de la livraison ;
- Aux ventes réalisées avec les clients, refusés ou dont la couverture a été annulée par la société ;
- Aux ventes réalisées avec des organismes publics ;
- Aux ventes réalisées avec les sociétés du groupe auquel l'assuré appartient ;
- Aux ventes réalisées avec des sociétés vis à vis desquelles l'assuré ne serait pas dans un état d'indépendance complète sur le plan juridique ou financier.

En dehors des exclusions énoncées ci-dessus, l'assuré s'engage à ne soustraire de sa déclaration aucune des opérations visées à la police.

Article 8 : PAIEMENT DE LA PRIME

La société adressera à l'assuré un avenant de prime portant indication du calcul de celle-ci au taux fixé aux conditions particulières de la police. Ce document fera partie intégrante de la police. L'assuré dispose d'un délai maximum de 10 jours après réception de l'avenant de prime pour en effectuer le règlement.

Article 9 : DROIT DE CONTROLE

L'assuré reconnaît à la société le droit de contrôler l'exactitude de ses déclarations de chiffre d'affaires et de procéder à toutes vérifications utiles à cet effet, notamment en lui donnant accès à ses documents comptables.

Article 10 : PROROGATION D'ECHEANCE

L'assuré peut, sans l'accord écrit de la société , consentir à ses clients qui le demandent une première prorogation d'une durée égale à la moitié de celle du crédit initial consenti. L'accord préalable de la société est impérativement requis dans les cas suivants, lorsque :

a) - Le client sollicite une seconde prorogation ;

b) - Le client a fait l'objet d'une annulation ou d'une suspension d'en cours ;

c) - Le client est déjà en retard de paiement pour une autre échéance.

Article 11 : SINISTRES EXCLUS

Sont exclus :

a) - Les sinistres résultant d'une guerre civile, d'une occupation même partielle du territoire par une puissance étrangère, d'une révolution, d'une grève générale, d'émeutes, d'actes de terrorisme ou de sabotage, de troubles sociaux ou politiques, de confiscations, réquisitions ou destructions de biens par ordre des autorités exerçant le pouvoir légal ou usurpé ;

b) - Les sinistres résultant des conséquences directes ou indirectes d'éruption volcanique, de tremblement de terre, d'un tassement, d'un glissement ou affaissement de terrain ou tout autre cataclysme ;

c) - Les sinistres résultant des conséquences directes ou indirectes des dommages dues aux effets directs ou indirects d'explosions, de dégagement de chaleur, d'irradiation provenant de transmutation de noyaux d'atome ;

d) - Les sinistres relatifs à des ventes réalisées avec des sociétés du groupe auquel l'assuré appartient ;

e) - Les sinistres portant sur des créances nées avant l'entrée en vigueur de la police ;

f) - Les sinistres relatifs à des créances déjà couvertes par une police souscrite auprès d'une autre société.

Article 12 : CREANCES CONTESTEES

Lorsqu'une créance est contestée par un client, l'assuré doit en informer la société dans un délai maximum de 20 jours.
Il lui appartiendra de régler lui même, avec diligence, ce litige par voie amiable, par arbitrage ou par recours à une juridiction compétente, sauf avis contraire de la société.

L'indemnité ne sera versée à l'assuré qu'après règlement du litige en sa faveur.

Pour cela, une copie du jugement ou de la sentence devra être envoyée à la société.

Article 13 : MENACE DE SINISTRE

L'assuré avertira immédiatement la société de tous faits nouveaux venant à sa connaissance et pouvant traduire une dégradation de la solvabilité de ses clients, notamment s'il s'agit d'une carence de paiement totale ou partielle, de demandes de prorogation de délais ou d'échelonnement des échéances, d'une offre de reprise des marchandises ou d'une contestation apparemment injustifiée.

Article 14 : MESURES PREVENTIVES

L'assuré prendra aussitôt toutes les mesures de sauvegarde de sa créance, notamment en arrêtant les marchandises en cours d'expédition et reprenant celles qui auraient déjà été livrées, s'il en a la possibilité.

Toutefois, il ne pourra consentir aucun arrangement amiable ou judiciaire sans l'accord écrit de la société.

La société ne couvre pas les livraisons ou prestations de service effectuées après qu'un des faits énumérés au paragraphe ci-dessus soit venu à la connaissance de l'assuré, sauf accord préalable écrit de la société.

Visa MF/DGT/DASS n° 21 du 01/07/99

Article 15 : REDRESSEMENT ET LIQUIDATION JUDICIAIRE

Dés que l'assuré aura appris l'ouverture d'une procédure de redressement judiciaire de son client, ou sa mise en liquidation judiciaire, il déclarera aussitôt sa créance entre les mains du représentant des créanciers. Il s'engage à respecter par la suite tous les délais prévus par la loi régissant le redressement et la liquidation judiciaire.

Article 16 : PROCEDURE PRE CONTENTIEUSE

Dés que l'échéance initiale ou prorogée, conformément au premier paragraphe de l'article 10 ci-dessus n'a pas été honorée, l'assuré dispose de 60 jours pour obtenir le paiement de sa créance.

Cette faculté n'est ouverte à l'assuré qu'à la condition qu'il exerce une pression réelle sur le débiteur, notamment en formulant au mois deux rappels ordinaires et au plus tard le 30 ème jour après l'échéance impayée en envoyant une sommation par lettre.

Il est précisé que la couverture de la société est annulée pour les livraisons ou prestations effectuées au delà d'un délai de 30 jours à compter de l'échéance impayée, sauf accord préalable de la société.

Si les démarches entreprises par l'assuré restent infructueuse au terme de ce délai de 60 jours, il devra transmettre aussitôt à la société le dossier complet comportant notamment la déclaration de menace de sinistre et le double des rappels adressés au débiteur. Toutefois, il est précisé que cette procédure ne pourra pas être mise en œuvre dans les cas suivants :

- Insolvabilité déclarée du débiteur telle que définie à l'article 3 ci-dessus ;
- Lorsque la société a annulé, suspendu ou réduit l'encours ;
- Lorsque l'assuré ne peut, par lui - même, accorder une prorogation a son débiteur (Article 10 ci - dessus).
- Chaque fois que l'assuré entamera une procédure pré - contentieuse, il en avertira simultanément la société.

Article 17 : DECLARATION DE MENACE DE SINISTRE

Sous réserve de la faculté d'user de la procédure pré - contentieuse décrite à l'article 16 ci-dessus, l 'assuré est tenu de faire une déclaration de menace de sinistre à la société lorsqu'une échéance convenue n'a pas été respectée.

Cette déclaration doit être accompagnée des pièces requises. L'assuré est tenu d'adresser ce dossier complet à la société par lettre recommandée dans un délai maximum de 30 jours à compter de l'échéance impayée initiale ou prorogée.

Ce délai est ramené à 5 jours si l'assuré apprend l'ouverture d'une procédure de redressement judiciaire à l'encontre de son client, que ses créances soient échues ou non.

Article 18 : MANDAT CONTENTIEUX

L'assuré donne à la société, par la présente police, procuration non révocable pour exercer à sa place et en son nom tous les droits attachés à ses créances, que celles-ci soient couvertes en totalité ou en partie.
L'assuré doit remettre à la société tous titres et documents quelconques nécessaires à l'exercice de ses droits.

La société a le droit d'exiger éventuellement l'endossement de tous effets de commerce et titres quelconques correspondant à une créance sinistrée ou la cession régulière de la créance.

Les frais engagés pour l'exercice de ce mandat sont à la charge de la société pour la partie couverte de la créance.

Article 19 : SINISTRE

Le sinistre est constitué par la défaillance d'un client, telle qu'elle résulte de l'un des cas d'insolvabilité déclarée ou présumée telle qu'elle est définie à l'article 3 ci dessus.

Article 20 : INDEMNISATION

a) - Calcul de la perte

1 - La perte est égale au montant global des factures émises constituant la créance impayée après déduction :

- Du montant de toutes sommes reçues du débiteur ou d'un tiers pour le sinistre en cause ;
- De la valeur de réalisation des marchandises si leur restitution a pu être obtenue ;
- De la valeur de réalisation de toue sûreté ;
- De toutes sommes recouvrables par voie de compensation.

2 - Les sûretés personnelles ou réelles éventuellement affectées à la partie non assurée s'étendront obligatoirement et proportionnellement à la partie assurée. Par contre, celles affectées exclusivement à la partie assurée ne s'étendront pas à la partie non assurée de la créance.

b) - Calcul de l'indemnité

Sur le montant final de la perte ainsi obtenu et dans la limite de la couverture accordée, l'indemnité sera calculée en appliquant le pourcentage de couverture fixé aux conditions particulières.

Article 21 : PAIEMENT DE L'INDEMNITE

Le règlement de l'indemnité interviendra dans le mois qui suit la date de constatation de l'insolvabilité telle que définie à l'article 3 des conditions générales, sous réserve que la société soit en possession de toutes les pièces nécessaires à la vérification de la perte.

Article 22 : SUBROGATION

La société est subrogée jusqu'à concurrence des paiements effectués sur la créance, dans les droits et actions qui peuvent appartenir à l'assuré.
Une quittance subrogative devra être remise à la société concomitamment au règlement de l'indemnité.**(Article 38 de l'ordonnance 95-07 du 25 janvier 1995).**

Article 23 : RECUPERATIONS

A) Avant indemnisation

Les récupérations avant indemnisation sont reversées en totalité à l'assuré. Elles s'affectent proportionnellement aux parties assurées et non assurées.

B) Après indemnisation

Les récupérations de la société ou de l'assuré intervenant après paiement de l'indemnité sont partagées entre la société et l'assuré au prorata des fractions garanties et non garanties de la créance assurée.

Les frais engagés pour le recouvrement de la créance seront répartis de manière identique

C) S'il existe une sûreté, il est fait application de la règle édictée à l'article 20 a).

Article 24 : SANCTIONS DES OBLIGATIONS DE L'ASSURE

a) Sanctions d'ordre général

1 - Nullités : La police sera déclarée nulle en cas de réticence ou fausse déclaration de la part de l'assuré si la proposition confidentielle d'assurance et ses annexes ont conduit la société en erreur, conformément aux dispositions de l'article 21 de l'ordonnance 95-07 du 25 Janvier 1995.

2 - Déchéance : L'assuré sera déchu de tout droit à indemnité :
- **Si l'assuré ne respecte pas les conditions générales ou particulières de la police et notamment celles relatives aux délais fixés par l'article 17**

b) Déclaration mensuelle du chiffre d'affaires.

Tout retard dans la déclaration du chiffre d'affaires autorise la société dix (10) jours après l'envoi d'une mise en demeure par lettre recommandée, à prononcer la déchéance de la garantie sur les créances non déclarées.

c) Primes

A défaut de paiement d'une prime dans les quinze (15) jours de son échéance, la garantie ne peut être suspendue que 30 jours après la mise en demeure de l'assuré.

La suspension de la police stipulée ci-dessus implique déchéance définitive de tout droit à indemnité d'une part pour l'ensemble des opérations pour lesquelles les primes n'ont pas été payées et d'autre part pour l'ensemble des opérations traitées pendant la période de suspension.
Le contrat suspendu reprendra tous ses effets pour l'avenir après réception du paiement des primes arriérées et moyennant accord de la société.

ملحق رقم 02 : الشروط العامة لوثيقة التأمين الشاملة

الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات

COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE ET DE GARANTIE DES EXPORTATIONS

POLICE GLOBALE

CONDITIONS GENERALES

CAGEX

Chapitre I
Principes généraux

Article 1 - Objet de la police

La police fixe les conditions dans lesquelles la Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations, ci-après dénommée la Compagnie, garantit à l'Assuré au titre de ses exportations à destination de pays étrangers, le remboursement des pertes que celui-ci pourrait subir par suite de la réalisation du risque de crédit.

Article 2 - Définition du risque de crédit

Le risque de crédit se définit par l'impossibilité pour l'Assuré de recouvrer tout ou partie d'une créance garantie pour autant que cette impossibilité provienne directement et exclusivement de l'un des faits générateurs de sinistre énumérés à l'article 5, ci-après, et corresponde au type de garantie délivrée.

Article 3 - Globalité de la police

La police est globale, sauf dérogation prévue aux "conditions particulières", dans le sens où l'Assuré s'engage à soumettre à la Compagnie la totalité des opérations d'exportation à l'exclusion de celles dont le paiement intervient par crédit documentaire irrévocable et confirmé en Algérie ou par anticipation.

Article 4 - Type de garantie

La garantie est soit de type "acheteur privé", soit de type "acheteur public" si le débiteur ou son garant est considéré par la Compagnie comme étant un organisme public.

1 - Opérations conclues avec un acheteur privé

La garantie s'applique au risque commercial couvert isolément ou en liaison avec les risques politique, de catastrophe et de non-transfert.

Les pays couverts au titre de ces derniers risques sont précisés dans les "conditions particulières".

2 - Opérations conclues avec un acheteur public

Lorsque les opérations d'exportation sont conclues avec un acheteur public, administration publique ou société chargée d'un service public, ou que l'opération d'exportation donne naissance à une obligation contractée par une administration publique ou par une société chargée d'un service public, la garantie s'applique aux risques politique, de catastrophe et de non-transfert.

Article 5 - Faits générateurs de sinistre

Les faits générateurs de sinistre sont les suivants :

1 - Risque commercial

a - Insolvabilité de droit

Elle consiste en l'incapacité du débiteur, régulièrement constatée, de faire face à ses engagements qui résultent d'un acte judiciaire entraînant la suspension des poursuites individuelles et la déchéance du terme, tel que la liquidation des biens ou le règlement judiciaire en droit algérien.

b - Insolvabilité de fait

Elle résulte d'une situation de fait amenant la Compagnie à conclure qu'un paiement même partiel est improbable.

c - Carence pure et simple du débiteur

Elle est constatée lorsque 6 mois se sont écoulés à compter de la date d'échéance sans qu'un règlement ne soit intervenu.

2 - Risque politique et de catastrophe

a - Moratoire général édicté par le gouvernement du pays du débiteur ou d'un pays tiers par l'intermédiaire duquel le paiement doit être effectué.

b - Tout autre acte ou décision du gouvernement d'un pays étranger faisant obstacle à l'exécution du contrat d'exportation.

c - Survenance dans le pays du débiteur d'une guerre, d'une révolution ou émeute, de catastrophes naturelles telles que cyclone, inondation, tremblement de terre, éruption volcanique, raz de marée...

d - Défaut de paiement du débiteur.

3 - Risque de non-transfert

Evénements politiques ou difficultés économiques intervenus hors d'Algérie ou mesures législatives ou administratives prises hors d'Algérie empêchant ou retardant le transfert des fonds versés par le débiteur ou son garant.

Article 6 - Délais constitutifs de sinistre

Pour autant que l'Assuré ait adressé à la Compagnie la demande d'intervention visée à l'article 19, ci-après, les délais constitutifs de sinistre sont les suivants :

a - Insolvabilité de droit

Le sinistre est constitué lorsque la créance a été admise au passif du débiteur et au plus tard 6 mois après réception par la Compagnie de la demande d'intervention formulée par l'Assuré, visée à l'article 19-2

b - Insolvabilité de fait

Le sinistre est constitué à la date à laquelle la Compagnie est en mesure, compte tenu des informations recueillies sur la situation du débiteur, de reconnaître son insolvabilité de fait.

c - Non-transfert

Le sinistre est constitué, sauf dérogation prévue aux "conditions particulières", 6 mois après l'accomplissement des formalités nécessaires au transfert des fonds déposés en monnaie locale.

d - Dans tous les autres cas (carence pure et simple du débiteur, risques politique et de catastrophe), sauf dispositions contraires mentionnées aux "conditions particulières", le sinistre est constitué 6 mois après la réception par la Compagnie de la demande d'intervention formulée par l'Assuré.

Article 7 - Champ d'application et portée de la garantie

1 - La garantie porte sur la créance née du contrat d'exportation.

Elle couvre le prix des marchandises facturées et expertées par l'Assuré y compris les intérêts contractuels. Sont toutefois exclus les intérêts de retard, les pénalités et autres frais accessoires.

2 - Sauf dérogation prévue aux "conditions particulières", la garantie ne couvre que des biens fabriqués et/ou produits en Algérie ou les services exécutés par l'Assuré.

3 - La garantie porte sur des créances payables soit au comptant contre documents soit avec un crédit n'excédant pas 180 jours à compter de la date d'expédition.

Article 8 - Exclusions

La garantie ne porte pas sur :

- Les pertes dues aux fluctuations des taux de change;
- Les risques matériels auxquels peuvent être exposées les marchandises exportées (incendie, destruction, inondation, etc.);
- Les expéditions faites par l'exportateur dont le contenu et le montant ne sont pas convenus dans le cadre de la police d'assurance;
- Les ventes effectuées à l'étranger par l'Assuré à partir de :

• stocks consignés ou constitués en entrepôts sous douane,
• marchandises exposées dans des foires.

Article 9 - Quotité garantie

Sauf dispositions contraires mentionnées aux "conditions particulières" ou expressément notifiées par la Compagnie à l'Assuré, les risques sont couverts comme suit :

1 - Acheteurs privés :

La quotité garantie ne peut excéder en aucun cas :

• 80% du montant de la créance garantie au titre du risque commercial.
• 90% du montant de la créance garantie au titre des risques politiques, de catastrophe et de non-transfert.

2 - Acheteurs publics :

Pour cette catégorie d'acheteurs, la quotité garantie ne peut dépasser 90% du montant de la créance garantie.

Dans tous les cas, l'Assuré s'engage à garder à sa charge exclusive la quotité non garantie par la Compagnie.

Article 10 - Prise d'effet de la garantie

La garantie du présent contrat prend effet à la date d'expédition des marchandises. Cette expédition doit résulter d'une vente ferme définitive et doit être accompagnée d'une facturation ouvrant droit à paiement.

Chapitre II
Fonctionnement de la police

Article 11 - Durée de la police

La police est souscrite pour un exercice d'une année. A l'expiration de chaque exercice, elle est renouvelée par tacite reconduction, sauf préavis de résiliation d'un mois à notifier par l'Assuré ou la Compagnie par lettre recommandée.

Article 12 - Délivrance, modification et résiliation de la garantie

1 - Agrément des acheteurs

a - Clients dénommés

Le bénéfice de la garantie est subordonné à l'accord préalable de la Compagnie qui fait connaître, par fiche d'option, en réponse aux demandes de l'Assuré, le montant des découverts et, le cas échéant, les conditions de paiement qu'elle accepte de garantir sur chaque acheteur étranger.

La garantie est de type "acheteur privé" sauf si la Compagnie indique sur la fiche d'option qu'il s'agit "acheteur public".

Les décisions prises à ce titre par la Compagnie revêtent un caractère confidentiel, l'Assuré s'engage à n'en communiquer la teneur à quiconque, à l'exception des éventuels bénéficiaires du droit des indemnités visés à l'article 27 ci-après.

Pour les garanties de type "acheteur privé", le montant indiqué par la Compagnie sur la fiche d'option s'applique, sauf indication contraire, à la fois :

- au risque commercial,
- aux risques politique, de catastrophe et de non-transfert si la garantie de ces risques est prévue aux "conditions particulières" pour le pays de résidence du débiteur.

L'accord de la Compagnie s'applique aux risques prenant effet à compter de la date de réception par elle de la demande d'option.

Lors de sa demande d'option, initiale ou modificative, l'Assuré est tenu de signaler à la Compagnie toute échéance contractuelle restée encore impayée à cette date.

b - Clients non-dénommés

Par dérogation aux dispositions du paragraphe "a" ci-dessus, la Compagnie accepte de garantir l'Assuré pour des découverts consentis à des acheteurs privés qui ont le statut de commerçant et n'ayant pas fait l'objet de son agrément préalable.

Cette garantie sera acquise sous réserve que l'Assuré n'ait recueilli aucun renseignement défavorable sur l'acheteur et qu'il ait eu une bonne expérience des paiements à l'occasion d'éventuelles affaires traitées antérieurement avec ce dernier.

La quotité garantie est ramenée à 50% pour le risque commercial.

Elle reste inchangée pour les risques politique, de catastrophe et de non-transfert lorsque la couverture de ces risques est prévue par la police.

La limite en valeur des découverts autorisés par acheteur dans le cadre de la présente clause ainsi que la liste des pays auxquels elle est applicable sont fixées aux "conditions particulières".

Il est précisé que l'Assuré conserve la possibilité de faire dénommer, par fiche d'option, des acheteurs pour un montant inférieur à la limite fixée aux "conditions particulières" pour la catégorie "clients non-dénommés".

2 - Modification et résiliation de la garantie

a - La Compagnie se réserve le droit de modifier ou de résilier à tout moment la garantie sur un ou plusieurs acheteurs, un ou plusieurs pays ou pour certaines catégories d'opérations.

La décision de la Compagnie à cet égard ne s'applique qu'aux risques prenant effet postérieurement à la date de réception par l'Assuré de l'avis de modification ou de résiliation de la garantie.

Au cas où la modification, acceptée par la Compagnie, consiste en une augmentation du découvert garanti, l'option modificative ainsi délivrée rétroagit à la date de réception de la précédente demande formulée par l'Assuré.

Toutefois, cette rétroactivité n'intervient pas si la Compagnie n'a pas été avisée, lors de la demande d'augmentation du découvert, du non-respect par l'acheteur des conditions de paiement initialement prévues.

b - L'Assuré a la faculté de demander la suppression des options délivrées sur des acheteurs avec lesquels il ne réalise plus de chiffre d'affaires.

c - Couverture des ordres à livrer en cas de réduction ou de résiliation de la garantie

Si la Compagnie réduit ou résilie sa garantie sur un acheteur, sans que celui-ci n'ait manqué à l'une quelconque de ses obligations vis-à-vis de l'un de ses fournisseurs ou créanciers, elle peut maintenir sa garantie

sur cet acheteur pour les livraisons à effectuer au cours des trois mois suivant la dénonciation ou la réduction, en vertu d'ordres ou de marchés antérieurs à celle-ci à la condition d'obtenir un accord préalable de la Compagnie qu'il appartient à l'Assuré de demander au plus tard dans les 8 jours suivant la réception de l'avis de résiliation ou de réduction.
Si cet accord n'est pas donné, la Compagnie garantit les conséquences de son refus dans les limites de l'option jusque-là en vigueur et selon les modalités prévues aux articles 9 et 20 § 2.
Si la police vient à échéance au cours des trois mois mentionnées ci-dessus et si elle n'est pas reconduite du fait de l'Assuré, la garantie ne s'appliquera pas aux expéditions postérieures au jour de l'expiration de ladite police.

Article 13 - Mise en jeu de la garantie

L'Assuré est tenu de déclarer lors de la demande d'agrément toutes les circonstances connues de lui et qui sont de nature à faire apprécier par la Compagnie les risques qu'elles serait amenée à prendre.
Il doit en particulier répondre avec précision aux questions concernant notamment :
- Le courant d'affaires qu'il entretient avec son client.
- Son expérience des paiements et des incidents y afférents.

La décision communiquée par la Compagnie à l'Assuré concernant le refus ou la limitation du découvert sur un acheteur déterminé est strictement confidentielle.

Article 14 - Validité des engagements contractuels

La garantie ne s'applique que si les contrats d'exportation sont légalement valables et que toutes les formalités réglementaires, y compris les autorisations d'importation dans le pays de destination, ont été respectées.

Article 15 - Déclaration de chiffre d'affaires

L'Assuré est tenu de déclarer sous sa signature, dans la forme prévue par la Compagnie et dans les quinze premiers jours de chaque mois, le chiffre d'affaires qu'il a réalisé au cours du mois précédent au titre d'opérations entrant dans le champ d'application de la police.
Les montants des factures libellées en monnaies étrangères doivent être convertis en dinars algériens par l'Assuré sur la base du cours acheteur, fixé par la Banque d'Algérie le jour de l'établissement de ces factures.
Si l'Assuré n'a pas réalisé de chiffre d'affaires au cours du mois précédent, il est tenu de faire parvenir à la Compagnie une déclaration portant la mention "néant".

Article 16 - Coût de la garantie

1 - Primes

Les primes dues par l'Assuré, majorées des impôts et taxes en vigueur, sont calculées au taux fixé aux "conditions particulières" sur le montant du chiffre d'affaires déclaré chaque mois par l'Assuré.
Elles sont payables dans un délai maximum de quinze jours à dater de l'envoi de la facture par la Compagnie.
Toute prime versée reste acquise à la Compagnie.
Toutefois, lorsque l'Assuré apporte la preuve que pour une expédition ou une prestation, la garantie n'a jamais pris effet, en totalité ou en partie, la Compagnie lui restitue la prime ou la fraction de prime correspondante.
Aucune compensation ne peut être invoquée par l'Assuré pour différer le paiement de ses primes, même dans le cas où la compagnie se reconnaîtrait débitrice d'une indemnité de sinistre.
La perception de la prime ne saurait à elle seule engager la Compagnie à prendre en charge un sinistre, cette prise en charge demeurant, en tout état de cause, soumise aux "conditions générales et particulières" de la police.

2 - Minimum de primes

L'Assuré s'engage à verser à la Compagnie, pour chaque exercice d'assurance, un minimum de primes dont le montant est fixé aux "conditions particulières".
Ne s'imputent sur ce minimum que les primes acquittées au titre de la garantie du risque commercial.
Cette somme, qui doit être acquittée par l'Assuré dès la signature de la police, reste acquise à la Compagnie lorsque la garantie du risque de crédit ne prend pas effet au sens de l'article 10 ci-dessus.

3 - Frais d'ouverture de dossier

Lors de la demande de garantie, l'Assuré est tenu de payer les frais d'ouverture de dossier dont le montant est fixé aux "conditions particulières".

4 - Frais d'enquête et de surveillance

L'Assuré contribue aux frais nécessités par l'étude et la surveillance de sa clientèle, cette contribution étant calculée forfaitairement et conformément au barème en vigueur à la date de l'enquête ou de sa révision.

5 - Dépôt de garantie

L'Assuré s'engage à remettre à la Compagnie, en garantie de ses obligations, et dès la signature de la police, une somme dont le montant est fixé aux "conditions particulières", qui ne porte pas intérêt et qui lui sera rem-

boursée après expiration de ladite police, lors du dernier règlement à intervenir entre lui et la Compagnie.
La mise en jeu de la garantie est subordonnée au versement du dépôt de garantie.

Article 17 - Gestion du risque

1 - Principes généraux

a - L'Assuré s'engage à garder à sa charge exclusive toute fraction du risque non garantie par la Compagnie.

b - L'Assuré s'engage à prendre toutes mesures utiles à la conservation ou à la poursuite des recours contre le débiteur, son garant ou tout autre tiers, et d'une manière générale à la sauvegarde la créance garantie.

2 - Modification du risque

a - Sauf application des dispositions prévues au "b" ci-dessous, l'Assuré ne peut, sans autorisation expresse de la Compagnie, consentir aucune remise totale ou partielle de dette, renoncer à aucune remise totale ou partielle de dette, renoncer à aucun des droits ou sûretés attachés aux créances garanties, les céder ou les donner en nantissement, conclure un accord, compromis ou arrangement relatif aux créances garanties.

b - L'Assuré est autorisé, sans l'accord préalable de la Compagnie, à proroger toute échéance pour autant que la durée totale du crédit consenti à l'acheteur, après prorogation, n'excède pas celle fixée aux "conditions particulières".

La transformation des paiements "comptant contre documents" en paiements à crédit est subordonnée à l'accord préalable de la Compagnie. Dans ce cas, il sera perçu un complément de prime correspondant à la différence des taux figurant à la police pour les paiements "comptant contre documents" et les paiements à crédit.

Article 18 - Menaces de sinistre

a - Aggravation du risque

Dans les dix jours de sa propre information, l'Assuré doit saisir la Compagnie de tout événement susceptible d'aggraver le risque couvert, notamment de tout incident ou difficulté survenant à l'occasion de la livraison des marchandises ou lors de l'établissement ou de la remise des instruments de paiement.

b - Déclaration des menaces de sinistre

Le non remboursement d'une créance doit, pour être opposable à la Compagnie, lui être déclaré au plus tard dans les 60 jours comptés de l'échéance contractuelle initiale ou prorogée aux conditions prévues au § 2 b) de l'article 17.

Lorsque les conditions de paiement sont "comptant contre documents", ce délai de déclaration est ramené à 30 jours comptés de la date à laquelle les documents et les marchandises exportées sont parvenus à destination.

c - Acheteurs en état de manquement

L'Assuré s'interdit, sans l'accord expresse de la Compagnie, toute livraison ou toute prorogation d'échéance à un acheteur contre lequel a été ouverte une procédure préventive de faillite ou une procédure analogue à la liquidation des biens ou au règlement judiciaire ou réputé en état de manquement, c'est à dire un acheteur qui ne s'est pas acquitté de sa dette :

- 30 jours après l'échéance contractuelle initiale ou prorogée dans les conditions fixées au § 2 b) de l'article 17 pour les opérations payables à crédit.
- ou 30 jours après la date à laquelle les documents et les marchandises exportées sont parvenus à destination, en ce qui concerne les opérations payables au comptant contre documents.

d - Tout encaissement intervenant postérieurement à une déclaration de menace de sinistre doit être immédiatement porté à la connaissance de la Compagnie.

e - L'Assuré est tenu de se conformer aux instructions que la Compagnie estimerait devoir lui donner en vue d'éviter ou de limiter l'importance ou les conséquences d'un sinistre.

Article 19 - Mandant contentieux et demande d'intervention

1 - Mandat contentieux

a - Après réception d'une déclaration de menace de sinistre, la Compagnie est habilitée à exercer de plein droit et par priorité avec pouvoir d'acquiescer, concilier, transiger et compromettre tous droits et actions de l'Assuré sur la créance garantie ou sur ses accessoires.

b - La Compagnie a la faculté d'exiger un mandat irrévocable et même la remise ou le transfert à son profit, sous une forme opposable aux tiers, de tous documents et titres quelconques établissant les droits dérivant du contrat ou simplement utiles à l'exercice de ses droits.

c - L'Assuré reconnaît expressément que, bien qu'en vertu des dispositions prévues par la police, une fraction du risque reste à sa charge exclusive, les dispositions qui précèdent habilitent la Compagnie à exercer en ses lieu et place l'intégralité de ses droits. Il s'engage en outre, en ce qui concerne cette fraction du risque, à supporter toutes les conséquences des décisions que la Compagnie pourrait être amenée à prendre et notamment celles afférentes aux accords de consolidation qu'elle aurait conclus ou auxquels elle aurait adhéré ou encore qu'elle serait chargée d'exécuter.

d - Si la Compagnie n'exerce pas elle-même les recours contre le débiteur défaillant, l'Assuré s'engage à prendre, en accord avec elle ou éventuellement sur ses instructions, toutes les mesures propres à la sauvegarde de ses droits et au paiement de la créance garantie.
Pour les opérations payables au comptant contre documents, l'Assuré est tenu de prendre immédiatement toutes mesures nécessaires à la sauvegarde des marchandises.

2 - Demande d'intervention

La déclaration d'une menace de sinistre doit être accompagnée d'une "demande d'intervention" formulée par l'Assuré.
L'Assuré a toutefois la faculté de différer cette demande, la Compagnie se réservant le droit d'intervenir dès la menace de sinistre si elle l'estime nécessaire. Au cas où l'Assuré s'opposerait à cette intervention, les créances en cause seraient déchues de la garantie.

Chapitre III
Indemnisation

Article 20 - Conditions d'indemnisation

1 - Les pertes dont l'Assuré demande l'indemnisation doivent être la conséquence directe et exclusive de la réalisation régulièrement constatée de l'un des risques couverts et les conditions de couverture spécifiques, éventuellement énoncées dans les fiches d'option, doivent avoir été remplies préalablement à la survenance du fait générateur de sinistre.

2 - Pour les opérations conclues avec un acheteur privé, lorsque le risque commercial est couvert isolément, la garantie ne peut être mise en jeu au titre de la carence que dans l'hypothèse où aucun des faits générateurs de sinistre politique, énumérés aux § 2 et § 3 de l'article 5, n'est survenu avant l'expiration du délai de six mois visé au § d) de l'article 6.

3 - S'il y a contestation quant au montant ou à la validité des droits ou créances de l'Assuré, l'indemnisation est différée jusqu'à ce que cette contestation ait été tranchée en sa faveur par une décision arbitrale ou judiciaire ayant reçu force exécutoire dans le pays du débiteur.
Il en est de même lorsque le différend porte sur le principe d'un paiement par compensation avec les créances que le débiteur détiendrait lui-même vis-à-vis de l'Assuré.
Dans certains cas, la Compagnie peut indemniser l'Assuré sans attendre que la contestation ait été tranchée, dans la mesure où ce dernier fournit une caution solidaire d'une banque, agréée par la Compagnie, s'engageant à rembourser l'indemnité versée dans l'hypothèse où les droits de l'Assuré vis-à-vis du débiteur ne seraient pas reconnus dans les conditions définies ci-dessus.

4 - Lorsque les obligations du débiteur à l'égard de l'Assuré ont été garanties en tout ou en partie par une sûreté personnelle ou réelle, il ne peut y avoir lieu à indemnisation de la part de la Compagnie si cette sûreté se révèle dépourvue de validité pour n'avoir pas été constituée selon les dispositions et dans les délais imposés par la législation ou la réglementation applicable ou si l'Assuré n'a pas régulièrement accompli en temps opportun les actes et formalités nécessaires à la mise en jeu de cette sûreté.

5 - En cas de défaut d'encaissement imputable au non-transfert de la créance, l'indemnisation est subordonnée à la production par l'Assuré d'un document bancaire attestant le paiement en monnaie locale et l'accomplissement des formalités requises par les autorités du pays du débiteur pour le transfert des fonds.

6 - Ne peuvent faire l'objet d'aucune indemnisation les pertes dues :

a - à l'application à l'encontre de l'Assuré d'une disposition du contrat de vente restreignant ses droits (clause pénale, clause de résiliation, de force majeure, etc.),

b - à l'inexécution par l'Assuré lui-même, par l'un de ses mandataires ou cocontractants, des clauses et conditions du contrat de vente ou des obligations qui leur incombent au regard de la législation ou de la réglementation applicable tant en Algérie qu'à l'étranger,

c - au non-respect par le débiteur, dans le pays de destination des biens et services exportés, des dispositions réglementant les importations, ayant un caractère notoire, appliquées de façon constante et devant être observées avant l'entrée en vigueur du marché,

d - s'agissant des opérations garanties aux conditions du "comptant contre documents", à la perte du contrôle des marchandises par l'Assuré ou par ses mandataires avant que le paiement n'ait été effectué, par suite de fautes, négligences ou inobservation des règles et usances.

7 - Les pertes consécutives au non-respect par le débiteur de la réglementation locale relative aux importations seront indemnisées au titre des risques politique, de catastrophe et de non-transfert si la couverture de ces risques est prévue aux "conditions particulières" pour le pays concerné, sauf dans le cas visé au § c) de l'article 6 ci-dessus.

8 - Demande d'indemnisation
Tout paiement d'indemnité est subordonné à une demande de l'Assuré ainsi qu'à la remise par lui de tous renseignements et documents jugés nécessaires par la Compagnie pour faire la preuve du droit à l'indemnisation et montant à indemniser.

Article 21 - Règle proportionnelle

Au cas où la survenance d'un sinistre ferait apparaître que les engagements assumés par l'Assuré, lors du premier manquement du débiteur -tel que ce manquement est défini au § c) de l'article 18- étaient supérieurs au montant de l'option, l'Assuré serait considéré comme son propre assureur pour la totalité de l'excédent.
En conséquence, il serait appliqué au solde du compte de perte défini à l'article 23 la règle proportionnelle suivante :montant de l'option en vigueur / montant de l'encours lors du premier manquement

Article 22 - Affectation des paiements et du produit de la réalisation des sûretés

Les paiements reçus du débiteur ou de ses garants ou pour leur compte, ainsi que le produit de la réalisation des sûretés quelle que soit l'imputation qui leur est donnée, sont affectés de la façon suivante :
a - avant versement de la totalité des indemnités dues au titre d'une créance impayée, les sommes reçues sont affectées à l'apurement des échéances garanties ou non garanties dans l'ordre chronologique de leur exigibilité.
b - après versement de la totalité des indemnités dues au titre d'une créance impayée, les sommes reçues sont affectées à l'apurement des créances garanties et non garanties, proportionnellement à leur montant.
c - intérêts de retard.
Après apurement de la totalité des créances garanties et non garanties, les sommes reçues en excédent sont affectées aux intérêts de retard.

Article 23 - Compte de perte

1 - Selon le fait générateur de sinistre visé à l'article 5, l'indemnité est calculée :
• en cas de carence du débiteur :
sur les échéances impayées figurant sur une même demande d'intervention,
• en cas d'insolvabilité du débiteur :
en une seule fois sur l'ensemble des échéances impayées garanties restant à indemniser.
• en cas de réalisation d'un risque politique, de catastrophe ou de non-transfert :
échéance par échéance.

2 - Tout versement d'indemnité donne lieu à l'établissement d'un compte de perte qui porte sur les éléments garantis de la créance.
Toutefois, en cas d'application de la règle proportionnelle, les engagements pris par l'Assuré en excédent du montant de l'option sont également portés au débit du compte de perte.
Le compte de perte comprend :
• au débit :
le montant de l'échéance ou des échéances sinistrées ainsi que les frais annexes dus par l'acheteur et les frais de contentieux engagés par la Compagnie ou par l'Assuré avec l'accord de cette dernière.
• au crédit :
- le montant de toute somme reçue par l'Assuré de son débiteur ou d'un tiers s'imputant sur la ou les échéances en cause, y compris celles perçues par compensation,
- le produit de la réalisation des sûretés attachées à cette ou ces créances,
- le produit de la réalisation des fournitures dont l'Assuré aura pu conserver ou recouvrer la disposition.
En aucun cas la valeur de réalisation de ces fournitures ne pourra être portée au crédit du compte de perte pour un montant inférieur à 50% de celui figurant à la facture,
- le montant des frais (notamment financiers) que l'Assuré n'a pas eu à régler en raison du sinistre.

3 - Le compte de perte est établi en dinars algériens.
Lorsque la créance est libellée dans une monnaie étrangère, le conversion en dinars algériens du montant des échéances en sinistre et des paiements partiels s'imputant sur ces échéances s'effectue au cours moyen pratiqué pour les exportations sur le marché des changes de la Banque d'Algérie au titre :
• soit du mois de la facturation,
• soit du mois de l'échéance garantie, ou, en cas d'insolvabilité du débiteur, du mois au cours duquel la dette de celui-ci est devenue exigible, lorsque ces cours sont inférieurs à celui du mois de la facturation.

Article 24 - Montant et paiement de l'indemnité - Limite de décaissement

1 - Montant et paiement de l'indemnité
Sous réserve de l'application de la règle proportionnelle, le montant de l'indemnité est égal au produit du solde débiteur du compte de perte par la quotité garantie.

l'indemnité est payée dans les soixante jours suivant la constitution du sinistre telle que définie par l'article 6, dans la mesure où l'Assuré aura adressé à la Compagnie toutes pièces justificatives de ses droits.

2 - Limite de décaissement

En ce qui concerne exclusivement le risque commercial tel que défini à l'article 5, la mise en jeu de la garantie ne peut donner lieu, pour un même exercice d'assurance, à un décaissement supérieur à 30 fois le montant du minimum de primes fixé aux "conditions particulières" ou, si cela est plus favorable à l'Assuré, à 30 fois le montant des primes payées par lui pour la couverture de ces risques au titre de l'exercice d'assurance au cours duquel la garantie a pris effet.

Article 25 - Frais de contentieux

1 - Les frais de contentieux sont, en règle générale, engagés par l'Assuré.

La Compagnie peut toutefois accepter d'en faire elle-même l'avance.

2 - Ces frais, qu'il soient engagés par l'Assuré avec l'accord de la Compagnie ou avancés par cette dernière, sont indemnisables dans les mêmes conditions que la créance elle-même et sont donc inclus dans le compte de perte.

Dans le cas où l'action contentieuse engagée par la Compagnie ou par l'Assuré avec l'accord de la compagnie a permis d'éviter le sinistre, les frais correspondants sont indemnisables dans les mêmes conditions que la créance elle-même si elle avait été sinistrée.

Les frais engagés en vue de la résolution d'un litige technique ou commercial sont exclus de la garantie.

3 - Les frais exposés après versement d'une indemnité sont pris en charge par la Compagnie dans des conditions identiques.

Si cette dernière a décidé d'en faire l'avance, l'Assuré s'engage à lui rembourser la quote-part restant à sa charge dès que le montant lui en a été notifié.

Lors du versement d'une indemnité, la Compagnie se réserve le droit de déduire du montant de cette indemnité une provision pour frais de contentieux s'il lui apparaît que de tels frais doivent être engagés.

Article 26 - Subrogation

La Compagnie qui a indemnisé l'Assuré est subrogée dans les droits et actions de ce dernier pour recouvrement de sa créance litigieuse.

Chapitre IV
Obligations de l'Assuré et de la Compagnie après paiement de l'indemnité

Article 27 - Transfert du droit aux indemnités

Sous réserve de l'autorisation écrite de la Compagnie, le droit aux indemnités résultant de la police peut être transféré par l'Assuré à un tiers.

Cette autorisation est de droit lorsque le tiers bénéficiaire du droit aux indemnités est une banque ou un établissement financier intervenant dans le financement des exportations de l'Assuré.

La Compagnie se réserve le droit de signaler aux bénéficiaires tout manquement de l'Assuré à l'une quelconque des obligations stipulées dans la police.

Toutes les exceptions, compensations, confusions ou déchéances que la Compagnie peut opposer à l'Assuré sont opposables aux tiers auxquels le droit aux indemnités a été transféré.

Les avenants conclus postérieurement au transfert doivent être communiqués par l'Assuré aux bénéficiaires du transfert.

Article 28 - Gestion du sinistre

Malgré la subrogation de la Compagnie, l'Assuré reste tenu de prendre toutes les mesures nécessaires au recouvrement de ses créances et s'engage, à ce titre, à suivre les directives que la Compagnie estimerait devoir lui donner.

Le versement de l'indemnité n'a pas pour conséquence de relever l'Assuré des obligations mises à sa charge par la police.

Article 29 - Récupérations

1 - Toutes sommes, y compris les montants perçus par compensation, recouvrées postérieurement au paiement d'une indemnité constituent des récupérations.

2 - Les récupérations sont partagées entre l'Assuré et la Compagnie aux prorata des fractions garantie et non garantie de la créance, que le montant des récupérations exprimé en dinars algériens après rapatriement soit égal, inférieur ou supérieur à celui de la créance garantie.
3 - L'Assuré s'engage à signaler immédiatement à la Compagnie les récupérations dont il a eu connaissance et à lui reverser dans un délai de dix jours après encaissement le montant qui lui revient.
4 - Lorsque, en application de l'article 22, les récupérations sont réputées constituer des intérêts de retard, la fraction de ceux-ci afférente à la période comprise entre la date de l'échéance sinistrée et celle du paiement de l'indemnité est intégralement acquise à l'Assuré.

Article 30 - Remboursement des indemnités

Si, après versement d'une indemnité, il est établi que le garantie n'aurait pas dû être mise en jeu, l'indemnité doit être remboursée par l'Assuré dans les dix jours suivant la date de l'ordre de versement qui lui est adressé par la Compagnie.

Chapitre V
Dispositions finales

Article 31 - Droit de contrôle

L'Assuré s'engage à faciliter à la Compagnie l'exercice d'un droit de contrôle et, notamment, à lui communiquer tous documents relatifs à ses opérations d'exportation, à lui en fournir des copies certifiées conformes, à autoriser toutes vérifications, notamment en ce qui concerne la sincérité et l'exactitude des déclarations faites par lui ainsi que le respect de ses obligations.

Article 32 - Sanction de l'inexécution des obligations contractuelles de l'Assuré

1 - Manœuvres ou dissimulations

Toute manœuvre ou dissimulation de l'Assuré ayant pour objet d'induire en erreur la Compagnie, notamment sur la véritable situation du débiteur ou sur les caractéristiques d'une sûreté dont serait assortie la créance, ainsi que toute infraction à l'obligation faite à l'Assuré de soumettre à l'assurance la totalité des opérations entrant dans le champ d'application de la police, autorise la Compagnie, sans préjudice de poursuites judiciaires, à annuler toutes garanties sur l'ensemble des créances assurées et/ou à résilier la police.
Les primes perçues ou exigibles n'en sont pas moins acquises à la Compagnie et, en ce qui concerne les opérations non soumises à l'assurance ou insuffisamment déclarées, la prime reste due sans que ces opérations puissent bénéficier de la garantie.

2 - Non respect des délais et manquements aux obligations contractuelles

a - Le non-respect des délais prévus aux articles 15 et 16 § 1 pour la production des déclarations mensuelles de chiffre d'affaires et le règlement des primes autorise la Compagnie, huit jours après l'envoi d'une mise en demeure par lettre recommandée, à prononcer la déchéance de la garantie sur les créances non déclarées ou ayant fait l'objet de primes impayées, l'Assuré demeurant néanmoins débiteur des primes afférentes aux dites créances.
Lorsqu'il s'agit du non-paiement du minimum de primes, la déchéance frappe l'ensemble des créances garanties.
b - Hormis les cas visés aux § 1 et 2 a) du présent article, tout manquement aux obligations prévues à la police entraîne la déchéance de la garantie sur les créances en cause; s'il s'agit de manquements aux obligations prévues aux articles 29 (récupérations), 30 (remboursement des indemnités) et 31 (droit de contrôle), la déchéance peut également s'appliquer à l'ensemble des créances garanties.
c - En outre, si les manquements de l'Assuré revêtent un caractère répétitif, ou si l'Assuré refuse de se conformer à l'une quelconque des obligations qui lui incombent, la Compagnie est habilitée à résilier la police.
La résiliation prend effet dès sa notification à l'Assuré, les risques nés postérieurement à cette notification étant exclus de la garantie.
d - Toute somme due par l'Assuré à la Compagnie et non réglée dans un délai de 30 jours de la date de son exigibilité est productive de plein droit d'un intérêt calculé depuis la date de cette exigibilité au taux fixé aux "conditions particulières".

3 - Restitution de l'indemnité

Dans tous les cas visés aux § 1 et 2 a) et b) du présent article, autorisant la Compagnie à prononcer la déchéance de la garantie ou son annulation, l'Assuré sera tenu, si des indemnités lui ont déjà été versées, d'en restituer le montant à la Compagnie.

Article 33 - Faillite ou cessation des activités de l'Assuré

L'Assuré est tenu de déclarer à la Compagnie dans les dix jours :

a - sa cessation d'activité,

b - toute demande de concordat ou de sursis à paiement,

c - l'octroi du bénéfice de la procédure de suspension provisoire des poursuites,

d - la conclusion avec ses créanciers d'un arrangement amiable préventif de liquidation des biens,

e - son règlement judiciaire ou sa liquidation de biens.

La survenance de l'un des événements cités ci-dessus aux alinéas a) b) d) et e) entraîne la résiliation de la police. Cette résiliation n'affecte pas les garanties ayant déjà pris effet au sens de l'article 10, sous réserve du versement immédiat du montant des primes et frais restant à payer au titre de ces garanties.

Article 34 - Proscription

Toute action dérivant de la présente police est prescrite trois années à compter de l'événement qui y donne naissance.

Article 35 - Juridiction

Toutes contestations nées à l'occasion de l'application de la présente police seront soumises aux tribunaux compétents d'Alger auxquels il est fait attribution de juridiction.

Définitions

Acheteur :

Importateur désigné dans le contrat d'exportation.
Il existe deux catégories d'acheteurs :
- Acheteur public :
Entité engageant la responsabilité de l'Etat de son pays de résidence, qu'il s'agisse de l'Etat lui-même, d'une de ses émanations ou de tout établissement public qui ne peut être judiciairement mis en liquidation. Est également assimilée à un acheteur public toute entité dont les obligations sont garanties par l'Etat.
- Acheteur privé :
Toute société commerciale qui peut être mise en liquidation en cas d'insolvabilité et pouvant être poursuivie devant une juridiction de droit commun.

Agrément :

Montant maximal du découvert permanent sur un acheteur étranger que la CAGEX accepte de garantir.

Amortissement (Taux d') :

En assurance prospection, le taux d'amortissement correspond à une fraction de la marge commerciale effectuée à l'amortissement des dépenses prises en considération.
Les taux évoluent en fonction de la nature des activités de l'entreprise. Il existe par ailleurs un taux spécifique aux cessions de licences.
En tout état de cause, les taux retenus doivent permettre d'aboutir à l'équilibre financier du projet sur l'ensemble de la période contractuelle avec un objectif de vente raisonnable.

Arbitrage (Clause d') :

Mode de règlement des conflits pouvant surgir entre les parties à une même contrat.

Assuré :

Partie bénéficiaire de la garantie d'assurance.

Carence :

Défaut de paiement du débiteur après réception des fournitures.
En cas de contrat conclu avec un acheteur public et couvert contre le risque de fabrication, cette notion de carence est étendue au manquement de cet acheteur à ses obligations contractuelles pendant la période de fabrication.

Carence (Délai de) :

Délai au delà duquel la CAGEX considère que la carence du débiteur constitue le sinistre.

Compte de pertes :

En assurance crédit, la perte indemnisable est déterminée à partir d'un compte de pertes qui comprend :
- au débit, en cas de sinistre de fabrication, les dépenses engagées par l'Assuré ou, en cas de sinistre de crédit, les créances afférentes au contrat garanti,
- au crédit, les recettes perçues par l'Assuré au titre de ce contrat.

Consignation (Stocks en) :

Marchandises adressées à un agent (le consignataire) en vue de leur vente par celui-ci pour le compte de l'expéditeur. Ce dernier reste propriétaire des marchandises jusqu'à leur vente.

Non-dénommés (Clause clients) :

Clause qui peut être incluse dans les polices globales risques commercial et politique, qui permet à l'Assuré de bénéficier de la garantie pour des ventes à ses acheteurs privés sans avoir à établir des demandes d'agrément. Cette garantie s'exerce sous certaines conditions et, normalement, dans la limite d'un découvert maximal par acheteur, fixé par la police.

Point de départ du crédit :

Date à partir de laquelle court le délai de remboursement du crédit consenti à l'acheteur. En règle générale, ce point de départ est fixé :
- pour les biens de consommation et les biens d'équipement légers, à la date de l'expédition et/ou de la facturation,
- pour les fournitures plus complexes, à la fin des prestations de l'exportateur.

Première vente (Clause de) :

Clause spécifique aux polices globales risques commercial et politique, qui permet à l'Assuré de bénéficier, sous certaines conditions, d'une garantie minimale pour des expéditions à de nouveaux clients non encore agréés par la CAGEX.

Quotité garantie :

Pourcentage à hauteur duquel le risque est couvert par la CAGEX. Il s'agit là d'un principe général consistant à laisser à la charge de l'Assuré une fraction du risque pour l'intéresser à la bonne fin de l'opération d'exportation.

Risque de catastrophe :

On désigne par risque de catastrophe celui qui résulte d'un fait catastrophique tel que cyclone, inondation, tremblement de terre faisant obstacle à l'exécution du contrat.

Risque de change :

On désigne par risque de change le risque de variation d'une devise étrangère par rapport au dinar algérien qui peut affecter un contrat commercial.

Risque commercial :

Le risque commercial résulte de la détérioration de la situation financière de l'acheteur privé. Il se définit par l'insolvabilité de l'acheteur ou sa carence pure et simple.

Risque de crédit :

Le risque de crédit se définit par l'impossibilité pour l'Assuré, en raison de la survenance d'un fait générateur de sinistre, de recouvrer tout ou partie de sa créance.

Risque de fabrication :

Le risque de fabrication se réalise en cas d'interruption de l'exécution des obligations contractuelles de l'Assuré pendant une période de 6 mois et si cette interruption résulte directement et exclusivement de la survenance d'un fait générateur de sinistre.

Risque de non-transfert :

On désigne par risque de non transfert celui qui résulte d'un événement survenant hors d'Algérie ou d'une décision d'autorités étrangères empêchant ou retardant le transfert des fonds versés par le débiteur dans une banque locale.

Risque politique :

On désigne par risque politique celui qui résulte d'un fait politique proprement dit, c'est à dire une guerre, une révolution ou une émeute, un acte ou une décision gouvernementale faisant obstacle à l'exécution du contrat.
La carence pure et simple d'un acheteur public est assimilée à un risque politique.
De même, la garantie du risque politique au sens large inclut le risque de catastrophe et le risque de non transfert.

Risque sur pays tiers :

Risque résultant de la survenance d'un événement politique ou de catastrophe dans un pays autre que celui du vendeur ou de l'acheteur et empêchant l'exécution normale du contrat garanti en faisant obstacle au recouvrement des sommes dues par le débiteur.

Subrogation :

Mécanisme juridique par lequel une personne ayant payé une autre personne titulaire d'un droit de créance, bénéficie, du fait de ce paiement, de droits, actions et privilèges de ce créancier à l'encontre de son débiteur. La subrogation peut être conventionnelle ou, comme c'est le cas pour la CAGEX, légale.

Sûreté :

Garantie de paiement accordée à un créancier par son débiteur. Les sûretés peuvent être personnelles.
Dans ce cas, elles consistent en un engagement pris par un tiers de payer le créancier au lieu et place du débiteur défaillant (aval, caution).
Les sûretés peuvent également être réelles.
Le créancier dispose, dans ce cas, de certains droits sur les biens du débiteur qui lui permettront, en cas de défaut de ce dernier, soit de faire vendre les biens et de se payer sur le produit de leur revente, soit de reprendre les biens

Chapitre I
Principes généraux

Article 1 - Objet de la police

La police fixe les conditions dans lesquelles la Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations, ci-après dénommée la Compagnie, garantit à l'Assuré au titre de ses exportations à destination de pays étrangers, le remboursement des pertes que celui-ci pourrait subir par suite de la réalisation du risque de crédit.

Article 2 - Définition du risque de crédit

Le risque de crédit se définit par l'impossibilité pour l'Assuré de recouvrer tout ou partie d'une créance garantie pour autant que cette impossibilité provienne directement et exclusivement de l'un des faits générateurs de sinistre énumérés à l'article 5, ci-après, et corresponde au type de garantie délivrée.

Article 3 - Globalité de la police

La police est globale, sauf dérogation prévue aux "conditions particulières", dans le sens où l'Assuré s'engage à soumettre à la Compagnie la totalité des opérations d'exportation à l'exclusion de celles dont le paiement intervient par crédit documentaire irrévocable et confirmé en Algérie ou par anticipation.

Article 4 - Type de garantie

La garantie est soit de type "acheteur privé", soit de type "acheteur public" si le débiteur ou son garant est considéré par la Compagnie comme étant un organisme public.

1 - Opérations conclues avec un acheteur privé

La garantie s'applique au risque commercial couvert isolément ou en liaison avec les risques politique, de catastrophe et de non-transfert.

Les pays couverts au titre de ces derniers risques sont précisés dans les "conditions particulières".

2 - Opérations conclues avec un acheteur public

Lorsque les opérations d'exportation sont conclues avec un acheteur public, administration publique ou société chargée d'un service public, ou que l'opération d'exportation donne naissance à une obligation contractée par une administration publique ou par une société chargée d'un service public, la garantie s'applique aux risques politique, de catastrophe et de non-transfert.

Article 5 - Faits générateurs de sinistre

Les faits générateurs de sinistre sont les suivants :

1 - Risque commercial

a - Insolvabilité de droit

Elle consiste en l'incapacité du débiteur, régulièrement constatée, de faire face à ses engagements qui résultent d'un acte judiciaire entraînant la suspension des poursuites individuelles et la déchéance du terme, tel que la liquidation des biens ou le règlement judiciaire en droit algérien.

b - Insolvabilité de fait

Elle résulte d'une situation de fait amenant la Compagnie à conclure qu'un paiement même partiel est improbable.

c - Carence pure et simple du débiteur

Elle est constatée lorsque 6 mois se sont écoulés à compter de la date d'échéance sans qu'un règlement ne soit intervenu.

2 - Risque politique et de catastrophe

a - Moratoire général édicté par le gouvernement du pays du débiteur ou d'un pays tiers par l'intermédiaire duquel le paiement doit être effectué.

b - Tout autre acte ou décision du gouvernement d'un pays étranger faisant obstacle à l'exécution du contrat d'exportation.

c - Survenance dans le pays du débiteur d'une guerre, d'une révolution ou émeute, de catastrophes naturelles telles que cyclone, inondation, tremblement de terre, éruption volcanique, raz de marée...

d - Défaut de paiement du débiteur.

3 - Risque de non-transfert

Evénements politiques ou difficultés économiques intervenus hors d'Algérie ou mesures législatives ou administratives prises hors d'Algérie empêchant ou retardant le transfert des fonds versés par le débiteur ou son garant.

Article 6 - Délais constitutifs de sinistre

Pour autant que l'Assuré ait adressé à la Compagnie la demande d'intervention visée à l'article 19, ci-après, les délais constitutifs de sinistre sont les suivants :

a - Insolvabilité de droit

Le sinistre est constitué lorsque la créance a été admise au passif du débiteur et au plus tard 6 mois après réception par la Compagnie de la demande d'intervention formulée par l'Assuré, visée à l'article 19-2

b - Insolvabilité de fait

Le sinistre est constitué à la date à laquelle la Compagnie est en mesure, compte tenu des informations recueillies sur la situation du débiteur, de reconnaître son insolvabilité de fait.

c - Non-transfert

Le sinistre est constitué, sauf dérogation prévue aux "conditions particulières", 6 mois après l'accomplissement des formalités nécessaires au transfert des fonds déposés en monnaie locale.

d - Dans tous les autres cas (carence pure et simple du débiteur, risques politique et de catastrophe), sauf dispositions contraires mentionnées aux "conditions particulières", le sinistre est constitué 6 mois après la réception par la Compagnie de la demande d'intervention formulée par l'Assuré.

Article 7 - Champ d'application et portée de la garantie

1 - La garantie porte sur la créance née du contrat d'exportation.

Elle couvre le prix des marchandises facturées et exportées par l'Assuré y compris les intérêts contractuels. Sont toutefois exclus les intérêts de retard, les pénalités et autres frais accessoires.

2 - Sauf dérogation prévue aux "conditions particulières", la garantie ne couvre que des biens fabriqués et/ou produits en Algérie ou les services exécutés par l'Assuré.

3 - La garantie porte sur des créances payables soit au comptant contre documents soit avec un crédit n'excédant pas 180 jours à compter de la date d'expédition.

Article 8 - Exclusions

La garantie ne porte pas sur :

- Les pertes dues aux fluctuations des taux de change;
- Les risques matériels auxquels peuvent être exposées les marchandises exportées (incendie, destruction, inondation, etc.);
- Les expéditions faites par l'exportateur dont le contenu et le montant ne sont pas convenus dans le cadre de la police d'assurance;
- Les ventes effectuées à l'étranger par l'Assuré à partir de :

• stocks consignés ou constitués en entrepôts sous douane,
• marchandises exposées dans des foires.

Article 9 - Quotité garantie

Sauf dispositions contraires mentionnées aux "conditions particulières" ou expressément notifiées par la Compagnie à l'Assuré, les risques sont couverts comme suit :

1 - Acheteurs privés :

La quotité garantie ne peut excéder en aucun cas :

• 80% du montant de la créance garantie au titre du risque commercial.
• 90% du montant de la créance garantie au titre des risques politiques, de catastrophe et de non-transfert.

2 - Acheteurs publics :

Pour cette catégorie d'acheteurs, la quotité garantie ne peut dépasser 90% du montant de la créance garantie.

Dans tous les cas, l'Assuré s'engage à garder à sa charge exclusive la quotité non garantie par la Compagnie.

Article 10 - Prise d'effet de la garantie

La garantie du présent contrat prend effet à la date d'expédition des marchandises. Cette expédition doit résulter d'une vente ferme définitive et doit être accompagnée d'une facturation ouvrant droit à paiement.

Chapitre II
Fonctionnement de la police

Article 11 - Durée de la police

La police est souscrite pour un exercice d'une année. A l'expiration de chaque exercice, elle est renouvelée par tacite reconduction, sauf préavis de résiliation d'un mois à notifier par l'Assuré ou la Compagnie par lettre recommandée.

Article 12 - Délivrance, modification et résiliation de la garantie

1 - Agrément des acheteurs

a - Clients dénommés

Le bénéfice de la garantie est subordonné à l'accord préalable de la Compagnie qui fait connaître, par fiche d'option, en réponse aux demandes de l'Assuré, le montant des découverts et, le cas échéant, les conditions de paiement qu'elle accepte de garantir sur chaque acheteur étranger.

La garantie est de type "acheteur privé" sauf si la Compagnie indique sur la fiche d'option qu'il s'agit "acheteur public".

Les décisions prises à ce titre par la Compagnie revêtent un caractère confidentiel, l'Assuré s'engage à n'en communiquer la teneur à quiconque, à l'exception des éventuels bénéficiaires du droit des indemnités visés à l'article 27 ci-après.

Pour les garanties de type "acheteur privé", le montant indiqué par la Compagnie sur la fiche d'option s'applique, sauf indication contraire, à la fois :

- au risque commercial,
- aux risques politique, de catastrophe et de non-transfert si la garantie de ces risques est prévue aux "conditions particulières" pour le pays de résidence du débiteur.

L'accord de la Compagnie s'applique aux risques prenant effet à compter de la date de réception par elle de la demande d'option.

Lors de sa demande d'option, initiale ou modificative, l'Assuré est tenu de signaler à la Compagnie toute échéance contractuelle restée encore impayée à cette date.

b - Clients non-dénommés

Par dérogation aux dispositions du paragraphe "a" ci-dessus, la Compagnie accepte de garantir l'Assuré pour des découverts consentis à des acheteurs privés qui ont le statut de commerçant et n'ayant pas fait l'objet de son agrément préalable.

Cette garantie sera acquise sous réserve que l'Assuré n'ait recueilli aucun renseignement défavorable sur l'acheteur et qu'il ait eu une bonne expérience des paiements à l'occasion d'éventuelles affaires traitées antérieurement avec ce dernier.

La quotité garantie est ramenée à 50% pour le risque commercial.

Elle reste inchangée pour les risques politique, de catastrophe et de non-transfert lorsque la couverture de ces risques est prévue par la police.

La limite en valeur des découverts autorisés par acheteur dans le cadre de la présente clause ainsi que la liste des pays auxquels elle est applicable sont fixées aux "conditions particulières".

Il est précisé que l'Assuré conserve la possibilité de faire dénommer, par fiche d'option, des acheteurs pour un montant inférieur à la limite fixée aux "conditions particulières" pour la catégorie "clients non-dénommés".

2 - Modification et résiliation de la garantie

a - La Compagnie se réserve le droit de modifier ou de résilier à tout moment la garantie sur un ou plusieurs acheteurs, un ou plusieurs pays ou pour certaines catégories d'opérations.

La décision de la Compagnie à cet égard ne s'applique qu'aux risques prenant effet postérieurement à la date de réception par l'Assuré de l'avis de modification ou de résiliation de la garantie.

Au cas où la modification, acceptée par la Compagnie, consiste en une augmentation du découvert garanti, l'option modificative ainsi délivrée rétroagit à la date de réception de la précédente demande formulée par l'Assuré.

Toutefois, cette rétroactivité n'intervient pas si la Compagnie n'a pas été avisée, lors de la demande d'augmentation du découvert, du non-respect par l'acheteur des conditions de paiement initialement prévues.

b - L'Assuré a la faculté de demander la suppression des options délivrées sur des acheteurs avec lesquels il ne réalise plus de chiffre d'affaires.

c - Couverture des ordres à livrer en cas de réduction ou de résiliation de la garantie

Si la Compagnie réduit ou résilie sa garantie sur un acheteur, sans que celui-ci n'ait manqué à l'une quelconque de ses obligations vis-à-vis de l'un de ses fournisseurs ou créanciers, elle peut maintenir sa garantie

sur cet acheteur pour les livraisons à effectuer au cours des trois mois suivant la dénonciation ou la réduction, en vertu d'ordres ou de marchés antérieurs à celle-ci à la condition d'obtenir un accord préalable de la Compagnie qu'il appartient à l'Assuré de demander au plus tard dans les 8 jours suivant la réception de l'avis de résiliation ou de réduction.
Si cet accord n'est pas donné, la Compagnie garantit les conséquences de son refus dans les limites de l'option jusque-là en vigueur et selon les modalités prévues aux articles 9 et 20 § 2.
Si la police vient à échéance au cours des trois mois mentionnées ci-dessus et si elle n'est pas reconduite du fait de l'Assuré, la garantie ne s'appliquera pas aux expéditions postérieures au jour de l'expiration de ladite police.

Article 13 - Mise en jeu de la garantie

L'Assuré est tenu de déclarer lors de la demande d'agrément toutes les circonstances connues de lui et qui sont de nature à faire apprécier par la Compagnie les risques qu'elles serait amenée à prendre.
Il doit en particulier répondre avec précision aux questions concernant notamment :
- Le courant d'affaires qu'il entretient avec son client.
- Son expérience des paiements et des incidents y afférents.

La décision communiquée par la Compagnie à l'Assuré concernant le refus ou la limitation du découvert sur un acheteur déterminé est strictement confidentielle.

Article 14 - Validité des engagements contractuels

La garantie ne s'applique que si les contrats d'exportation sont légalement valables et que toutes les formalités réglementaires, y compris les autorisations d'importation dans le pays de destination, ont été respectées.

Article 15 - Déclaration de chiffre d'affaires

L'Assuré est tenu de déclarer sous sa signature, dans la forme prévue par la Compagnie et dans les quinze premiers jours de chaque mois, le chiffre d'affaires qu'il a réalisé au cours du mois précédent au titre d'opérations entrant dans le champ d'application de la police.
Les montants des factures libellées en monnaies étrangères doivent être convertis en dinars algériens par l'Assuré sur la base du cours acheteur, fixé par la Banque d'Algérie le jour de l'établissement de ces factures.
Si l'Assuré n'a pas réalisé de chiffre d'affaires au cours du mois précédent, il est tenu de faire parvenir à la Compagnie une déclaration portant la mention "néant".

Article 16 - Coût de la garantie

1 - Primes
Les primes dues par l'Assuré, majorées des impôts et taxes en vigueur, sont calculées au taux fixé aux "conditions particulières" sur le montant du chiffre d'affaires déclaré chaque mois par l'Assuré.
Elles sont payables dans un délai maximum de quinze jours à dater de l'envoi de la facture par la Compagnie.
Toute prime versée reste acquise à la Compagnie.
Toutefois, lorsque l'Assuré apporte la preuve que pour une expédition ou une prestation, la garantie n'a jamais pris effet, en totalité ou en partie, la Compagnie lui restitue la prime ou la fraction de prime correspondante.
Aucune compensation ne peut être invoquée par l'Assuré pour différer le paiement de ses primes, même dans le cas où la compagnie se reconnaîtrait débitrice d'une indemnité de sinistre.
La perception de la prime ne saurait à elle seule engager la Compagnie à prendre en charge un sinistre, cette prise en charge demeurant, en tout état de cause, soumise aux "conditions générales et particulières" de la police.
2 - Minimum de primes
L'Assuré s'engage à verser à la Compagnie, pour chaque exercice d'assurance, un minimum de primes dont le montant est fixé aux "conditions particulières".
Ne s'imputent sur ce minimum que les primes acquittées au titre de la garantie du risque commercial.
Cette somme, qui doit être acquittée par l'Assuré dès la signature de la police, reste acquise à la Compagnie lorsque la garantie du risque de crédit ne prend pas effet au sens de l'article 10 ci-dessus.
3 - Frais d'ouverture de dossier
Lors de la demande de garantie, l'Assuré est tenu de payer les frais d'ouverture de dossier dont le montant est fixé aux "conditions particulières".
4 - Frais d'enquête et de surveillance
L'Assuré contribue aux frais nécessités par l'étude et la surveillance de sa clientèle, cette contribution étant calculée forfaitairement et conformément au barème en vigueur à la date de l'enquête ou de sa révision.
5 - Dépôt de garantie
L'Assuré s'engage à remettre à la Compagnie, en garantie de ses obligations, et dès la signature de la police, une somme dont le montant est fixé aux "conditions particulières", qui ne porte pas intérêt et qui lui sera rem-

boursée après expiration de ladite police, lors du dernier règlement à intervenir entre lui et la Compagnie.
La mise en jeu de la garantie est subordonnée au versement du dépôt de garantie.

Article 17 - Gestion du risque

1 - Principes généraux

a - L'Assuré s'engage à garder à sa charge exclusive toute fraction du risque non garantie par la Compagnie.

b - L'Assuré s'engage à prendre toutes mesures utiles à la conservation ou à la poursuite des recours contre le débiteur, son garant ou tout autre tiers, et d'une manière générale à la sauvegarde la créance garantie.

2 - Modification du risque

a - Sauf application des dispositions prévues au "b" ci-dessous, l'Assuré ne peut, sans autorisation expresse de la Compagnie, consentir aucune remise totale ou partielle de dette, renoncer à aucune remise totale ou partielle de dette, renoncer à aucun des droits ou sûretés attachés aux créances garanties, les céder ou les donner en nantissement, conclure un accord, compromis ou arrangement relatif aux créances garanties.

b - L'Assuré est autorisé, sans l'accord préalable de la Compagnie, à proroger toute échéance pour autant que la durée totale du crédit consenti à l'acheteur, après prorogation, n'excède pas celle fixée aux "conditions particulières".

La transformation des paiements "comptant contre documents" en paiements à crédit est subordonnée à l'accord préalable de la Compagnie. Dans ce cas, il sera perçu un complément de prime correspondant à la différence des taux figurant à la police pour les paiements "comptant contre documents" et les paiements à crédit.

Article 18 - Menaces de sinistre

a - Aggravation du risque

Dans les dix jours de sa propre information, l'Assuré doit saisir la Compagnie de tout événement susceptible d'aggraver le risque couvert, notamment de tout incident ou difficulté survenant à l'occasion de la livraison des marchandises ou lors de l'établissement ou de la remise des instruments de paiement.

b - Déclaration des menaces de sinistre

Le non remboursement d'une créance doit, pour être opposable à la Compagnie, lui être déclaré au plus tard dans les 60 jours comptés de l'échéance contractuelle initiale ou prorogée aux conditions prévues au § 2 b) de l'article 17.

Lorsque les conditions de paiement sont "comptant contre documents", ce délai de déclaration est ramené à 30 jours comptés de la date à laquelle les documents et les marchandises exportées sont parvenus à destination.

c - Acheteurs en état de manquement

L'Assuré s'interdit, sans l'accord expresse de la Compagnie, toute livraison ou toute prorogation d'échéance à un acheteur contre lequel a été ouverte une procédure préventive de faillite ou une procédure analogue à la liquidation des biens ou au règlement judiciaire ou réputé en état de manquement, c'est à dire un acheteur qui ne s'est pas acquitté de sa dette :

- 30 jours après l'échéance contractuelle initiale ou prorogée dans les conditions fixées au § 2 b) de l'article 17 pour les opérations payables à crédit.
- ou 30 jours après la date à laquelle les documents et les marchandises exportées sont parvenus à destination, en ce qui concerne les opérations payables an comptant contre documents.

d - Tout encaissement intervenant postérieurement à une déclaration de menace de sinistre doit être immédiatement porté à la connaissance de la Compagnie.

e - L'Assuré est tenu de se conformer aux instructions que la Compagnie estimerait devoir lui donner en vue d'éviter ou de limiter l'importance ou les conséquences d'un sinistre.

Article 19 - Mandant contentieux et demande d'intervention

1 - Mandat contentieux

a - Après réception d'une déclaration de menace de sinistre, la Compagnie est habilitée à exercer de plein droit et par priorité avec pouvoir d'acquiescer, concilier, transiger et compromettre tous droits et actions de l'Assuré sur la créance garantie ou sur ses accessoires.

b - La Compagnie a la faculté d'exiger un mandat irrévocable et même la remise ou le transfert à son profit, sous une forme opposable aux tiers, de tous documents et titres quelconques établissant les droits dérivant du contrat ou simplement utiles à l'exercice de ses droits.

c - L'Assuré reconnaît expressément que, bien qu'en vertu des dispositions prévues par la police, une fraction du risque reste à sa charge exclusive, les dispositions qui précèdent habilitent la Compagnie à exercer en ses lieu et place l'intégralité de ses droits. Il s'engage en outre, en ce qui concerne cette fraction du risque, à supporter toutes les conséquences des décisions que la Compagnie pourrait être amenée à prendre et notamment celles afférentes aux accords de consolidation qu'elle aurait conclus ou auxquels elle aurait adhéré ou encore qu'elle serait chargée d'exécuter.

d - Si la Compagnie n'exerce pas elle-même les recours contre le débiteur défaillant, l'Assuré s'engage à prendre, en accord avec elle ou éventuellement sur ses instructions, toutes les mesures propres à la sauvegarde de ses droits et au paiement de la créance garantie.
Pour les opérations payables au comptant contre documents, l'Assuré est tenu de prendre immédiatement toutes mesures nécessaires à la sauvegarde des marchandises.

2 - Demande d'intervention

La déclaration d'une menace de sinistre doit être accompagnée d'une "demande d'intervention" formulée par l'Assuré.
L'Assuré a toutefois la faculté de différer cette demande, la Compagnie se réservant le droit d'intervenir dès la menace de sinistre si elle l'estime nécessaire. Au cas où l'Assuré s'opposerait à cette intervention, les créances en cause seraient déchues de la garantie.

Chapitre III
Indemnisation

Article 20 - Conditions d'indemnisation

1 - Les pertes dont l'Assuré demande l'indemnisation doivent être la conséquence directe et exclusive de la réalisation régulièrement constatée de l'un des risques couverts et les conditions de couverture spécifiques, éventuellement énoncées dans les fiches d'option, doivent avoir été remplies préalablement à la survenance du fait générateur de sinistre.

2 - Pour les opérations conclues avec un acheteur privé, lorsque le risque commercial est couvert isolément, la garantie ne peut être mise en jeu au titre de la carence que dans l'hypothèse où aucun des faits générateurs de sinistre politique, énumérés aux § 2 et § 3 de l'article 5, n'est survenu avant l'expiration du délai de six mois visé au § d) de l'article 6.

3 - S'il y a contestation quant au montant ou à la validité des droits ou créances de l'Assuré, l'indemnisation est différée jusqu'à ce que cette contestation ait été tranchée en sa faveur par une décision arbitrale ou judiciaire ayant reçu force exécutoire dans le pays du débiteur.
Il en est de même lorsque le différend porte sur le principe d'un paiement par compensation avec les créances que le débiteur détiendrait lui-même vis-à-vis de l'Assuré.
Dans certains cas, la Compagnie peut indemniser l'Assuré sans attendre que la contestation ait été tranchée, dans la mesure où ce dernier fournit une caution solidaire d'une banque, agréée par la Compagnie, s'engageant à rembourser l'indemnité versée dans l'hypothèse où les droits de l'Assuré vis-à-vis du débiteur ne seraient pas reconnus dans les conditions définies ci-dessus.

4 - Lorsque les obligations du débiteur à l'égard de l'Assuré ont été garanties en tout ou en partie par une sûreté personnelle ou réelle, il ne peut y avoir lieu à indemnisation de la part de la Compagnie si cette sûreté se révèle dépourvue de validité pour n'avoir pas été constituée selon les dispositions et dans les délais imposés par la législation ou la réglementation applicable ou si l'Assuré n'a pas régulièrement accompli en temps opportun les actes et formalités nécessaires à la mise en jeu de cette sûreté.

5 - En cas de défaut d'encaissement imputable au non-transfert de la créance, l'indemnisation est subordonnée à la production par l'Assuré d'un document bancaire attestant le paiement en monnaie locale et l'accomplissement des formalités requises par les autorités du pays du débiteur pour le transfert des fonds.

6 - Ne peuvent faire l'objet d'aucune indemnisation les pertes dues :

a - à l'application à l'encontre de l'Assuré d'une disposition du contrat de vente restreignant ses droits (clause pénale, clause de résiliation, de force majeure, etc.),

b - à l'inexécution par l'Assuré lui-même, par l'un de ses mandataires ou cocontractants, des clauses et conditions du contrat de vente ou des obligations qui leur incombent au regard de la législation ou de la réglementation applicable tant en Algérie qu'à l'étranger,

c - au non-respect par le débiteur, dans le pays de destination des biens et services exportés, des dispositions réglementant les importations, ayant un caractère notoire, appliquées de façon constante et devant être observées avant l'entrée en vigueur du marché,

d - s'agissant des opérations garanties aux conditions du "comptant contre documents", à la perte du contrôle des marchandises par l'Assuré ou par ses mandataires avant que le paiement n'ait été effectué, par suite de fautes, négligences ou inobservation des règles et usances.

7 - Les pertes consécutives au non-respect par le débiteur de la réglementation locale relative aux importations seront indemnisées au titre des risques politique, de catastrophe et de non-transfert si la couverture de ces risques est prévue aux "conditions particulières" pour le pays concerné, sauf dans le cas visé au § c) de l'article 6 ci-dessus.

8 - Demande d'indemnisation
Tout paiement d'indemnité est subordonné à une demande de l'Assuré ainsi qu'à la remise par lui de tous renseignements et documents jugés nécessaires par la Compagnie pour faire la preuve du droit à l'indemnisation et montant à indemniser.

Article 21 - Règle proportionnelle

Au cas où la survenance d'un sinistre ferait apparaître que les engagements assumés par l'Assuré, lors du premier manquement du débiteur -tel que ce manquement est défini au § c) de l'article 18- étaient supérieurs au montant de l'option, l'Assuré serait considéré comme son propre assureur pour la totalité de l'excédent.
En conséquence, il serait appliqué au solde du compte de perte défini à l'article 23 la règle proportionnelle suivante :montant de l'option en vigueur / montant de l'encours lors du premier manquement

Article 22 - Affectation des paiements et du produit de la réalisation des sûretés

Les paiements reçus du débiteur ou de ses garants ou pour leur compte, ainsi que le produit de la réalisation des sûretés quelle que soit l'imputation qui leur est donnée, sont affectés de la façon suivante :
a - avant versement de la totalité des indemnités dues au titre d'une créance impayée, les sommes reçues sont affectées à l'apurement des échéances garanties ou non garanties dans l'ordre chronologique de leur exigibilité.
b - après versement de la totalité des indemnités dues au titre d'une créance impayée, les sommes reçues sont affectées à l'apurement des créances garanties et non garanties, proportionnellement à leur montant.
c - intérêts de retard.
Après apurement de la totalité des créances garanties et non garanties, les sommes reçues en excédent sont affectées aux intérêts de retard.

Article 23 - Compte de perte

1 - Selon le fait générateur de sinistre visé à l'article 5, l'indemnité est calculée :
• en cas de carence du débiteur :
sur les échéances impayées figurant sur une même demande d'intervention,
• en cas d'insolvabilité du débiteur :
en une seule fois sur l'ensemble des échéances impayées garanties restant à indemniser.
• en cas de réalisation d'un risque politique, de catastrophe ou de non-transfert :
échéance par échéance.

2 - Tout versement d'indemnité donne lieu à l'établissement d'un compte de perte qui porte sur les éléments garantis de la créance.
Toutefois, en cas d'application de la règle proportionnelle, les engagements pris par l'Assuré en excédent du montant de l'option sont également portés au débit du compte de perte.
Le compte de perte comprend :
• au débit :
le montant de l'échéance ou des échéances sinistrées ainsi que les frais annexes dus par l'acheteur et les frais de contentieux engagés par la Compagnie ou par l'Assuré avec l'accord de cette dernière.
• au crédit :
- le montant de toute somme reçue par l'Assuré de son débiteur ou d'un tiers s'imputant sur la ou les échéances en cause, y compris celles perçues par compensation,
- le produit de la réalisation des sûretés attachées à cette ou ces créances,
- le produit de la réalisation des fournitures dont l'Assuré aura pu conserver ou recouvrer la disposition.
En aucun cas la valeur de réalisation de ces fournitures ne pourra être portée au crédit du compte de perte pour un montant inférieur à 50% de celui figurant à la facture,
- le montant des frais (notamment financiers) que l'Assuré n'a pas eu à régler en raison du sinistre.

3 - Le compte de perte est établi en dinars algériens.
Lorsque la créance est libellée dans une monnaie étrangère, le conversion en dinars algériens du montant des échéances en sinistre et des paiements partiels s'imputant sur ces échéances s'effectue au cours moyen pratiqué pour les exportations sur le marché des changes de la Banque d'Algérie au titre :
• soit du mois de la facturation,
• soit du mois de l'échéance garantie, ou, en cas d'insolvabilité du débiteur, du mois au cours duquel la dette de celui-ci est devenue exigible, lorsque ces cours sont inférieurs à celui du mois de la facturation.

Article 24 - Montant et paiement de l'indemnité - Limite de décaissement

1 - Montant et paiement de l'indemnité
Sous réserve de l'application de la règle proportionnelle, le montant de l'indemnité est égal au produit du solde débiteur du compte de perte par la quotité garantie.

L'indemnité est payée dans les soixante jours suivant la constitution du sinistre telle que définie par l'article 6, dans la mesure où l'Assuré aura adressé à la Compagnie toutes pièces justificatives de ses droits.

2 - Limite de décaissement

En ce qui concerne exclusivement le risque commercial tel que défini à l'article 5, la mise en jeu de la garantie ne peut donner lieu, pour un même exercice d'assurance, à un décaissement supérieur à 30 fois le montant du minimum de primes fixé aux "conditions particulières" ou, si cela est plus favorable à l'Assuré, à 30 fois le montant des primes payées par lui pour la couverture de ces risques au titre de l'exercice d'assurance au cours duquel la garantie a pris effet.

Article 25 - Frais de contentieux

1 - Les frais de contentieux sont, en règle générale, engagés par l'Assuré.

La Compagnie peut toutefois accepter d'en faire elle-même l'avance.

2 - Ces frais, qu'il soient engagés par l'Assuré avec l'accord de la Compagnie ou avancés par cette dernière, sont indemnisables dans les mêmes conditions que la créance elle-même et sont donc inclus dans le compte de perte.

Dans le cas où l'action contentieuse engagée par la Compagnie ou par l'Assuré avec l'accord de la compagnie a permis d'éviter le sinistre, les frais correspondants sont indemnisables dans les mêmes conditions que la créance elle-même si elle avait été sinistrée.

Les frais engagés en vue de la résolution d'un litige technique ou commercial sont exclus de la garantie.

3 - Les frais exposés après versement d'une indemnité sont pris en charge par la Compagnie dans des conditions identiques.

Si cette dernière a décidé d'en faire l'avance, l'Assuré s'engage à lui rembourser la quote-part restant à sa charge dès que le montant lui en a été notifié.

Lors du versement d'une indemnité, la Compagnie se réserve le droit de déduire du montant de cette indemnité une provision pour frais de contentieux s'il lui apparaît que de tels frais doivent être engagés.

Article 26 - Subrogation

La Compagnie qui a indemnisé l'Assuré est subrogée dans les droits et actions de ce dernier pour recouvrement de sa créance litigieuse.

Chapitre IV
Obligations de l'Assuré et de la Compagnie après paiement de l'indemnité

Article 27 - Transfert du droit aux indemnités

Sous réserve de l'autorisation écrite de la Compagnie, le droit aux indemnités résultant de la police peut être transféré par l'Assuré à un tiers.

Cette autorisation est de droit lorsque le tiers bénéficiaire du droit aux indemnités est une banque ou un établissement financier intervenant dans le financement des exportations de l'Assuré.

La Compagnie se réserve le droit de signaler aux bénéficiaires tout manquement de l'Assuré à l'une quelconque des obligations stipulées dans la police.

Toutes les exceptions, compensations, confusions ou déchéances que la Compagnie peut opposer à l'Assuré sont opposables aux tiers auxquels le droit aux indemnités a été transféré.

Les avenants conclus postérieurement au transfert doivent être communiqués par l'Assuré aux bénéficiaires du transfert.

Article 28 - Gestion du sinistre

Malgré la subrogation de la Compagnie, l'Assuré reste tenu de prendre toutes les mesures nécessaires au recouvrement de ses créances et s'engage, à ce titre, à suivre les directives que la Compagnie estimerait devoir lui donner.

Le versement de l'indemnité n'a pas pour conséquence de relever l'Assuré des obligations mises à sa charge par la police.

Article 29 - Récupérations

1 - Toutes sommes, y compris les montants perçus par compensation, recouvrées postérieurement au paiement d'une indemnité constituent des récupérations.

2 - Les récupérations sont partagées entre l'Assuré et la Compagnie aux prorata des fractions garantie et non garantie de la créance, que le montant des récupérations exprimé en dinars algériens après rapatriement soit égal, inférieur ou supérieur à celui de la créance garantie.
3 - L'Assuré s'engage à signaler immédiatement à la Compagnie les récupérations dont il a eu connaissance et à lui reverser dans un délai de dix jours après encaissement le montant qui lui revient.
4 - Lorsque, en application de l'article 22, les récupérations sont réputées constituer des intérêts de retard, la fraction de ceux-ci afférente à la période comprise entre la date de l'échéance sinistrée et celle du paiement de l'indemnité est intégralement acquise à l'Assuré.

Article 30 - Remboursement des indemnités

Si, après versement d'une indemnité, il est établi que le garantie n'aurait pas dû être mise en jeu, l'indemnité doit être remboursée par l'Assuré dans les dix jours suivant la date de l'ordre de versement qui lui est adressé par la Compagnie.

Chapitre V
Dispositions finales

Article 31 - Droit de contrôle

L'Assuré s'engage à faciliter à la Compagnie l'exercice d'un droit de contrôle et, notamment, à lui communiquer tous documents relatifs à ses opérations d'exportation, à lui en fournir des copies certifiées conformes, à autoriser toutes vérifications, notamment en ce qui concerne la sincérité et l'exactitude des déclarations faites par lui ainsi que le respect de ses obligations.

Article 32 - Sanction de l'inexécution des obligations contractuelles de l'Assuré

1 - Manœuvres ou dissimulations

Toute manœuvre ou dissimulation de l'Assuré ayant pour objet d'induire en erreur la Compagnie, notamment sur la véritable situation du débiteur ou sur les caractéristiques d'une sûreté dont serait assortie la créance, ainsi que toute infraction à l'obligation faite à l'Assuré de soumettre à l'assurance la totalité des opérations entrant dans le champ d'application de la police, autorise la Compagnie, sans préjudice de poursuites judiciaires, à annuler toutes garanties sur l'ensemble des créances assurées et/ou à résilier la police.
Les primes perçues ou exigibles n'en sont pas moins acquises à la Compagnie et, en ce qui concerne les opérations non soumises à l'assurance ou insuffisamment déclarées, la prime reste due sans que ces opérations puissent bénéficier de la garantie.

2 - Non respect des délais et manquements aux obligations contractuelles

a - Le non-respect des délais prévus aux articles 15 et 16 § 1 pour la production des déclarations mensuelles de chiffre d'affaires et le règlement des primes autorise la Compagnie, huit jours après l'envoi d'une mise en demeure par lettre recommandée, à prononcer la déchéance de la garantie sur les créances non déclarées ou ayant fait l'objet de primes impayées, l'Assuré demeurant néanmoins débiteur des primes afférentes aux dites créances.
Lorsqu'il s'agit du non-paiement du minimum de primes, la déchéance frappe l'ensemble des créances garanties.
b - Hormis les cas visés aux § 1 et 2 a) du présent article, tout manquement aux obligations prévues à la police entraîne la déchéance de la garantie sur les créances en cause; s'il s'agit de manquements aux obligations prévues aux articles 29 (récupérations), 30 (remboursement des indemnités) et 31 (droit de contrôle), la déchéance peut également s'appliquer à l'ensemble des créances garanties.
c - En outre, si les manquements de l'Assuré revêtent un caractère répétitif, ou si l'Assuré refuse de se conformer à l'une quelconque des obligations qui lui incombent, la Compagnie est habilitée à résilier la police.
La résiliation prend effet dès sa notification à l'Assuré, les risques nés postérieurement à cette notification étant exclus de la garantie.
d - Toute somme due par l'Assuré à la Compagnie et non réglée dans un délai de 30 jours de la date de son exigibilité est productive de plein droit d'un intérêt calculé depuis la date de cette exigibilité au taux fixé aux "conditions particulières".

3 - Restitution de l'indemnité

Dans tous les cas visés aux § 1 et 2 a) et b) du présent article, autorisant la Compagnie à prononcer la déchéance de la garantie ou son annulation, l'Assuré sera tenu, si des indemnités lui ont déjà été versées, d'en restituer le montant à la Compagnie.

Article 33 - Faillite ou cessation des activités de l'Assuré

L'Assuré est tenu de déclarer à la Compagnie dans les dix jours :

a - sa cessation d'activité,

b - toute demande de concordat ou de sursis à paiement,

c - l'octroi du bénéfice de la procédure de suspension provisoire des poursuites,

d - la conclusion avec ses créanciers d'un arrangement amiable préventif de liquidation des biens,

e - son règlement judiciaire ou sa liquidation de biens.

La survenance de l'un des événements cités ci-dessus aux alinéas a) b) d) et e) entraîne la résiliation de la police. Cette résiliation n'affecte pas les garanties ayant déjà pris effet au sens de l'article 10, sous réserve du versement immédiat du montant des primes et frais restant à payer au titre de ces garanties.

Article 34 - Proscription

Toute action dérivant de la présente police est prescrite trois années à compter de l'événement qui y donne naissance.

Article 35 - Juridiction

Toutes contestations nées à l'occasion de l'application de la présente police seront soumises aux tribunaux compétents d'Alger auxquels il est fait attribution de juridiction.

Définitions

Acheteur :

Importateur désigné dans le contrat d'exportation.
Il existe deux catégories d'acheteurs :
- Acheteur public :
Entité engageant la responsabilité de l'Etat de son pays de résidence, qu'il s'agisse de l'Etat lui-même, d'une de ses émanations ou de tout établissement public qui ne peut être judiciairement mis en liquidation. Est également assimilée à un acheteur public toute entité dont les obligations sont garanties par l'Etat.
- Acheteur privé :
Toute société commerciale qui peut être mise en liquidation en cas d'insolvabilité et pouvant être poursuivie devant une juridiction de droit commun.

Agrément :

Montant maximal du découvert permanent sur un acheteur étranger que la CAGEX accepte de garantir.

Amortissement (Taux d') :

En assurance prospection, le taux d'amortissement correspond à une fraction de la marge commerciale effectuée à l'amortissement des dépenses prises en considération.
Les taux évoluent en fonction de la nature des activités de l'entreprise. Il existe par ailleurs un taux spécifique aux cessions de licences.
En tout état de cause, les taux retenus doivent permettre d'aboutir à l'équilibre financier du projet sur l'ensemble de la période contractuelle avec un objectif de vente raisonnable.

Arbitrage (Clause d') :

Mode de règlement des conflits pouvant surgir entre les parties à une même contrat.

Assuré :

Partie bénéficiaire de la garantie d'assurance.

Carence :

Défaut de paiement du débiteur après réception des fournitures.
En cas de contrat conclu avec un acheteur public et couvert contre le risque de fabrication, cette notion de carence est étendue au manquement de cet acheteur à ses obligations contractuelles pendant la période de fabrication.

Carence (Délai de) :

Délai au delà duquel la CAGEX considère que la carence du débiteur constitue le sinistre.

Compte de pertes :

En assurance crédit, la perte indemnisable est déterminée à partir d'un compte de pertes qui comprend :
- au débit, en cas de sinistre de fabrication, les dépenses engagées par l'Assuré ou, en cas de sinistre de crédit, les créances afférentes au contrat garanti,
- au crédit, les recettes perçues par l'Assuré au titre de ce contrat.

Consignation (Stocks en) :

Marchandises adressées à un agent (le consignataire) en vue de leur vente par celui-ci pour le compte de l'expéditeur. Ce dernier reste propriétaire des marchandises jusqu'à leur vente.

Non-dénommés (Clause clients) :
Clause qui peut être incluse dans les polices globales risques commercial et politique, qui permet à l'Assuré de bénéficier de la garantie pour des ventes à ses acheteurs privés sans avoir à établir des demandes d'agrément. Cette garantie s'exerce sous certaines conditions et, normalement, dans la limite d'un découvert maximal par acheteur, fixé par la police.

Point de départ du crédit :
Date à partir de laquelle court le délai de remboursement du crédit consenti à l'acheteur. En règle générale, ce point de départ est fixé :
- pour les biens de consommation et les biens d'équipement légers, à la date de l'expédition et/ou de la facturation,
- pour les fournitures plus complexes, à la fin des prestations de l'exportateur.

Première vente (Clause de) :
Clause spécifique aux polices globales risques commercial et politique, qui permet à l'Assuré de bénéficier, sous certaines conditions, d'une garantie minimale pour des expéditions à de nouveaux clients non encore agréés par la CAGEX.

Quotité garantie :
Pourcentage à hauteur duquel le risque est couvert par la CAGEX. Il s'agit là d'un principe général consistant à laisser à la charge de l'Assuré une fraction du risque pour l'intéresser à la bonne fin de l'opération d'exportation.

Risque de catastrophe :
On désigne par risque de catastrophe celui qui résulte d'un fait catastrophique tel que cyclone, inondation, tremblement de terre faisant obstacle à l'exécution du contrat.

Risque de change :
On désigne par risque de change le risque de variation d'une devise étrangère par rapport au dinar algérien qui peut affecter un contrat commercial.

Risque commercial :
Le risque commercial résulte de la détérioration de la situation financière de l'acheteur privé. Il se définit par l'insolvabilité de l'acheteur ou sa carence pure et simple.

Risque de crédit :
Le risque de crédit se définit par l'impossibilité pour l'Assuré, en raison de la survenance d'un fait générateur de sinistre, de recouvrer tout ou partie de sa créance.

Risque de fabrication :
Le risque de fabrication se réalise en cas d'interruption de l'exécution des obligations contractuelles de l'Assuré pendant une période de 6 mois et si cette interruption résulte directement et exclusivement de la survenance d'un fait générateur de sinistre.

Risque de non-transfert :
On désigne par risque de non transfert celui qui résulte d'un événement survenant hors d'Algérie ou d'une décision d'autorités étrangères empêchant ou retardant le transfert des fonds versés par le débiteur dans une banque locale.

Risque politique :
On désigne par risque politique celui qui résulte d'un fait politique proprement dit, c'est à dire une guerre, une révolution ou une émeute, un acte ou une décision gouvernementale faisant obstacle à l'exécution du contrat.
La carence pure et simple d'un acheteur public est assimilée à un risque politique.
De même, la garantie du risque politique au sens large inclut le risque de catastrophe et le risque de non transfert.

Risque sur pays tiers :

Risque résultant de la survenance d'un événement politique ou de catastrophe dans un pays autre que celui du vendeur ou de l'acheteur et empêchant l'exécution normale du contrat garanti en faisant obstacle au recouvrement des sommes dues par le débiteur.

Subrogation :

Mécanisme juridique par lequel une personne ayant payé une autre personne titulaire d'un droit de créance, bénéficie, du fait de ce paiement, de droits, actions et privilèges de ce créancier à l'encontre de son débiteur. La subrogation peut être conventionnelle ou, comme c'est le cas pour la CAGEX, légale.

Sûreté :

Garantie de paiement accordée à un créancier par son débiteur. Les sûretés peuvent être personnelles.
Dans ce cas, elles consistent en un engagement pris par un tiers de payer le créancier au lieu et place du débiteur défaillant (aval, caution).
Les sûretés peuvent également être réelles.
Le créancier dispose, dans ce cas, de certains droits sur les biens du débiteur qui lui permettront, en cas de défaut de ce dernier, soit de faire vendre les biens et de se payer sur le produit de leur revente, soit de reprendre les biens

ملحق رقم 03 : الشروط العامة لوثيقة التأمين المحدد

الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات

COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE ET DE GARANTIE DES EXPORTATIONS

POLICE INDIVIDUELLE

CONDITIONS GENERALES

CAGEX

Chapitre I
Principes généraux

Article 1 - Objet de la police

La police fixe les conditions dans lesquelles la Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations, ci-après dénommée la Compagnie, garantit à l'Assuré au titre d'une opération d'exportation, le remboursement des pertes que celui-ci pourrait subir par suite de la réalisation du risque de crédit.

Article 2 - Définition du risque de crédit

Le risque de crédit se définit par l'impossibilité pour l'Assuré de recouvrer tout ou partie d'une créance garantie pour autant que cette impossibilité provienne directement et exclusivement de l'un des faits générateurs de sinistre énumérés à l'article 4, ci-après, et corresponde au type de garantie délivrée.

Article 3 - Type de garantie

La garantie est soit de type "acheteur privé", soit de type "acheteur public" si le débiteur ou son garant est considéré par la Compagnie comme étant un organisme public.

1 - Opération conclue avec un acheteur privé

La garantie s'applique au risque commercial couvert isolément ou en liaison avec les risques politique, de catastrophe ou de non-transfert.

Le pays couvert au titre de ces derniers risques est précisé dans les "conditions particulières".

2 - Opération conclue avec un acheteur public

Lorsque l'opération d'exportation est conclue avec un acheteur public, administration publique ou société chargée d'un service public, ou que l'opération d'exportation donne naissance à une obligation contractée par une administration publique ou par une société chargée d'un service public, la garantie s'applique aux risques politique, de catastrophe et de non-transfert.

Article 4 - Faits générateurs de sinistre

Les faits générateurs de sinistre sont les suivants :

1 - Risque commercial

a - Insolvabilité de droit

Elle consiste en l'incapacité du débiteur, régulièrement constatée, de faire face à ses engagements qui résultent d'un acte judiciaire entraînant la suspension des poursuites individuelles et la déchéance du terme, tel que la liquidation des biens ou le règlement judiciaire en droit algérien.

b - Insolvabilité de fait

Elle résulte d'une situation de fait amenant la Compagnie à conclure qu'un paiement même partiel est improbable.

c - Carence pure et simple du débiteur

Elle est constatée lorsque 6 mois se sont écoulés à compter de la date d'échéance sans qu'un règlement ne soit intervenu.

2 - Risques politique et de catastrophe

a - Moratoire général édicté par le gouvernement du pays du débiteur ou d'un pays tiers par l'intermédiaire duquel le paiement doit être effectué.

b - Tout autre acte ou décision du gouvernement d'un pays étranger faisant obstacle à l'exécution du contrat d'exportation.

c - Survenance dans le pays du débiteur d'une guerre, d'une révolution ou émeute, de catastrophes naturelles telles que cyclone, inondation, tremblement de terre, éruption volcanique, raz de marée...

d - Défaut de paiement du débiteur

3 - Risque de non-transfert

Evénements politiques ou difficultés économiques intervenus hors d'Algérie ou mesures législatives ou administratives prises hors d'Algérie empêchant ou retardant le transfert des fonds versés par le débiteur ou son garant.

Article 5 - Délais constitutifs de sinistre

Pour autant que l'Assuré ait adressé à la Compagnie la demande d'intervention visée à l'article 18, ci-après, les délais constitutifs de sinistre sont les suivants :

a - **Insolvabilité de droit**
Le sinistre est constitué lorsque la créance a été admise au passif du débiteur et au plus tard 6 mois après réception par la Compagnie de la demande d'intervention formulée par l'Assuré, visée à l'article 18 §2.
b - **Insolvabilité de fait**
Le sinistre est constitué à la date à laquelle la Compagnie est en mesure, compte tenu des informations recueillies sur la situation du débiteur, de reconnaître son insolvabilité de fait.
c -**Non-transfert**
Le sinistre est constitué, sauf dérogation prévue aux "conditions particulières", 6 mois après l'accomplissement des formalités nécessaires au transfert des fonds déposés en monnaie locale.
d - Dans tous les autres cas (carence pure et simple du débiteur, risque politique et de catastrophe), sauf dispositions contraires mentionnées aux "conditions particulières", le sinistre est constitué 6 mois après la réception par la Compagnie de la demande d'intervention formulée par l'Assuré.

Article 6 - Champ d'application et portée de la garantie

1 - La garantie porte sur la créance née du contrat d'exportation.
Elle couvre le prix des marchandises facturées et exportées par l'Assuré y compris les intérêts contractuels. Sont toutefois exclus les intérêts de retard, les pénalités et autres frais accessoires.
2 - Sauf dérogation prévue aux "conditions particulières", la garantie ne couvre que des biens fabriqués et/ou produits en Algérie ou les services exécutés par l'Assuré;
3 - La garantie porte sur des créances payables soit au comptant contre documents soit avec un crédit n'excédant pas la durée maximale, mentionnée au "conditions particulières", à compter de la date d'expédition.

Article 7 - Exclusions

La garantie ne porte pas sur :
• les pertes dues aux fluctuations des taux de change,
• les risques matériels auxquels peuvent être exposées les marchandises exportées (incendie, destruction, inondations, etc.),
• les expéditions faites par l'exportateur dont le contenu et le montant ne sont pas convenus dans le cadre de la police d'assurance.
• les ventes effectuées à l'étranger par l'Assuré à partir de :
- stocks consignés ou constitués en entrepôts sous douane,
- marchandises exposées dans des foires.

Article 8 - Quotité garantie

Sauf dispositions contraires mentionnées aux "conditions particulières" ou expressément notifiées par la Compagnie à l'Assuré, les risques sont couverts comme suit :
1 - Acheteurs privés :
La quotité ne peut excéder en aucun cas :
• 80% du montant de la créance garantie au titre du risque commercial.
• 90% du montant de la créance garantie au titre des risques politique, de catastrophe et de non-transfert.
2 - Acheteurs publics :
Pour cette catégorie d'acheteurs, la quotité garantie ne peut dépasser 90% du montant de la créance garantie.
Dans tous les cas, l'Assuré s'engage à garder à sa charge exclusive la quotité non garantie par la Compagnie.

Chapitre II
Fonctionnement de la police

Article 9 - Demande de garantie

Pour bénéficier de la garantie, l'exportateur doit :
- présenter à la Compagnie une demande de garantie;
- déclarer toutes les circonstances connues de lui qui sont de nature à faire apprécier par la Compagnie les risques qu'elle serait amenée à prendre.
La demande de garantie doit être déposée avant la conclusion du contrat d'exportation.

Article 10 - Promesse de garantie

Suite à l'étude de la demande de garantie et avant la conclusion du contrat d'exportation, la Compagnie peut notifier à l'exportateur son accord de principe sous forme d'une "promesse de garantie".
Cette promesse est délivrée pour une période de trois mois sous réserve qu'aucune modification du risque à couvrir n'intervienne durant cette période.

Article 11 - Modalité d'octroi de la garantie

A condition que le demandeur ait définitivement conclu le contrat d'exportation, la Compagnie décide l'acceptation, le refus ou la limitation de la garantie demandée.
Si la compagnie accepte la garantie, une police individuelle est délivrée.
Si la compagnie refuse ou limite la garantie, le demandeur est informé. La décision communiquée est strictement confidentielle.

Article 12 - Prise d'effet de la garantie

Sous réserve que toutes les conditions de la police aient été remplies, la garantie du risque de crédit prend effet :
- soit à la date à laquelle l'Assuré a entièrement exécuté ses obligations;
- soit à la date à laquelle l'Assuré a effectué une livraison ou prestation partielle à condition que celle-ci ouvre droit à paiement.

Article 13 - Validité des engagements contractuels

La garantie ne s'applique que si le contrat d'exportation est légalement valable et que toutes les formalités réglementaires y compris les autorisations d'importation dans le pays de destination ont été respectées.

Article 14 - Modification et résiliation de la garantie

La compagnie se réserve le droit de modifier ou de résilier à tout moment sa garantie. Toutefois, ses décisions ne prennent effet qu'après réception de leur notification par l'Assuré.

Article 15 - Coût de la garantie

1 - Prime

En contre partie de la couverture objet de la police, l'Assuré est tenu de régler une prime dont le montant et les modalités de règlement sont fixés aux "conditions particulières".
La prime est calculée sur la base du montant de la créance garantie.
Les montants facturés en monnaie étrangère sont convertis en dinars algériens au cours acheteur des opérations en compte fixé par la Banque d'Algérie, en vigueur le dernier jour ouvrable avant la date de signature de la police d'assurance.

2 - Frais d'ouverture de dossier

Lors de la demande de garantie, le demandeur est tenu de payer des frais d'ouverture de dossier et d'étude des risques à couvrir. Ces frais sont calculés forfaitairement et conformément au barème en vigueur.

Article 16 - Gestion du risque

1 - Principes généraux

a - L'Assuré s'engage à garder à sa charge exclusive toute fraction du risque non garantie par la Compagnie.
b - L'Assuré s'engage à prendre toutes mesures utiles à la conservation ou à la poursuite des recours contre le débiteur, son garant ou tout autre tiers, et d'une manière générale à la sauvegarde la créance garantie.

2 - Modification du risque

a - Sauf application des dispositions prévues à l'alinéa b- ci-dessous, l'Assuré ne peut, sans autorisation expresse de la Compagnie, consentir aucune remise, totale ou partielle, de dette, renoncer à aucune remise, totale ou partielle, de dette, renoncer à aucun des droits ou sûretés attachés aux créances garanties, les céder ou les donner en nantissement, conclure un accord, compromis ou arrangement relatif aux créances garanties.
b - L'Assuré est autorisé, sans l'accord préalable de la Compagnie, à proroger toute échéance pour autant que la durée totale du crédit consenti à l'acheteur, après prorogation, n'excède pas celle fixée aux "conditions particulières".
La transformation des paiements "comptant contre documents" en paiements à crédit est subordonnée à l'accord préalable de la Compagnie. Dans ce cas, il sera perçu un complément de prime correspondant à la différence des taux figurant à la police pour les paiements "comptant contre documents" et les paiements à crédit.

Article 17 - Menaces de sinistre

a - Aggravation du risque

L'Assuré doit surveiller la solvabilité de son acheteur ou ses garants et l'exécution du contrat garanti. Dès sa propre information, l'Assuré doit sans délai saisir la Compagnie de tout événement pouvant aggraver le risque couvert, notamment de tout incident ou difficulté survenant à l'occasion de la livraison des marchandises ou lors de l'établissement ou de la remise des instruments de paiement.

b - Déclaration des menaces de sinistre

Le non remboursement d'une créance doit, pour être opposable à la Compagnie, lui être déclaré au plus tard dans les 60 jours comptés de l'échéance contractuelle initiale ou prorogée aux conditions prévues au § 2 b) de l'article 16.

Lorsque les conditions de paiement sont "comptant contre documents", ce délai de déclaration est ramené à 30 jours comptés de la date à laquelle les documents et les marchandises exportées sont parvenus à destination.

c - Acheteurs en état de manquement

L'Assuré s'interdit, sans l'accord expresse de la compagnie, toute livraison ou toute prorogation d'échéance à un acheteur contre lequel a été ouverte une procédure préventive de faillite ou une procédure analogue à la liquidation des biens ou au règlement judiciaire, ou réputé en état de manquement, c'est à dire un acheteur qui ne s'est pas acquitté de sa dette :

. 30 jours après l'échéance contractuelle initiale ou prorogée dans les conditions fixées au § 2 b) de l'article 16 pour les opérations payables à crédit.

. ou 30 jours après la date à laquelle les documents et les marchandises exportées sont parvenus à destination, en ce qui concerne les opérations payables au comptant contre documents.

d - Tout encaissement intervenant postérieurement à une déclaration de menace de sinistre doit être immédiatement porté à la connaissance de la Compagnie.

e - L'Assuré est tenu de se conformer aux instructions que la Compagnie estimerait devoir lui donner en vue d'éviter ou de limiter l'importance ou les conséquences d'un sinistre.

Article 18 - Mandat contentieux et demande d'intervention

1 - Mandat contentieux

a - Après réception d'une déclaration de menace de sinistre, la Compagnie est habilitée à exercer de plein droit et par priorité avec pouvoir d'acquiescer, concilier, transiger et compromettre tous droits et actions de l'Assuré sur la créance garantie ou sur ses accessoires.

b - La Compagnie a la faculté d'exiger un mandat irrévocable et même la remise ou le transfert à son profit, sous une forme opposable aux tiers, de tous documents et titres quelconques établissant les droits dérivant du contrat ou simplement utiles à l'exercice de ses droits.

c - L'Assuré reconnaît expressément que, bien qu'en vertu des dispositions prévues par la police une fraction du risque reste à sa charge exclusive, les dispositions qui précèdent habilitent la Compagnie à exercer en ses lieu et place l'intégralité de ses droits. Il s'engage en outre, en ce qui concerne cette fraction du risque, à supporter toutes les conséquences des décisions que la Compagnie pourrait être amenée à prendre et notamment celles afférentes aux accords de consolidation qu'elle aurait conclus ou auxquels elle aurait adhéré ou encore qu'elle serait chargée d'exécuter.

d - Si la Compagnie n'exerce pas elle-même les recours contre le débiteur défaillant, l'Assuré s'engage à prendre, en accord avec elle ou éventuellement sur ses instructions, toutes les mesures propres à la sauvegarde de ses droits et au paiement de la créance garantie.

Pour les opérations payables au comptant contre documents, l'Assuré est tenu de prendre immédiatement toute mesures nécessaires à la sauvegarde des marchandises.

2 - Demande d'intervention

La déclaration d'une menace de sinistre doit être accompagnée d'une "demande d'intervention" formulée par l'Assuré.

l'Assuré a toutefois la faculté de différer cette demande, la Compagnie se réservant le droit d'intervenir dès la menace de sinistre si elle l'estime nécessaire. Au cas où l'Assuré s'opposerait à cette intervention, les créances en cause seraient déchues de la garantie.

Chapitre III
Indemnisation

Article 19 - Conditions d'indemnisation

1 - Les pertes dont l'Assuré demande l'indemnisation doivent être la conséquence directe et exclusive de la réalisation régulièrement constatée de l'un des risques couverts et les conditions de couverture spécifiques, éventuellement énoncées dans les fiches d'option, doivent avoir été remplies préalablement à la survenance du fait générateur de sinistre.

2 - Pour les opérations conclues avec un acheteur privé, lorsque le risque commercial est couvert isolément, la garantie ne peut être mise en jeu au titre de la carence que dans l'hypothèse où aucun des faits générateurs de sinistre politique, énumérés aux §2 et § 3 de l'article 4, n'est survenu avant l'expiration du délai de six mois visé au § d) de l'article 5.

3 - S'il y a contestation quant au montant ou à la validité des droits ou créances de l'Assuré, l'indemnisation est différée jusqu'à ce que cette contestation ait été tranchée en sa faveur par une décision arbitrale ou judiciaire ayant reçu force exécutoire dans le pays du débiteur.

Il en est de même lorsque le différend porte sur le principe d'un paiement par compensation avec les créances que le débiteur détiendrait lui-même vis-à-vis de l'Assuré.

Dans certains cas la Compagnie peut indemniser l'Assuré sans attendre que la contestation ait été tranchée, dans la mesure où ce dernier fournit une caution solidaire d'une banque, agréée par la Compagnie, s'engageant à rembourser l'indemnité versée dans l'hypothèse où les droits de l'Assuré vis-à-vis du débiteur ne seraient pas reconnus dans les conditions définies ci-dessus.

4 - Lorsque les obligations du débiteur à l'égard de l'Assuré ont été garanties en tout ou en partie par une sûreté personnelle ou réelle, il ne peut y avoir lieu à indemnisation de la part de la Compagnie si cette sûreté se révèle dépourvue de validité pour n'avoir pas été constituée selon les dispositions et dans les délais imposés par la législation ou la réglementation applicable ou si l'Assuré n'a pas régulièrement accompli en temps opportun les actes et formalités nécessaires à la mise en jeu de cette sûreté.

5 - En cas de défaut d'encaissement imputable au non-transfert de la créance, l'indemnisation est subordonnée à la production par l'Assuré d'un document bancaire attestant le paiement en monnaie locale et l'accomplissement des formalités requises par les autorités du pays du débiteur pour le transfert des fonds.

6 - Ne peuvent faire l'objet d'aucune indemnisation les pertes dues :

a - à l'application à l'encontre de l'Assuré d'une disposition du contrat de vente restreignant ses droits (clause pénale, clause de résiliation, de force majeure, etc.).

b - à l'inexécution par l'Assuré lui-même, par l'un de ses mandataires ou co-contractants, des clauses et conditions du contrat de vente ou des obligations qui leur incombent au regard de la législation ou de la réglementation applicable tant en Algérie qu'à l'étranger.

c - au non-respect par le débiteur, dans le pays de destination des biens et services exportés, des dispositions réglementant les importations, ayant un caractère notoire, appliquées de façon constante et devant être observées avant l'entrée en vigueur du marché.

d - s'agissant des opérations garanties aux conditions du "comptant contre documents", à la perte du contrôle des marchandises par l'Assuré ou par ses mandataires avant que le paiement n'ait été effectué, par suite de fautes, négligences ou inobservation des règles et usances.

7 - Les pertes consécutives au non-respect par le débiteur de la réglementation locale relative aux importations seront indemnisées au titre des risques politique, de catastrophe et de non-transfert si la couverture de ces risques est prévue aux "conditions particulières" pour le pays concerné.

8 - Demande d'indemnisation

Tout paiement d'indemnité est subordonné à une demande de l'Assuré ainsi qu'à la remise par lui de tous renseignements et documents jugés nécessaires par la Compagnie pour faire la preuve du droit à l'indemnisation et au montant à indemniser.

Article 20 - Calcul de l'indemnité

1 - Affectation des paiement reçus

Lors de la survenance d'un sinistre, la compagnie calcule l'indemnité sur la base de la créance garantie, après affectation des divers règlements reçus aux créances garanties et non garanties selon les règles fixées ci-après :

- les paiements reçus du débiteur, de ses garants ou pour leur compte, les bonifications, compensations ainsi que le produit de la revente ou de la réalisation des sûretés, affectés à la créance garantie ne règlent que cette créance.

- si les paiements, bonifications, compensations, produits de la revente, réalisation de sûretés sont soit affectés à des créances non garanties soit sans affectation, ils sont considérés régler toutes les créances (capital en intérêts) dans l'ordre chronologique de leurs échéances.

2 - Conversion en dinars algériens

L'indemnité est calculée en dinars algériens. Pour les montants libellés dans une monnaie étrangère, leur conversion en dinars algériens s'effectue sur la base du cours acheteur des opérations en compte fixé par la Banque d'Algérie et en vigueur le jour du calcul de l'indemnité.

Article 21 - Délai de paiement de l'indemnité

L'indemnité est payée dans les 45 jours suivant la constitution du sinistre tel que définie par les articles 4 et 5 et ce pour autant que l'Assuré ait adressé à la Compagnie la demande d'indemnisation visée au § 8 de l'article 19.

Article 22 - Frais de contentieux

1 - Les frais de contentieux sont, en règle générale, engagés par l'Assuré. La Compagnie peut toutefois accepter d'en faire elle-même l'avance.

2 - Ces frais, qu'ils soient engagés par l'Assuré avec l'accord de la Compagnie ou avancés par cette dernière, sont indemnisables dans les mêmes conditions que la créance elle-même si elle avait été sinistrée.

Dans le cas où l'action contentieuse engagée par la Compagnie ou par l'Assuré avec l'accord de la Compagnie, a permis d'éviter le sinistre, les frais correspondants sont indemnisables dans les mêmes conditions que la créance elle-même si elle avait été sinistrée.

Les frais engagés en vue de la résolution d'un litige technique ou commercial sont exclus de la garantie.

3 - Les frais exposés après versement d'une indemnité sont pris en charge par la Compagnie dans des conditions identiques.

Si cette dernière a décidé d'en faire l'avance, l'Assuré s'engage à lui rembourser la quote part restant à sa charge dès que le montant lui en a été notifié.

Lors du versement d'une indemnité, la Compagnie se réserve le droit de déduire du montant de cette indemnité une provision pour frais de contentieux s'il lui apparaît que de tels frais doivent être engagés.

Article 23 - Subrogation

La Compagnie qui a indemnisé l'Assuré est subrogée dans les droits et actions de ce dernier pour le recouvrement de la créance litigieuse.

Article 24 - Transfert du droit aux indemnités

Sous réserve de l'autorisation écrite de la Compagnie, le droit aux indemnités résultant de la police peut être transféré par l'Assuré à un tiers.

Cette autorisation est de droit lorsque le tiers bénéficiaire du droit aux indemnités est une banque ou un établissement financier intervenant dans le financement de ses exportations.

La Compagnie se réserve le droit de signaler aux bénéficiaires tout manquement de l'Assuré à l'une quelconque des obligations stipulées dans la police.

Toutes les exceptions, compensations, confusions ou déchéances que la Compagnie peut opposer à l'Assuré sont opposables aux tiers auxquels le droit aux indemnités a été transféré.

Les avenants conclus postérieurement au transfert doivent être communiqués par l'Assuré aux bénéficiaires du transfert.

Chapitre IV
Obligations de l'Assuré et de la Compagnie après paiement de l'indemnité

Article 25 - Gestion du sinistre

Malgré la subrogation de la Compagnie, l'Assuré reste tenu de prendre toutes les mesures nécessaires au recouvrement de ses créances et s'engage, à ce titre, à suivre les directives que la Compagnie estimerait devoir lui donner.

Le versement de l'indemnité n'a pas pour conséquence de relever l'Assuré des obligations mises à sa charge par la police.

Article 26 - Récupérations

1 - Toutes sommes, y compris les montants perçus par compensation, recouvrées postérieurement au paiement d'une indemnité constituent des récupérations.

2 - Les récupérations sont partagées entre l'Assuré et la Compagnie au prorata des fractions non garantie et garantie de la créance, que le montant des récupérations exprimé en dinars algériens après rapatriement soit égal, inférieur ou supérieur à celui de la créance garantie.

3 - L'Assuré s'engage à signaler immédiatement à la Compagnie les récupérations dont il a eu connaissance et à lui reverser, dans un délai de dix jours après encaissement, le montant qui lui revient.

4 - Lorsque, en application de l'article 21, les récupérations sont réputées constituer des intérêts de retard, la fraction de ceux-ci afférente à la période comprise entre la date de l'échéance sinistrée et celle du paiement de l'indemnité est intégralement acquise à l'Assuré.

Article 27 - Remboursement des indemnités

Si, après versement d'une indemnité, il est établi que la garantie n'aurait pas dû être mise en jeu, l'indemnité doit être remboursée par l'Assuré dans les dix jours suivant la date de l'ordre de reversement qui lui est adressé par la Compagnie.

Chapitre V
Dispositions finales

Article 28 - Droit de contrôle

L'Assuré s'engage à faciliter à la Compagnie l'exercice d'un droit de contrôle et, notamment, à lui communiquer tous documents relatifs à ses opérations d'exportation, à lui en fournir des copies certifiées conformes, à autoriser toutes vérifications, notamment en ce qui concerne la sincérité et l'exactitude des déclarations faites par lui ainsi que le respect de ses obligations.

Article 29 - Sanction de l'inexécution des obligations contractuelles de l'Assuré

1 - Manoeuvres ou dissimulations

Toute manoeuvre ou dissimulation de l'Assuré ayant pour objet d'induire en erreur la Compagnie, notamment sur la véritable situation du débiteur ou sur les caractéristiques d'une sûreté dont serait assortie la créance, ainsi que toute infraction à l'obligation faite à l'Assuré de soumettre à l'assurance la totalité des opérations entrant dans le champ d'application de la police, autorise la Compagnie, sans préjudice de poursuites judiciaires, à annuler toutes garanties sur l'ensemble des créances assurées et/ou à résilier la police.

Les primes perçues ou exigibles n'en sont pas moins acquises à la Compagnie et, en ce qui concerne les opérations non soumises à l'assurance ou insuffisamment déclarées, la prime reste due sans que ces opérations puissent bénéficier de la garantie.

2 - Non respect des délais et manquement aux obligations contractuelles

a - Le non-respect du délai de paiement des primes fixé aux "conditions particulières", autorise la Compagnie, huit jours après l'envoi d'une mise en demeure par lettre recommandée, à prononcer la déchéance de la garantie sur les créances non déclarées ou ayant fait l'objet de primes impayées, l'Assuré demeurant néanmoins débiteur des primes afférentes aux dites créances.

b - Hormis les cas visés aux § 1 et 2 a) du présent article, tout manquement aux obligations prévues à la police entraîne la déchéance de la garantie sur les créances en cause, s'il s'agit de manquements aux obligations prévues aux articles 26 (récupérations), 27 (remboursement des indemnités) et 28 (droit de contrôle), la déchéance peut également s'appliquer à l'ensemble des créances garanties.

c - En outre, si les manquements de l'Assuré revêtent un caractère répétitif, ou si l'Assuré refuse de se conformer à l'une quelconque des obligations qui lui incombent, la Compagnie est habilitée à résilier la police.

La résiliation prend effet dès sa notification à l'Assuré, les risques nés postérieurement à cette notification étant exclus de la garantie.

d - Toute somme due par l'Assuré à la Compagnie et non réglée dans un délai de 30 jours de la date de son exigibilité est productive de plein droit d'un intérêt calculé depuis la date de cette exigibilité, au taux fixé aux "conditions particulières".

3 - Restitution de l'indemnité

Dans tous les cas visés aux § 1 et 2a) et b) du présent article, autorisant la Compagnie à prononcer la déchéance de la garantie ou son annulation, l'Assuré sera tenu, si des indemnités lui ont déjà été versées, d'en restituer le montant à la Compagnie.

Article 30 - Faillite ou cessation des activités de l'Assuré

L'Assuré est tenu de déclarer à la Compagnie dans les dix jours :

a - sa cessation d'activité,

b - toute demande de concordat ou de sursis à paiement,

c - l'octroi du bénéfice de la procédure de suspension provisoire des poursuites,

d - la conclusion avec ses créanciers d'un arrangement amiable préventif de liquidation des biens,

e - son règlement judiciaire ou sa liquidation des biens.

La survenance de l'un des événements cités ci-dessus aux alinéas a) b) d) et e) entraîne la résiliation de la police. Cette résiliation n'affecte par les garanties ayant déjà pris effet au sens de l'article 12, sous réserve du versement immédiat du montant des primes et frais restant à payer au titre de ces garanties.

Article 31 - Prescription

Toute action dérivant de la présente police est prescrite trois années à compter de l'événement qui y donne naissance.

Article 32 - Juridiction

Toutes contestations nées à l'occasion de l'application de la présente police seront soumises aux Tribunaux compétents d'Alger auxquels il est fait attribution de juridiction.

Définitions

Acheteur :

Importateur désigné dans le contrat d'exportation.
Il existe deux catégories d'acheteurs :
- Acheteur public : Entité engageant la responsabilité de l'Etat de son pays de résidence, qu'il s'agisse de l'Etat lui-même, d'une de ses émanations ou de tout établissement public qui ne peut être judiciairement mis en liquidation. Est également assimilée à un acheteur public toute entité dont les obligations sont garanties par l'Etat.
- Acheteur privé : Toute société commerciale qui peut être mise en liquidation en cas d'insolvabilité et pouvant être poursuivie devant une juridiction de droit commun.

Agrément :

Montant maximal du découvert permanent sur un acheteur étranger que la CAGEX accepte de garantir.

Amortissement (Taux d') :

En assurance prospection, le taux d'amortissement correspond à une fraction de la marge commerciale effectuée à l'amortissement des dépenses prises en considération.
Les taux évoluent en fonction de la nature des activités de l'entreprise. Il existe par ailleurs un taux spécifique aux cessions de licences.
En tout état de cause, les taux retenus doivent permettre d'aboutir à l'équilibre financier du projet sur l'ensemble de la période contractuelle avec un objectif de vente raisonnable.

Arbitrage (Clause d') :

Mode de règlement des conflits pouvant surgir entre les parties à un même contrat.

Assuré :

Partie bénéficiaire de la garantie d'assurance.

Carence :

Défaut de paiement du débiteur après réception des fournitures. En cas de contrat conclu avec un acheteur public et couvert contre le risque de fabrication, cette notion de carence est étendue au manquement de cet acheteur à ses obligations contractuelles pendant la période de fabrication.

Carence (Délai de) :

Délai au delà duquel, la CAGEX considère que la carence du débiteur constitue le sinistre.

Compte de pertes :

En assurance crédit, la perte indemnisable est déterminée à partir d'un compte de pertes qui comprend :
- au débit, en cas de sinistre de fabrication, les dépenses engagées par l'Assuré ou, en cas de sinistre de crédit, les créances afférentes au contrat garanti.
- au crédit, les recettes perçues par l'Assuré au titre de ce contrat.

Consignation (Stocks en) :

Marchandises adressées à un agent (le consignataire) en vue de leur vente par celui-ci pour le compte de l'expéditeur. Ce dernier reste propriétaire des marchandises jusqu'à leur vente.

Crédit acheteur :
Crédit financier consenti par une banque algérienne à un emprunteur étranger pour lui permettre de régler, au comptant, une certaine fraction du prix des biens et services fournis par un exportateur algérien. Le risque de crédit est supporté par la banque, le risque de fabrication demeurant à la charge de l'exportateur.

Crédit fournisseur :
Crédit consenti par un exportateur à un acheteur étranger.
L'exportateur conserve le risque à sa charge même s'il obtient d'une banque le financement de sa créance.

Débiteur :
Acheteur ou toute autre personne, agissant pour son compte, redevable du montant des marchandises exportées.

Découvert :
Encours de crédit accordé par un exportateur à un acheteur déterminé. La CAGEX notifie à l'exportateur le montant du découvert qu'elle accepte de garantir au moyen d'une fiche d'agrément.

Délai constitutif de sinistre :
Délai fixé par la police d'assurance et à l'expiration duquel le sinistre est considéré comme constitué. Ce délai varie en fonction du fait générateur de sinistre et du type de police.

Demande d'intervention :
Lors d'un impayé, demande formelle d'un Assuré à la CAGEX pour que celle-ci intervienne immédiatement auprès de l'acheteur défaillant.

Dépassement temporaire d'une option :
Autorisation temporaire de dépassement du découvert préalablement agréé par la CAGEX sur un acheteur donné.

Dépenses locales :
Dépenses connexes à l'opération d'exportation (travaux de génie civil ou de montage) réalisées dans le pays de l'acheteur. Les modalités de garantie et de financement de ces dépenses diffèrent selon les pays.

Fait générateurs de sinistre :
Situations ou événements mettant en jeu la garantie et énumérés dans chaque police.

Insolvabilité :
Incapacité juridiquement constatée du débiteur de faire face à ses engagements ou situation de fait amenant à conclure qu'un paiement, même partiel, est improbable.

Limite de décaissement :
Indemnité maximale que la CAGEX peut être amenée à verser à un Assuré au titre du risque commercial garanti dans le cadre d'une police globale risques commercial et politique. Cette indemnité est déterminée en fonction du montant des primes commerciales payées par celui-ci au cours de l'exercice d'assurance.

Mandat contentieux :
Pouvoir dont dispose la CAGEX, aux terme des polices, d'exercer, en cas de menace de sinistre, au lieu et place de l'Assuré, tous les droits et obligations de ce dernier découlant du contrat garanti.

Matériel d'entreprise :
Matériel exporté temporairement pour la réalisation d'un contrat de travaux ou de services. Sa garantie peut faire l'objet d'une police particulière en annexe à une police individuelle d'assurance crédit.

Monnaie de compte :
Monnaie dans laquelle est libellé un contrat d'exportation.

Monnaie de paiement :
Monnaie dans laquelle est payé un contrat d'exportation.

Moratoire (Accord de) :

Accord passé entre les autorités financières du pays débiteur et les autorités financières ou l'organisme de l'assurance crédit du pays créancier comportant l'octroi au premier de facilités de paiement sous forme d'un rééchelonnement des dettes commerciales contractées par ses ressortissants.

Non-dénommés (Clause clients) :

Clause qui peut être incluse dans les polices globales risques commercial et politique, qui permet à l'Assuré de bénéficier de la garantie pour des ventes à ses acheteurs privés sans avoir à établir des demandes d'agrément. cette garantie s'exerce sous certaines conditions et, normalement, dans la limite d'un découvert maximal par acheteur, fixé par la police.

Point de départ du crédit :

Date à partir de laquelle court le délai de remboursement du crédit consenti à l'acheteur. En règle générale, ce point de départ est fixé :

- pour les biens d'équipement légers, à la date de l'expédition et/ou de la facturation,
- pour les fournitures plus complexes, à la fin des prestations de l'exportateur.

Première vente (clause de) :

Clause spécifique, aux polices globales risques commercial et politique, qui permet à l'Assuré de bénéficier, sous certaines conditions, d'une garantie minimale pour des expéditions à de nouveaux clients non encore agréés par la CAGEX.

Quotité garantie :

Pourcentage à hauteur duquel le risque est couvert par la CAGEX. Il s'agit là d'un principe général consistant à laisser à la charge de l'Assuré une fraction du risque pour l'intéresser à la bonne fin de l'opération d'exportation.

Risque de catastrophe :

On désigne par risque de change le risque de variation d'une devise étrangère par rapport au dinar algérien qui peut affecter un contrat commercial.

Risque commercial :

Le risque commercial résulte de la détérioration de la situation financière de l'acheteur privé. Il se définit par l'insolvabilité de l'acheteur ou sa carence pure et simple.

Risque de crédit :

Le risque de crédit se définit par l'impossibilité pour l'Assuré, en raison de la survenance d'un fait générateur de sinistre, de recouvrer tout ou partie de sa créance.

Risque de fabrication :

Le risque de fabrication se réalise en cas d'interruption de l'exécution des obligations contractuelles de l'Assuré pendant une période de 6 mois et si cette interruption résulte directement et exclusivement de la survenance d'un fait générateur de sinistre.

Risque de non-transfert :

On désigne par risque de non transfert celui qui résulte d'un événement survenant hors d'Algérie ou d'une décision d'autorités étrangères empêchant ou retardant le transfert des fonds versés par le débiteur dans une banque locale.

Risque politique :

On désigne par risque politique celui qui résulte d'un fait politique proprement dit, c'est à dire une guerre, une révolution ou une émeute, un acte ou une décision gouvernementale faisant obstacle à l'exécution du contrat.
La carence pure et simple d'un acheteur public est assimilée à un risque politique.
De même, la garantie du risque politique au sens large inclut le risque de catastrophe et le risque de non transfert.

Risque sur pays tiers :

Risque résultant de la survenance d'un événement politique ou de catastrophe dans un pays autre que celui du vendeur ou de l'acheteur et empêchant l'exécution normale du contrat garanti en faisant obstacle au recouvrement des sommes dues par le débiteur.

révolution ou une émeute, un acte ou une décision gouvernementale faisant obstacle à l'exécution du contrat. La carence pure et simple d'un acheteur public est assimilée à un risque politique.
De même, la garantie du risque politique au sens large inclut le risque de catastrophe et le risque de non transfert.

Risque sur pays tiers :

Risque résultant de la survenance d'un événement politique ou de catastrophe dans un pays autre que celui du vendeur ou de l'acheteur et empêchant l'exécution normale du contrat garanti en faisant obstacle au recouvrement des sommes dues par le débiteur.

Subrogation :

Mécanisme juridique par lequel une personne ayant payé une autre personne titulaire d'un droit de créance, bénéficie, du fait de ce paiement, de droits, actions et privilèges de ce créancier à l'encontre de son débiteur. La subrogation peut être conventionnelle ou, comme c'est le cas pour la CAGEX, légale.

Sûreté :

Garantie de paiement accordée à un créancier par son débiteur. Les sûretés peuvent être personnelles. Dans ce cas, elles consistent en un engagement pris par un tiers de payer le créancier au lieu et place du débiteur défaillant (aval, caution). Les sûretés peuvent également être réelles.
Le créancier dispose, dans ce cas, de certains droits sur les biens du débiteur qui lui permettront, en cas de défaut de ce dernier, soit de faire vendre les biens et de se payer sur le produit de leur revente, soit de reprendre les biens.

ملحق رقم 04 : الإعتماد المستندي

"كـــيفية فتح إعتمـــاد مستندي"

يتقدم العميل وهو صاحب شركة X إلى بنك ترست بالوثائق المطلوبة وهـــي:

أولا: فاتورة شكلية[2]: ومتضمنة ما يلي:

-اسم المصدر -عنوان المصدر

-اسم المستورد -عنوان المستورد

-بنك المستورد -رقم الفاتورة

-تاريخ الفاتورة بالوحدة، إجمالي

-كيفية الشحن والنقل incoterm

-البلد الأصلي -مكان الشحن

-مكان التفريغ -بنك المصدر

-رقم البنك المصدر وعنوانه -طريقة أو نوع الدفع

1 مذكرة: النظام القانوني للتأمين على القرض الإستثماري في الجزائر

ثانيا: طلب فتح ملف التوطين: يقوم المستورد بتقديم طلب فتح ملف توطين على مستوى الوكالة، ويجب أن يكون هذا الطلب موقعا من قبل المستورد، كما ينبغي أن يشمل هذا الطلب كل المعلومات والبيانات التاليه :

والجدول الموالي يوضح المعلومات المطلوبة :

اسم المستورد X ، ورقم حسابه في بنك محل التوطين	02900603220018281111
اسم المصدر Y، رقم حسابه في بنك الابلاغ أو التعزيز	ES0621008621110200000
اسم البنك فاتح الاعتماد وعنوانه،	TRUST BANK BATNA, LOTISSEMENT DJROUDIB BATNA
اسم بنك الاشعار أو التعزيز، ورقم حسابه، وعنوانه	CAIXA BANK (271), AVDA, HERMANOS BOU, 13 12003 CASTELLON (ESPANA)
البيانات الخاصة بالبضاعة المستوردة	
ثمن البضاعة بالعملة الصعبة	€ 111.202.86
ميناء الشحن، ميناء التفريغ	ميناء الشحن اسبانيا، ميناء التفريغ عنابة
تاريخ الفاتورة الشكلية	2013/12/23
مدة الاعتماد	21 يوم بعد شحن البضاعة في ميناء الشحن

نوع الاعتماد المستندي	غير قابل للإلغاء ومعزز
أصل البضاعة المستوردة	مواد البناء CARREAUX CERAMIQUE
طريقة نقل (INCOTERM)	CFR
التعريفة الجمركية	69089000

وبعد أن يقدم العميل هاتين الوثيقتين (الفاتورة الشكلية، وطلب فتح الاعتماد المستندي)

تقوم الوكالة (بنك ترست) بدراسة شاملة للملف، توصل إلى القرار النهائي وهو قبول الطلب، إذا كانت هذه البضاعة مستوردة من أجل الاستهلاك فالمستورد تفرض عليه غرامة مقدرة بـ 10.000 دج

3

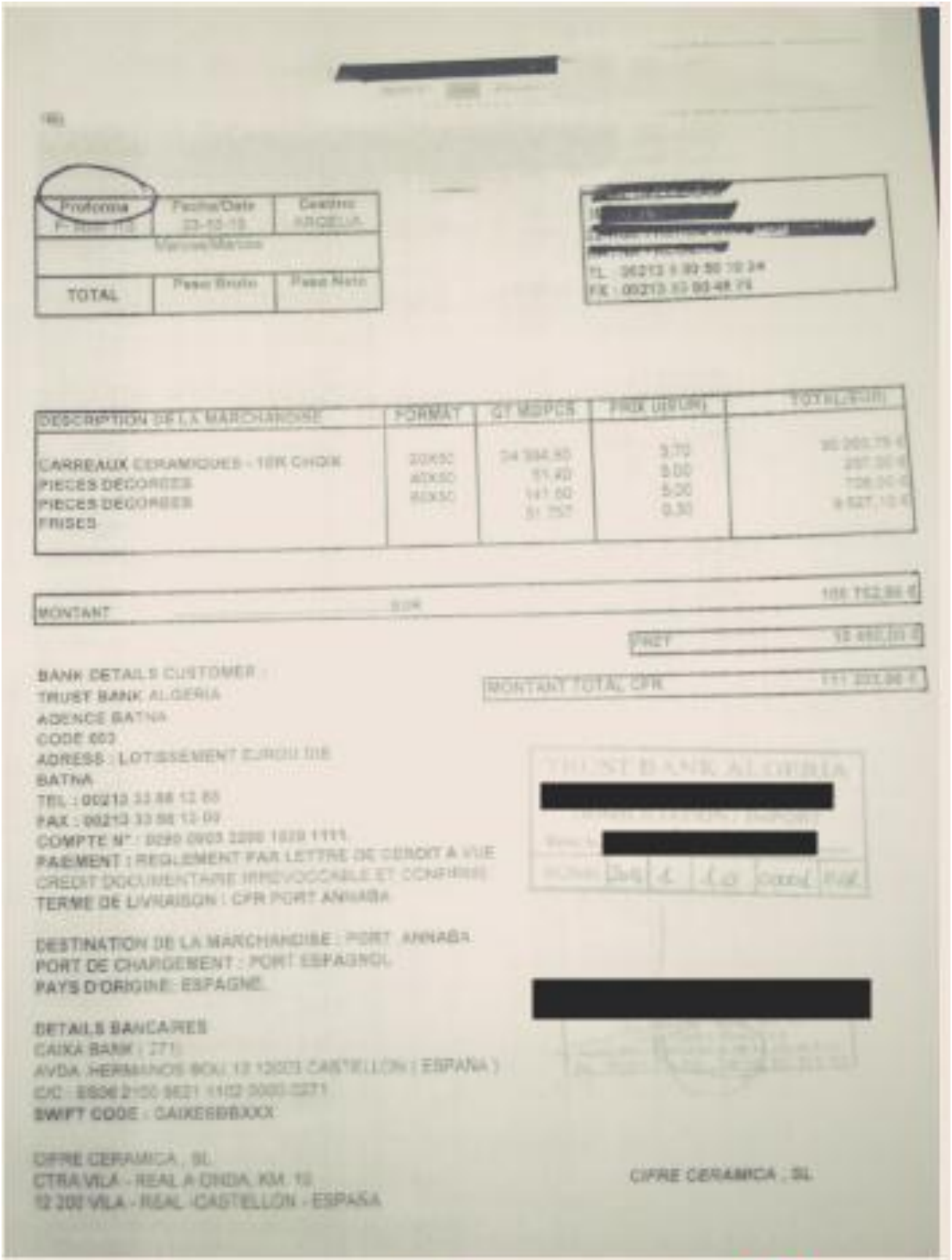

Proforma | Fecha/Date | Cestino
TOTAL | Peso Bruto | Peso Neto

DESCRIPTION DE LA MARCHANDISE	FORMAT	QT M2/PCS	PRIX U/EUR	TOTAL/EUR
CARREAUX CERAMIQUES - 1ER CHOIX	20X50	24 994,80	3,70	92 503,76 €
PIECES DECOREES	40X50	51,40	5,00	257,00 €
PIECES DECOREES	60X50	141,60	5,00	708,00 €
FRISES		51,757	0,30	9 527,10 €

MONTANT EUR 105 752,86 €

PAIEMENT 10 550,00 €

MONTANT TOTAL CFR 111 202,86 €

BANK DETAILS CUSTOMER :
TRUST BANK ALGERIA
AGENCE BATNA
CODE 003
ADRESS : LOTISSEMENT DJROU DIB
BATNA
TEL : 00213 33 86 12 85
FAX : 00213 33 86 12 09
COMPTE N° : 0260 0003 3200 1020 1111
PAIEMENT : REGLEMENT PAR LETTRE DE CREDIT A VUE
CREDIT DOCUMENTAIRE IRREVOCABLE ET CONFIRME
TERME DE LIVRAISON : CFR PORT ANNABA

DESTINATION DE LA MARCHANDISE : PORT ANNABA
PORT DE CHARGEMENT : PORT ESPAGNOL
PAYS D'ORIGINE : ESPAGNE

DETAILS BANCAIRES
CAIXA BANK : 271
AVDA HERMANOS BOU 12 12003 CASTELLON (ESPAÑA)
C/C : ES06 2100 9621 1102 0005 0271
SWIFT CODE : CAIXESBBXXX

CIFRE CERAMICA , SL
CTRA VILA - REAL A ONDA, KM. 10
12 200 VILA - REAL (CASTELLON - ESPAÑA

CIFRE CERAMICA , SL

طلب فتح اعتماد مستندي

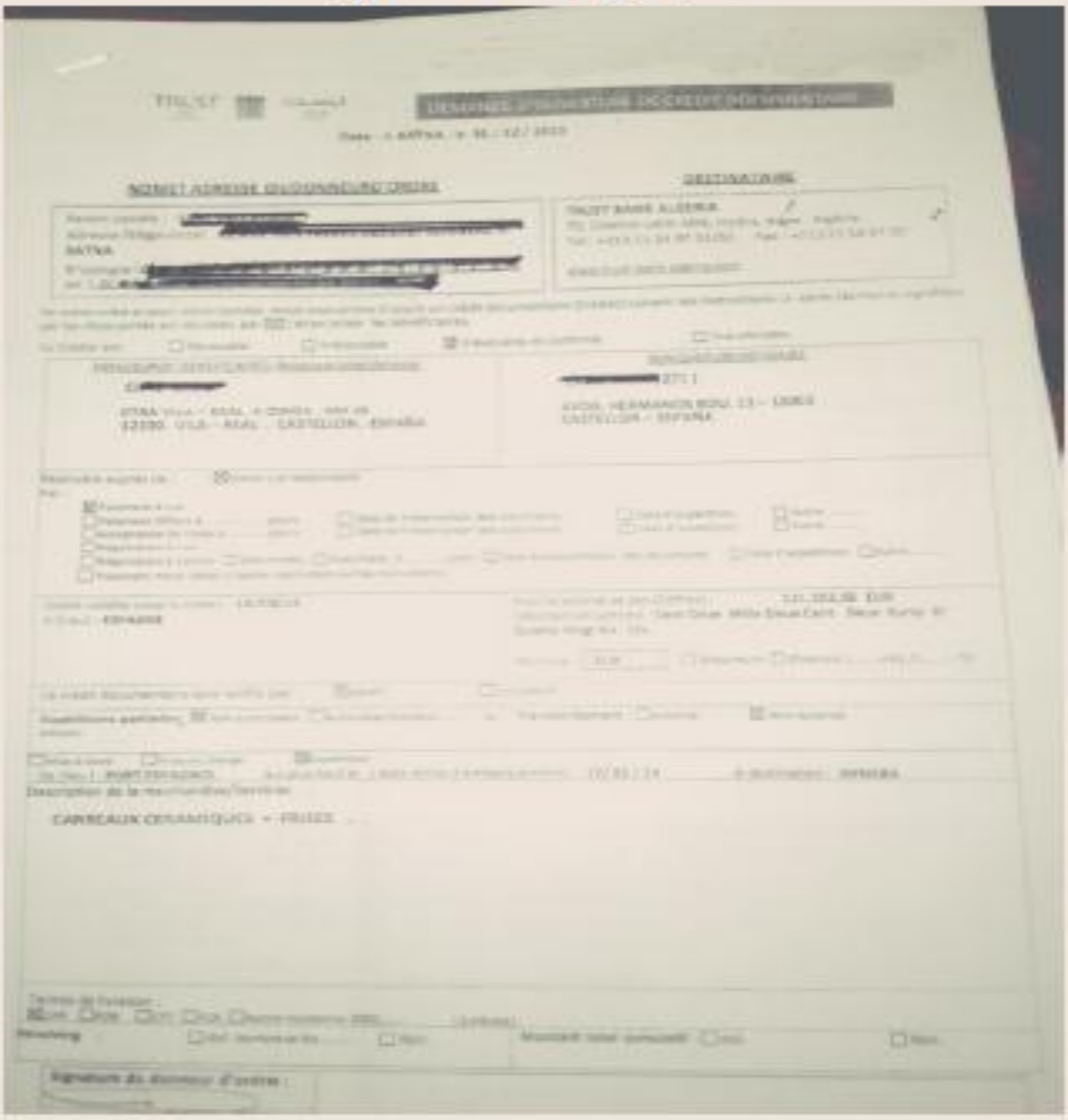

CARREAUX CERAMIQUES - FRISES

5 مذكرة: النظام القانوني للتأمين على القرض الإستثماري في الجزائر

طلب توطين

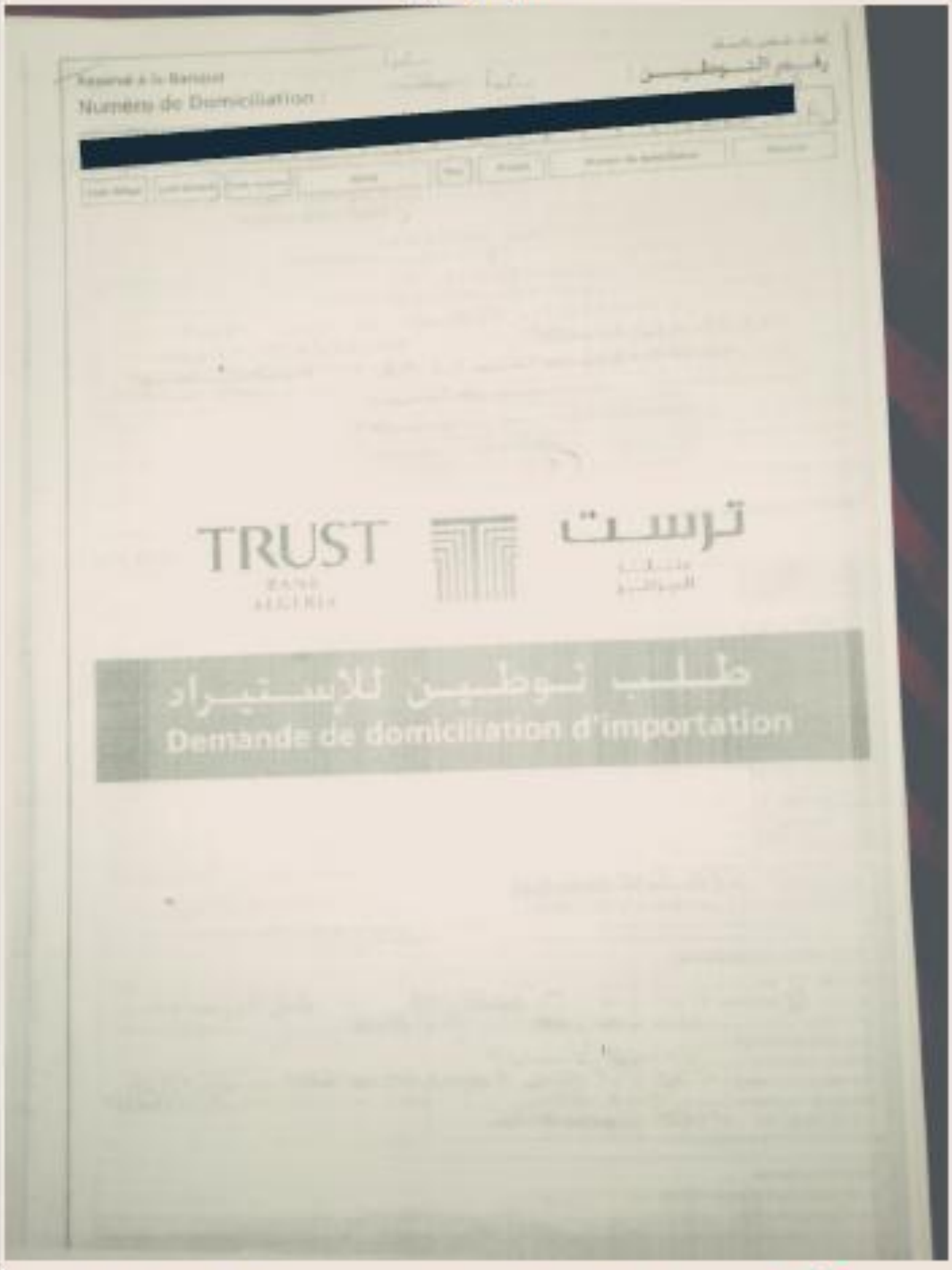

6 مذكرة : النظام القانوني للتأمين على القرض الاستثماري

ضريبة التوطين

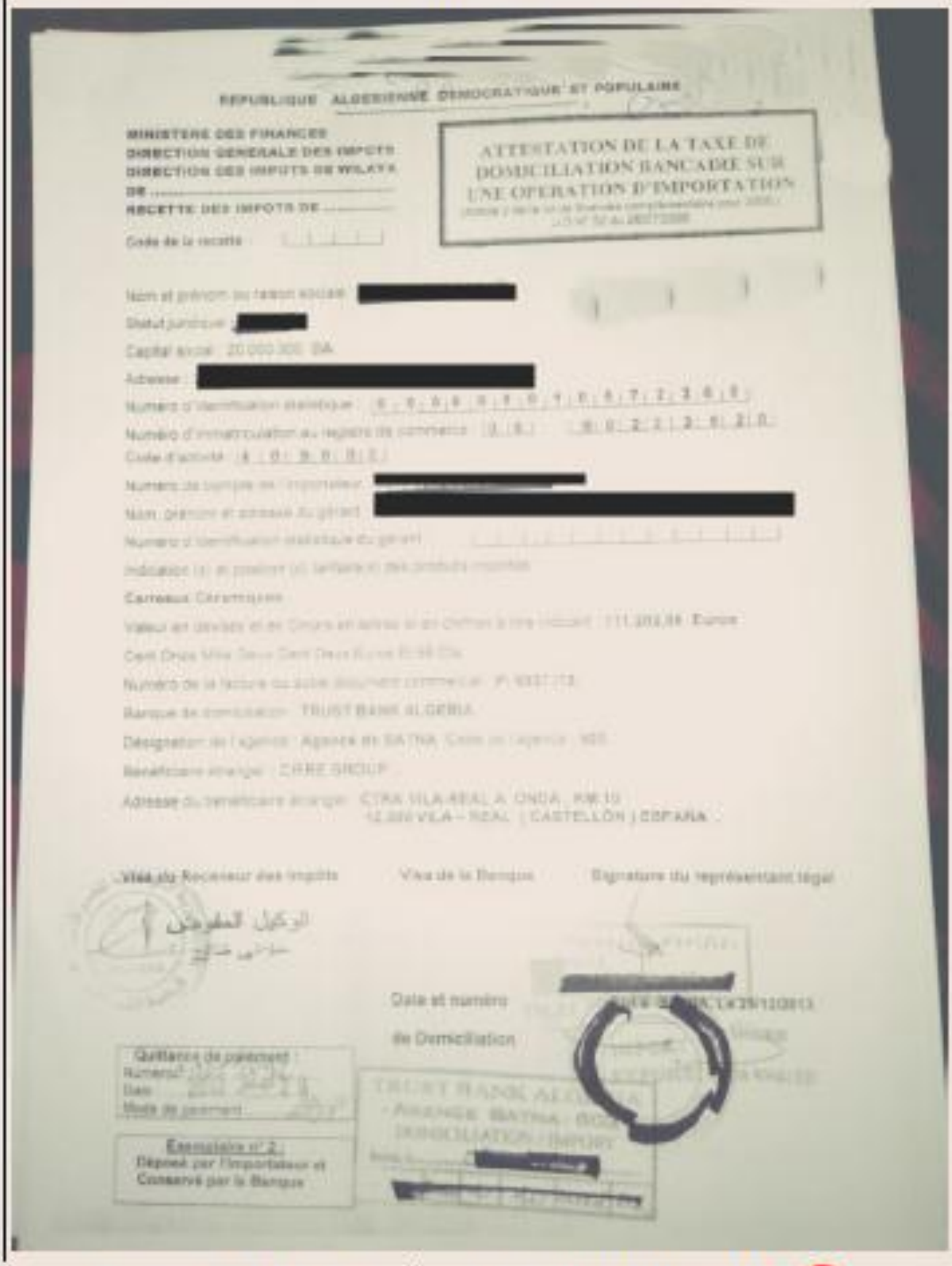

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA DE .....
RECETTE DES IMPOTS DE .....

Code de la recette : [ ] [ ] [ ] [ ]

ATTESTATION DE LA TAXE DE DOMICILIATION BANCAIRE SUR UNE OPERATION D'IMPORTATION

Nom et prénom ou raison sociale : [redacted]
Statut juridique : [redacted]
Capital social : 20 000 000 DA
Adresse : [redacted]
Numéro d'identification statistique : 0 0 0 9 0 1 0 4 0 4 7 2 3 6 0
Numéro d'immatriculation au registre de commerce : 1 6 / 0 0 2 2 3 5 2 0
Code d'activité : 4 0 9 0 0 0
Numéro de compte de l'importateur : [redacted]
Nom, prénom et adresse du gérant : [redacted]
Numéro d'identification statistique du gérant : [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ]
Indication (s) et position (s) tarifaire et des produits importés :
Carreaux Céramiques
Valeur en devises et en Dinars en lettres et en chiffres à titre indicatif : 111 201,00 Euros
Cent Onze Mille Deux Cent Deux Euros 0,00 Cts
Numéro de la facture ou autre document commercial : P/ 0037 /13
Banque de domiciliation : TRUST BANK ALGERIA
Désignation de l'agence : Agence de BATNA Code de l'agence : 005
Bénéficiaire étranger : CERE GROUP
Adresse du bénéficiaire étranger : CTRA VILA-REAL A ONDA KM 10
12 200 VILA – REAL (CASTELLÓN) ESPAÑA

Visa du Receveur des Impôts | Visa de la Banque | Signature du représentant légal

الوكيل المفوض

Date et numéro de Domiciliation : [redacted]

Quittance de paiement
Numéro : [redacted]
Date : [redacted]
Mode de paiement : [redacted]

Exemplaire n° 2 :
Déposé par l'importateur et Conservé par la Banque

TRUST BANK ALGERIA - AGENCE BATNA - DOMICILIATION IMPORT

7 مذكرة : النظام القانوني للتأمين على القرض الاستثماري

ملحق رقم05 : شركة التأمين وضمان القرض للاستثماري

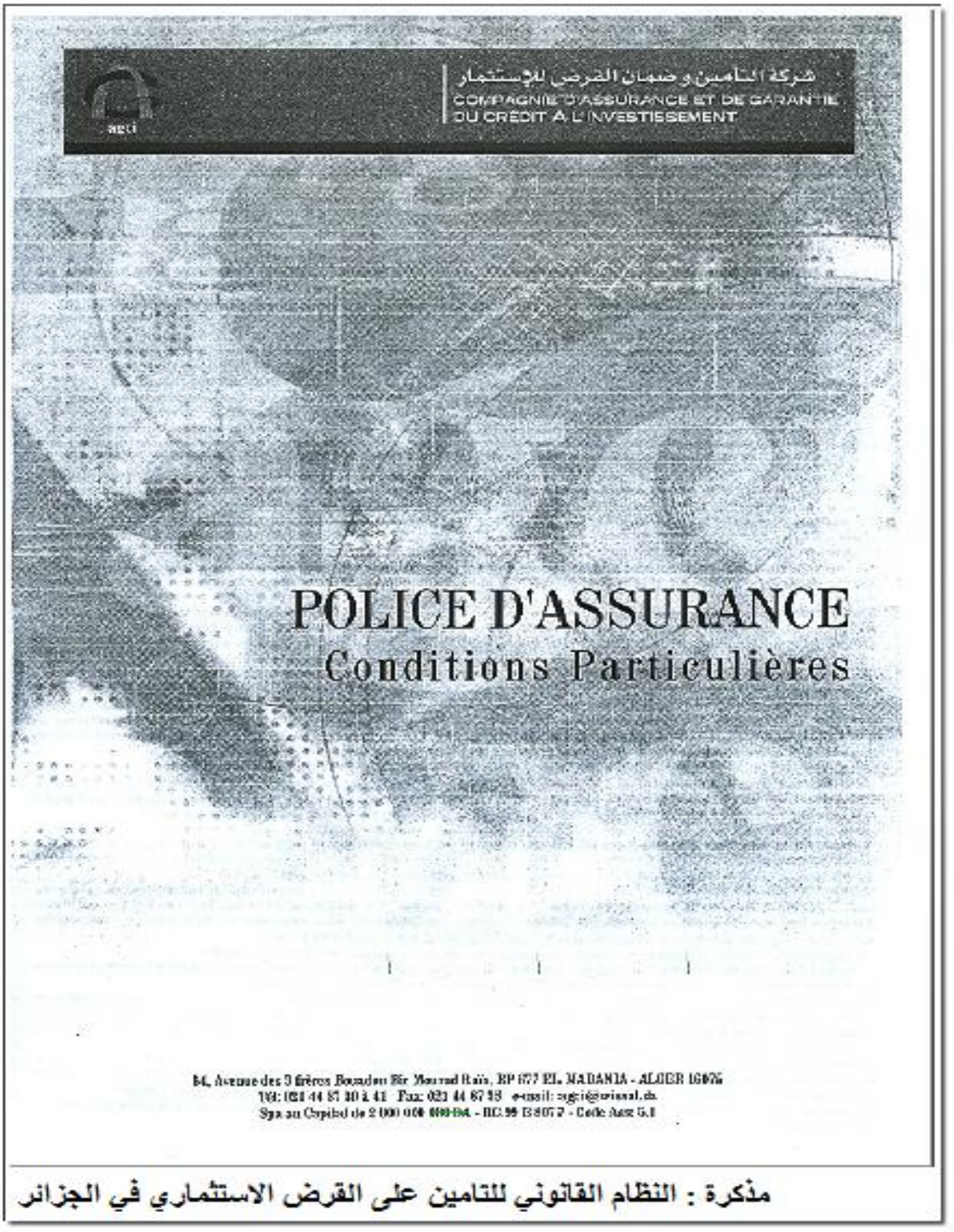

مذكرة : النظام القانوني للتامين على القرض الاستثماري في الجزائر

CONDITIONS PARTICULIERES

POLICE D'ASSURANCE - CREDIT A L'INVESTISSEMENT

PREAMBULE

La présente police d'assurance, dont les annexes font partie intégrante, définit les conditions particulières dans lesquelles l'agei apporte sa garantie à des opérations de crédit consenti par la Banque dans le cadre de ses procédures en vigueur, destinées au financement d'investissements matériels réalisés par la petite et moyenne entreprise (PME) en Algérie.

Article 1 : Définitions

Dans les conditions particulières ci-dessous, il faut entendre :

- Par "la Banque" : l'établissement qui consent le crédit, objet de la garantie de l'agei;
- Par "l'agei" : l'Assureur;
- Par "l'Entreprise" : la personne morale ou physique bénéficiaire du crédit;
- Par "le Crédit" : le prêt, octroyé par la Banque et garanti par l'agei;

Article 2 : Objet de la garantie

La garantie agei couvre les pertes de créances que la Banque peut subir par suite de l'insolvabilité de l'Entreprise bénéficiaire d'un crédit d'investissement matériel ou d'un crédit d'exploitation accompagnant un crédit d'investissement déjà garanti.

Article 3 : Nature des opérations garanties

L'agei garantit les crédits d'investissement et/ou les crédits d'exploitation accordés par la Banque à l'Entreprise, destinés à financer la création, le développement, la réhabilitation, le renouvellement, l'extension, le renforcement des capitaux permanents et la reprise des PME-PMI en Algérie

Article 4 : Exclusions

Sont exclus de la garantie agei, les crédits d'investissement consentis aux Entreprises qui au moment de la souscription de la police d'assurance :

4.1- Ont bénéficié d'une prorogation d'échéance;

4.2- Etaient insolvables à la date de la signature du contrat de prêt.

4.3- Ont bénéficié d'un crédit n'ayant pas fait l'objet d'une prise de sûretés minimales.

En dehors de ces exclusions, la Banque s'engage à ne soustraire à l'agei aucune des opérations de crédit visées par les présentes conditions particulières.

Article 5 : Conditions de la garantie

5.1- Ne peuvent prétendre à la garantie de l'agei que les établissements de crédit. Cette garantie ne peut en aucun cas être invoquée par les tiers, notamment par l'Entreprise et ses garants pour contester tout ou partie de leur dette.

5.2- La garantie de l'agei est soumise :

- aux modalités et conditions reprises dans le contrat de prêt accordé par la Banque à l'Entreprise.
- aux conditions générales et aux conditions particulières stipulées par le contrat de garantie.

5.3- La Banque tient informée l'agei de toute modification des conditions de remboursement du crédit.

5.4- Seuls bénéficient de la garantie de l'agei, les crédits d'investissement et/ou d'exploitation accordés à la PME et répondant aux critères d'éligibilité de la Banque et de l'agei.

5.5- La garantie ne bénéficie qu'à la Banque.

Article 6 : Quotité couverte

6.1- Taux de couverture

La garantie agei couvre :

> 60 % de l'encours (principal + intérêt) du crédit consenti par la Banque dans le cas d'une délégation de décision.

> 50 % à 70 % pour les dossiers soumis à l'arbitrage de l'agei au cas par cas. Il s'agit de taux de couverture qui peuvent être modulés sur décision conjointe de la Banque et de l'agei.

6.2- Limites des encours garantis.

L'encours de crédits, susceptible de bénéficier de la garantie agei est limité au maximum à :

> 50 millions de dinars par Entreprise pour les crédits octroyés avec délégation de décision.

>100 millions de dinars pour les crédits garantis au cas par cas.

Article 7 : Mise en place et date d'effet de la garantie

La Banque informe l'agei de tous les crédits d'investissement accordés. Elle renseigne, pour chacun d'eux, la fiche de présentation jointe à l'annexe 1 des présentes conditions particulières.

Pour les crédits garantis dans le cadre d'une délégation de décision, la garantie prend effet à la date de leur mise en place, l'agei étant informée dans un délai de quinze (15) jours suivant cette date.

Pour les crédits soumis à l'accord préalable, l'agei s'engage à faire connaître ses décisions dans un délai de quinze (15) jours suivant la date de réception de la demande de garantie :

1- en cas d'accord, la garantie prend effet au jour de réception de cette demande par l'agei;

2- en cas de refus, la décision est notifiée à la Banque.

Article 8 : Suivi des engagements

Dans la première quinzaine de chaque mois, la Banque adresse à l'agei la liste des crédits garantis au titre de la convention de partenariat ayant enregistré tout événement susceptible de modifier les conditions de la garantie, conformément à l'article13 ci-après. Cette liste devra préciser, en outre, les opérations pour lesquelles un impayé a été enregistré, régularisé ou dont l'échéance a été prorogée.

Article 9 : Durée de la garantie

La garantie agei court depuis la mise en place du crédit jusqu'à l'amortissement définitif du crédit.

Article 10 : Durée du crédit

La garantie agei couvre les crédits d'investissement dont les délais de remboursement ne dépassent pas sept (07) ans, période de différé incluse. Cette période est portée à 10 ans pour les opérations de crédit-bail. Tout dépassement de cette limite, sans l'accord exprès de l'agei, reste à la charge exclusive de la Banque.

Article 11 : Prorogation d'échéance

La Banque peut, sans autorisation préalable de l'agei, consentir à l'Entreprise, qui en fait la demande, une première prorogation d'échéance d'une durée maximale de six (06) mois.

Article 12 : Primes

En contrepartie de la garantie que l'agei lui accorde, la Banque s'engage, à la souscription, à payer à celle-ci, une prime (frais et taxes inclus.)

12.1 - Le montant de la prime est égal au produit résultant de l'assiette de prime (encours restant dû en principal et en intérêts) par le taux définitif arrêté par application du tarif agei, en fonction des spécificités du crédit à garantir.

12.2 - Les primes sont dues par la Banque.

12.3 - Les primes dues à l'agei sont perçues selon l'échéancier adressé par la Banque et à terme d'avance.

12.4 - Le défaut de paiement des primes dues et échues entraine de plein droit la suspension de la garantie après une mise en demeure restée infructueuse. Sa remise en vigueur ne peut intervenir que le lendemain du jour où la prime, arriérée due, aura été payée.

Dix jours après la date de suspension de la garantie, l'agei est en droit de résilier la police d'assurance. En cas de résiliation, la portion de prime afférente à la période garantie, reste due à l'agei.

12.5 - Les primes perçues par l'agei lui restent acquises quelle que soit l'issue du crédit.

Article 13 : Informations de l'agei

Pendant toute la durée de la garantie, la Banque informera l'agei des événements suivants dans un délai d'un mois, du jour où elle en a eu connaissance :

13.1- De toute anomalie dans l'utilisation ou l'amortissement du crédit, notamment le défaut de paiement à bonne date d'une échéance, en principal, intérêts ou accessoires.

13.2- Du non-respect par l'Entreprise d'une condition du prêt non préalable à la mise en place du crédit.

13.3- De tous faits susceptibles d'entraîner la résiliation du crédit, notamment ceux de nature à modifier de façon significative la structure financière de l'Entreprise bénéficiaire du crédit.

13.4- De l'ouverture de toute procédure judiciaire destinée au traitement des difficultés de l'Entreprise, notamment la nomination d'un administrateur judiciaire ou d'un liquidateur.

A la demande de l'agei, la Banque lui communiquera les informations utiles justifiant l'utilisation du crédit objet de la garantie. Lorsque l'agei est informée d'un des événements énumérés ci-dessus, elle se concerte avec la Banque pour décider du sort du crédit et de la garantie.

Article 14 : Mise en jeu de la garantie

14.1- La garantie de l'agei est mise en jeu dans les conditions prévues à l'article 1 des conditions générales, notamment :

- si l'entreprise n'a pas respecté les conditions contractuelles du crédit, dès la notification à l'Entreprise de la résiliation du crédit décidée d'un commun accord entre la Banque et l'agei;
- si l'entreprise fait l'objet d'une procédure collective, dès le prononcé du jugement de redressement ou de liquidation judiciaire.

14.2- Dans les six (06) mois suivant la date de mise en jeu de la garantie, la Banque justifiera auprès de l'agei le respect des conditions particulières de la présente police d'assurance et lui communiquera les éléments d'informations suivants :

- le nom de l'Entreprise;
- les références de la Banque relatives aux crédits concernés;
- le contrat de prêt et le tableau d'amortissement;
- l'encours du capital restant dû à la date de l'événement générateur de la mise en jeu de la garantie;
- la lettre de déchéance du terme ou la déclaration de créance.

Article 15 : Délai de mise en jeu de la garantie

En cas de survenance d'un des événements permettant la mise en jeu de la garantie, la Banque informera l'agei, au plus tard dans un délai d'un mois de la constatation de l'événement ou d'une échéance impayée. Passé ce délai, aucun intérêt n'est garanti par l'agei entre la date de l'échéance impayée et la mise en jeu éventuelle de sa garantie. Après un délai d'un an, à compter de la défaillance de l'Entreprise, la Banque qui n'a pas mis en jeu la garantie est réputée de plein droit y avoir renoncé et l'agei est définitivement déchargée de ses obligations à son égard.

Article 16 : Délai de la franchise de mise en jeu de la garantie

La garantie ne pourra être mise en jeu si le dépôt de bilan de l'Entreprise ou la déchéance du terme intervient dans un délai inférieur à neuf (09) mois, à compter de la date d'effet de la garantie.

Article 17 : Quotité indemnisable

Dans le cas des crédits consentis sur délégation de décision, l'indemnisation portera sur la moitié du montant du capital restant dû à la date de la survenance de l'impayé, et les intérêts contractuels dus à cette date. Dans le cas des crédits soumis à l'arbitrage de l'agei au cas par cas, l'indemnisation portera sur la quotité déjà arrêtée d'un commun accord entre la Banque et l'agei, et ce, dans une fourchette de 50% à 70% maximum, du montant du capital restant dû à la date de la survenance de l'impayé, et les intérêts contractuels dus à cette date. La durée de référence, nécessaire au décompte des intérêts, ne peut dépasser celle fixée par l'échéancier de remboursement.

Article 18 : Recouvrement de la créance et réalisation des sûretés

18.1 - La Banque prend toutes les mesures utiles pour conserver sa créance. Elle exerce les diligences nécessaires en vue du recouvrement de la totalité de la créance due.

18.2 - La Banque tient informée l'agei du déroulement de la procédure et lui adresse un état périodique des recouvrements obtenus.

18.3 - La réalisation des sûretés prises ou mises en jeu à l'occasion du crédit bénéficie à la Banque et à l'agei au prorata de leur part du risque.

18.4 - Toutes les sommes recouvrées à la suite des poursuites engagées pour le recouvrement de la créance garantie, viennent en déduction de cette créance.

18.5 - En aucun cas, la Banque ne peut transiger, abandonner une partie de sa créance, restructurer la dette du débiteur ou consentir des délais sans l'accord préalable de l'agei.

Article 19 : Règlement de la perte finale par l'agei

Lorsqu'il est constaté, en accord avec l'agei, que toutes les poursuites utiles ont été épuisées pour recouvrer sa créance, la Banque justifie du respect des conditions générales d'intervention du prêt et de la convention du partenariat.

Le règlement de la part garantie en perte finale s'effectue sur production des documents suivants :

- les extraits d'annonce légale de dissolution ou de la liquidation judiciaire de l'Entreprise
- les actes juridiques de la procédure contentieuse
- le certificat d'irrecouvrabilité et tout document relatif à la solvabilité du débiteur et de ses garants,
- les justificatifs des sûretés et des garanties recueillies,
- la copie du bilan arrêté à la date de l'insolvabilité.

Durant l'exercice des poursuites de recouvrement, et à compter de la mise en jeu de la garantie et dans la limite de la durée du crédit restant à courir, l'agei verse à la Banque, après le délai de carence, une avance de trésorerie de 30 % du montant de l'indemnité due.

Cette avance est remboursée à l'agei à due concurrence en cas de recouvrement de la créance due. Lorsqu'il est constaté, d'un commun accord, que tous les recours ont été épuisés, l'agei règle alors la perte finale proportionnellement à la quotité couverte.

Article 20 : Délai de carence

Conformément à l'article 1-B des conditions générales de la police d'assurance, le délai de carence est fixé à six (06) mois.

Article 21 : Disposition particulière

Les présentes conditions particulières priment sur les conditions générales à chaque fois qu'elles y dérogent.

Article 22 : Délai de prescription

Le délai de prescription pour toutes actions de la Banque ou de l'agei, nées de la présente police d'assurance, est de trois (03) années à partir de la date de l'événement qui leur a donné naissance (cf. article 27 de l'ordonnance 95-07 du 25 janvier 1995 relative aux assurances).

Article 23 : Adhésion des parties

L'utilisation du crédit garanti implique l'acceptation par les parties des conditions générales et des conditions particulières de la présente police d'assurance.

Article 24 : Effet et durée du contrat.

Le présent contrat prend effet à la date de sa signature par les deux parties, il se renouvellera d'année en année par tacite reconduction à charge par l'une ou l'autre des parties à le résilier à l'échéance moyennant un préavis de trois (03) mois.

Article 25 : Litiges

Les litiges ou différends qui pourraient intervenir entre la Banque et l'agei à l'occasion de la présente police seraient traités autant que possible par voie amiable ou par appel à un arbitrage désigné d'un commun accord.

A défaut, les litiges ou différends seraient de la compétence du tribunal de la circonscription duquel la police d'assurance a été conclue.

Pour la Banque Pour l'agei

FICHE DE PRESENTATION DU CREDIT A GARANTIR

Annexe I des Conditions Particulières

Cadre réservé à l'ageI

I. IDENTIFICATION DE L'ETABLISSEMENT PRESENTATEUR

Code Banque : ⌊_⌊_⌊_⌋ Etablissement de crédit présentateur : .....
Code Succursale : ⌊_⌊_⌊_⌋ Désignation Succursale : .....
Code Agence : ⌊_⌊_⌊_⌋ Désignation Agence : .....

II. IDENTIFICATION DE L'EMPRUNTEUR

Raison sociale : .....
Forme juridique : ⌊_⌊_⌊_⌊_⌋
Capital social : ..... DA

Date de Création : ⌊_⌊_⌊_⌊_⌊_⌋
Adresse : .....
.....
.....
Tél/Fax : .....
Activité principale : .....
Effectif : ⌊_⌊_⌊_⌋

Situation dettes fiscales et parafiscales : ☐ Assainie ☐ Non assainie
(Cocher la mention correspondante)

III. IDENTIFICATION DU CREDIT A GARANTIR

Date de la décision d'octroi du crédit : ⌊_⌊_⌊_⌊_⌊_⌋

1- Nature du projet d'investissement : ☐ Création ☐ Développement
(Mettre une croix dans la case correspondante)

Coût total du projet MDA	Montant du CMT MDA	Apports emprunteur MDA	Date de lancement production	Nombre d'emplois à créer

2. Dans tous les cas (création et/ou développement)

Unité : MDA

Rubriques	N+1	N+2	N+3
ACTIF TOTAL			
ACTIF CYCLIQUE			
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAUX PERMANENTS			
FRAIS DE GESTION			
RESULTAT D'EXPLOITATION			
CHIFFRE D'AFFAIRES (HT)			
DISPONIBILITES			
DETTES A LONG TERME			
DETTES A COURT TERME			
FONDS DE ROULEMENT			
BESOINS FONDS ROULEMENT			
VALEUR AJOUTEE			
RESULTAT NET			
MOUVEMENT CONTIE			

L'assuré reconnait avoir pris connaissance des conditions générales et des conditions particulières de l'assurance - crédit agel et certifie, sous sa signature, que les déclarations qui ont servi de base à l'établissement de la présente fiche sont sincères et véritables. En conséquence, elle fera partie intégrante du contrat de garantie du crédit à l'investissement.

POUR LA BANQUE
Signature et cachet :

2. Nature des sûretés recueillies :

	Désignation	Valeur en MDA	Date d'effet	Date d'expiration
1				
2				
3				
4				
5				

3. Nature des sûretés à recueillir :

	Désignation	Valeur en MDA	Date d'effet	Date d'expiration
1				
2				
3				
4				
5				

IV. CRITERES FINANCIERS

1. Dans le cas d'un développement :

Unité: MDA

Rubriques	N-3	N-2	N-1
ACTIF TOTAL			
ACTIF CYCLIQUE			
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAUX PERMANENTS			
FRAIS DE GESTION			
RESULTAT D'EXPLOITATION			
CHIFFRE D'AFFAIRES (HT)			
DISPONIBILITES			
DETTES A LONG TERME			
DETTES A COURT TERME			
FONDS DE ROULEMENT			
BESOINS. FONDS ROULEMENT			
VALEUR AJOUTEE			
RESULTAT NET			
MOUVEMENT CONTIE			

ملحق رقم 06 : قانون البرية الفرنسي الصادر سنة 1930

8° Fw
134
(1024, 1955)

JOURNAL OFFICIEL
DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE

ASSURANCES TERRESTRES

Loi du 13 juillet 1930
relative au contrat d'assurance.

L. 111-1 ↬

Les titres Ier, II et III du présent livre ne concernent que les assurances terrestres. A l'exception des articles *L. 111-6*, *L. 112-2*, *L. 112-4*, *L. 112-7* et *L. 113-4-1*, ils ne sont applicables ni aux contrats d'assurance régis par le titre VII du présent livre ni aux opérations d'assurance crédit ; les opérations de réassurance conclues entre assureurs et réassureurs sont exclues de leur champ d'application.

Il n'est pas dérogé aux dispositions des lois et règlements relatifs aux sociétés à forme tontinière ; aux assurances contractées par les chefs d'entreprise, à raison de la responsabilité des accidents de travail survenus à leurs ouvriers et employés ; aux sociétés ou caisses d'assurances et de réassurances mutuelles agricoles.

PARIS
IMPRIMERIE DES JOURNAUX OFFICIELS
31, Quai Voltaire, 31

N° 1027 1955

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

ملحق رقم 07 : شركة ضمان القرض العقاري.

SOCIETE DE GARANTIE DU CREDIT IMMOBILIER
Spa au capital de 2.000.000.000 DA

CONDITIONS GENERALES

Contrat d'assurance crédit immobilier Aux particuliers

Les présentes Conditions Générales sont régies par l'ordonnance n°75-58 du 26 Septembre 1975, portant Code Civil et par l'ordonnance n°95-07 du 25 Janvier 1995 relative aux assurances, modifiée et complétée.

Article 1 / Définitions :

1.1. L'Assureur : La société de Garantie du Crédit Immobilier, par abréviation S G C I.

1.2. Le bénéficiaire : Tout établissement bancaire et financier accordant des crédits aux ménages pour l'acquisition, la réhabilitation ou la construction de biens immobiliers.

1.3. L'assuré (L'emprunteur) : tout particulier bénéficiant d'un crédit du Bénéficiaire, entrant dans le cadre du financement de biens immobiliers.

1.4. Le Crédit : Prêt octroyé aux particuliers par le bénéficiaire pour l'acquisition, l'extension, l'aménagement, l'auto construction d'un bien immobilier, ainsi que pour l'acquisition d'un terrain destiné à la construction d'un bien immobilier.

1.5. La garantie : la couverture émise par l'assureur au profit du Bénéficiaire contre l'insolvabilité définitive des assurés.

1.6. Le sinistre : il y a sinistre dès qu'il y a défaillance de l'assuré, après que toutes les actions nécessaires au recouvrement de la créance, relevant du Bénéficiaire, aient été accomplies et clôturées.

1.7. Le revenu : Le montant des ressources financières de l'Assuré justifiées et déterminées par le bénéficiaire à la date de la demande de crédit.

Article 2 / Territoire où la garantie est acquise : la garantie couvre les opérations de crédit immobilier réalisées en Algérie.

Article 3 / Objet de la Garantie :

3.1. Le contrat d'assurance a pour objet de garantir le bénéficiaire contre les risques d'insolvabilité de l'assuré ayant bénéficié d'un crédit immobilier destiné à l'acquisition d'un logement ou d'un terrain, à la construction, à l'extension, à la réhabilitation ou à l'aménagement d'un bien immobilier.

3.2. Le crédit octroyé, objet de la garantie de l'Assureur, doit présenter simultanément les caractéristiques suivantes :

- le crédit est destiné strictement à l'acquisition ou la construction d'un bien immobilier.
- le Bénéficiaire vérifie que l'Assuré dispose d'une solvabilité prouvée à travers :
- d'une part, l'existence de revenus stables et en corrélation avec la capacité de remboursement du crédit octroyé ;
- d'autre part, la prise d'une hypothèque sur un bien immobilier, dont la valeur couvre au moins 111% du montant du crédit.

3.3. La garantie couvre les risques de non remboursement liés aux crédits immobiliers octroyés aux particuliers, à l'exception des sinistres visés à l'article 8 des présentes Conditions Générales.

Article 4 / Information de l'Assureur :

4.1. Les informations relatives au crédit assuré telles que décrites à l'article 3, sont fournies sous la responsabilité stricte du bénéficiaire.

4.2. Le bénéficiaire s'engage à vérifier l'exactitude des informations relatives au crédit assuré, à informer l'Assureur de toute modification constatée et à fournir toutes justifications documentaires demandées par l'Assureur.

4.3. Le bénéficiaire reconnaît à l'assureur le droit de contrôler l'exactitude des informations qui lui sont fournies et s'engage à recevoir les visites de contrôle de la qualité des dossiers de crédits assurés conformément à un calendrier élaboré à cet effet conjointement avec l'assureur. Ces visites doivent être précédées par une lettre d'information envoyée au Bénéficiaire un (01) mois avant la visite.

4.4. Le bénéficiaire s'engage à transmettre à l'assureur un état mensuel résumant la situation des crédits aux échéances impayées et des règlements amiables des créances.

Article 5 / Etendue de la garantie :

La garantie du crédit, objet de la présente, couvre le Bénéficiaire contre le risque d'insolvabilité définitive de l'Assuré. L'indemnité de référence découlant de cette insolvabilité, ne peut dépasser le montant de l'encours du crédit assuré, majoré des intérêts et agios courus et non payés, au moment du sinistre.

Article 6 : Déclaration du sinistre :

L'insolvabilité définitive de l'Assuré doit être déclarée par un organe central habilité du Bénéficiaire. La procédure de demande de mise en jeu de l'assurance crédit, obéit aux phases ci-après :

6.1. Procédure pré- contentieuse : dés qu'une échéance n'est pas honorée, le Bénéficiaire doit diligenter les actions nécessaires au recouvrement de sa créance dans un délai de six (06) mois. Dans le cas ou les démarches entreprises par le Bénéficiaire demeurent infructueuses, il doit transmettre à l'Assureur le dossier de déclaration de sinistre ci- après, dans un délai maximum de trente (30) jours à compter de la sixième échéance non payée.

6.2. Déclaration du sinistre : la déclaration du sinistre, transmise par le Bénéficiaire, doit être accompagnée de :

- La copie de la convention du crédit.
- la copie de l'échéancier de remboursement du crédit.
- la copie du dossier précontentieux, en précisant les causes du sinistre.
- la copie du bordereau d'inscription de l'hypothèque.

6.3. L'insolvabilité définitive : L'Assureur après vérification du dossier et des conditions du sinistre, donne par décision son accord ou son refus motivé dans les sept (07) jours à compter de la date de la réception de la déclaration.

6.4. L'Assureur procède au paiement de l'indemnité au profit du Bénéficiaire, conformément aux modalités arrêtées à l'article 7.1, après les vérifications d'usage, dans un délai n'excédant pas trente (30) jours à compter de la date de la notification de l'accord.

Article 7 / Modalités de couverture du sinistre :

7.1. La garantie SGCI concerne l'insolvabilité définitive.

La mise en jeu de l'hypothèque et la réalisation des biens hypothéqués est assurée par le Bénéficiaire pour le compte de l'Assureur.

L'indemnité due en cas de sinistre est égale à 90 % du montant du cumul de l'encours en principal et des intérêts courus et non payés à la date de la déclaration du sinistre, elle est libérée comme suit :

- Soixante (60 %) pour cent du montant de l'indemnité, dans un délai de 30 jours à compter de la date de la notification de l'accord de la SGCI.
- Les 40 % restant, seront retenus par le Bénéficiaire du produit de la vente, après la réalisation effective de l'hypothèque. Toutefois, le Bénéficiaire est tenu de déduire le montant de l'avance de 60%, déjà perçue, du produit de la vente et procéder à son reversement à l'Assureur.

7.2. Franchise : L'Assureur se réserve le droit d'effectuer une déduction sous forme de franchise de 10 %, du montant du cumul de l'encours en principal et des intérêts courus et non payés, servant de base à l'indemnisation, à la date de la déclaration du sinistre, conformément à l'article 30 de l'ordonnance 95- 07 du 25 janvier 1995, modifiée et complétée.

7.3. Paiement par anticipation : En cas de paiement anticipé par l'Assuré du crédit garanti, l'assurance prend fin de plein droit et la portion de la prime payée pour le temps ou l'assurance ne court plus est restituée à l'Assuré par l'intermédiaire du Bénéficiaire.

Article 8 : Sinistres exclus.

Sont exclus, conformément à la réglementation en vigueur :

8.1. Les sinistres résultant d'une guerre civile, d'une occupation même partielle du territoire par une puissance étrangère, d'une révolution, d'une grève générale, d'émeutes, de troubles sociaux ou politiques, de confiscations, réquisitions ou destruction du ou des biens financés par le Bénéficiaire, par ordre des autorités exerçant le pouvoir légal ou usurpé.

8.2. Les sinistres résultant des conséquences directes ou indirectes des dommages dus aux effets directs ou indirects d'éruption volcanique, de tremblement de terre, d'un tassement, d'un glissement ou affaissement de terrain ou tout autre cataclysme, entraînant la destruction partielle ou totale du ou des biens financés par le Bénéficiaire..

8.3. Les sinistres résultant des conséquences directes ou indirectes des dommages dus aux effets directs ou indirects d'explosion, de dégagement de chaleur, d'irradiation provenant de transmutation de noyaux d'atome, entraînant la destruction partielle ou totale du ou des biens financés par le Bénéficiaire.

8.4. Les sinistres relatifs à des créances nées avant l'entrée en vigueur de la police d'assurance.

8.5. Les sinistres relatifs à des créances déjà couvertes par une police souscrite auprès d'un autre Assureur.

Article 9 : date d'effet du contrat :

La police d'assurance prend effet à compter de la date de la mise en place du crédit.

Article 10 : Obligations du bénéficiaire.

Le bénéficiaire est tenu, conformément à la réglementation en vigueur :

10.1. Lors de la souscription de la police d'assurances, de déclarer toutes les informations dans les questionnaires, permettant à l'Assureur d'apprécier les risques qu'il prend en charge.

10.2. De régler la prime, conformément aux dispositions de l'article 12 des présentes conditions générales.

10.3. D'observer les obligations énoncées portant notamment sur les caractéristiques du crédit assuré et celles édictées par la réglementation en vigueur.

10.4. D'aviser l'Assureur, dès qu'il en prend connaissance et au plus tard dans les sept (7) jours, sauf cas de force majeure, de tout élément d'information relatif à un sinistre de nature à affecter sa garantie, de donner toutes les explications exactes concernant ce sinistre et son étendue et de fournir tous les documents nécessaires demandés par l'Assureur.

10.5. D'aviser l'Assureur de toute modification ou aggravation du risque assuré, dans les sept (7) jours à compter de la date où il en a pris connaissance.

Est considéré comme facteur d'aggravation du risque, tout ce qui influe sur le montant du crédit initial, sur sa durée, ou sur les capacités de remboursement de l'Emprunteur.

Dans ce cas l'Assureur peut, dans un délai de trente (30) jours à partir de la prise de connaissance de l'aggravation du risque, proposer un ajustement de la prime.

Le bénéficiaire est tenu dans un délai de trente (30) jours à partir de la réception de la proposition des nouveaux tarifs de s'acquitter de la différence de la prime réclamée. En cas de non paiement, l'Assureur a le droit de résilier le contrat d'assurance.

Lorsque l'aggravation du risque, dont il a été tenu compte pour la détermination de la prime, vient à disparaître en cours de contrat, le bénéficiaire à droit à une diminution de la prime correspondante, à compter de la date de la notification faite à son Assureur.

10.6. Le bénéficiaire reconnaît à l'Assureur le droit :

10.6.1. De contrôler :

- les dossiers d'emprunt ;
- les modalités de suivi des échéanciers et de recouvrement des échéances ;
- la réalisation de l'hypothèque.

10.6.2. D'effectuer toutes vérifications qu'il jugerait utile, et lui accorder toutes facilités à cet effet.

Article 11 / Obligations de l'Assureur :

L'Assureur est tenu de payer l'indemnité prévue, lors de la survenance du sinistre, dans les délais fixés par les présentes conditions générales.

Article 12 / Prime :

12.1. La prime unique (flat) est payée par le Bénéficiaire à l'Assureur dans les trente (30) jours maximum à compter de la date de la mise en place du crédit.

12.2. Si après 60 jours, à compter de la date d'effet de la garantie, la prime n'est pas payée, la police est résiliée par l'Assureur.

12.3. Taux de prime :

Ratio prêt valeur	Taux unique flat (hors taxe)
R.P.V égal ou inférieur à 40%	0,50%
R.P.V de 40% à 60%	0,75 %
R.P.V de plus de 60% à 90%	1,00 %

Le présent barème, est susceptible de révision, conformément à la réglementation et aux conditions du marché.

Article 13 / Résiliation du contrat (police d'assurance) :

13.1. Si après le sinistre, l'Assureur constate qu'il y a eu omission et/ou déclaration inexacte de la part du bénéficiaire, sur notamment les paramètres de fixation du montant du crédit à garantir, l'indemnité due est réduite à concurrence du montant déterminé, compte tenu des nouveaux paramètres réels de revenu de l'Emprunteur.

13.2. Toute omission volontaire et/ou involontaire ou fausse déclaration de la part du bénéficiaire, ayant pour conséquence de fausser l'appréciation du risque par l'Assureur, entraîne la résiliation du contrat.

13.3. Toute demande de résiliation émanant du bénéficiaire, quels qu'en soient les motifs, ne peut donner lieu au remboursement, même partiel, des primes perçues.

13.4. Par ailleurs, l'Assureur peut prononcer l'annulation de sa garantie, par simple lettre recommandée, sans aucune autre formalité, dans les cas énumérés ci-après :

- Le bénéficiaire ne respecte pas l'une quelconque des dispositions de la police, surtout s'il ne s'acquitte pas intégralement des montants des primes et frais accessoires devenus exigibles, soixante (60) jours après une simple mise en demeure adressée par l'Assureur, au moyen d'une lettre recommandée ;
- Le crédit accordé par le bénéficiaire n'est plus utilisé pour l'objet initialement prévu, sans l'accord de l'Assureur ;
- Le bénéficiaire a modifié l'accord initial de crédit existant entre lui et l'emprunteur, sans en avoir préalablement informé l'Assureur ;
- Le bénéficiaire ne se conforme pas à l'un des engagements qu'il a contracté, aux termes des dispositions de la présente police ;
- Le bénéficiaire fait l'objet d'une transformation des statuts, affectant sa forme juridique, susceptible de remettre en cause l'exécution de ses obligations, au titre des présentes Conditions Générales.

13.5. L'Assureur a le droit de résilier le contrat après un préavis de quinze (15) jours, durant une période de quatre (4) mois suivant l'ouverture de la faillite ou du règlement judiciaire, conformément à l'article 23 de l'Ordonnance 95-07 du 25 Janvier 1995, relative aux assurances, modifiée et complétée.

Article 14 : Prescription.

Toutes actions du bénéficiaire ou de l'Assureur nées du contrat d'assurance sont prescrites par trois (03) ans, à partir de l'évènement qui leur a donné naissance, conformément à l'article 27 de l'Ordonnance 95-07 du 25 Janvier 1995, relative aux assurances, modifiée et complétée.

Article 15 : Règlement des litiges.

15.1. Tous litiges ou différends auxquels peuvent donner lieu l'interprétation et/ou l'exécution des présentes Conditions Générales sont tranchés autant que possible, par voie amiable.

15.2. Les parties peuvent faire appel à un arbitrage arrêté d'un commun accord.

A défaut, le recours à la voie judiciaire aura lieu, conformément à la législation en vigueur, au tribunal territorialement compétent du siège de l'Assureur.

شركة ضمان القرض العقاري

SOCIETE DE GARANTIE DU CREDIT IMMOBILIER

Société par Actions au Capital de 2 000 000 000 DA

Numéro Police : 14-4- 001 -

POLICE D'ASSURANCE POUR CREDIT IMMOBILIER AUX PARTICULIERS

I. RENSEIGNEMENTS SUR LE BENEFICIAIRE (LA BANQUE)

(BANQUE) :		(CODE AGENCE) :	
(NOM & ADRESSE AGENCE) :			
Téléphone :	FAX :		Mail :

II. RENSEIGNEMENTS SUR LE CREDIT ASSURE :

MONTANT DU CREDIT:		Durée du crédit :	Mois
MENSUALITE :		Montant de l'aide CNL :	

- L'ASSURE (EMPRUNTEUR)		☐ **CAUTION** ☐ **CO-EMPRUNTEURS**	
NOM & PRENOM :		NOM & PRENOM :	
NOM DE JEUNE FILLE :		NOM DE JEUNE FILLE :	
DATE DE NAISSANCE :		DATE DE NAISSANCE :	
PROFESSION :		PROFESSION :	
REVENU MENSUEL NET :		REVENU MENSUEL NET :	
NUMERO DU RIB			

III. RENSEIGNEMENTS SUR LE BIEN IMMOBILIER OBJET DU CREDIT ASSURE

ADRESSE COMPLETE DU BIEN HYPOTHEQUE :	

Objet du crédit	Nature du Crédit	BONIFIE	Valeur du Bien	Type du Bien	Etat du Bien

ENGAGEMENT DU BENEFICIAIRE (la Banque)

Je soussigné, Monsieur, Madame , Déclare:

Date et signature du Bénéficiaire (Banque)

1) Que les informations reprises plus haut et relatives au crédit immobilier, objet de la présente police, sont conformes et exactes.

2) Que les ratios ci-après sont calculés conformément aux conditions requises pour l'obtention de la garantie SGCI :

RPV= (MONTANT DU CREDIT/VALEUR DU BIEN) * 100=	**0,00%**
REVENU TOTAL = (REVENU EMPRUNTEUR + REVENU CO-EMPRUNTEUR)=	-
REL = (MENSUALITE(S) / REVENU TOTAL)* 100=	**0,00%**
3) Que le Montant de la prime (HT) est de :	-
4) Que le Montant de la prime (TTC) est de :	-

ENGAGEMENT DE L'ASSURE (L'Emprunteur & Co- Emprunteur(s))

Je soussigné Monsieur (Madame, Mademoiselle): 0

Date et signature(s) de l' assuré(s)

Bénéficiaire(s) du crédit, déclare avoir pris connaissance

des conditions générales de l'assurance insolvabilité.

DECISION DE L'ASSUREUR (S.G.C.I)

La SGCI notifie son accord pour la garantie du crédit susmentionné,

Date et signature de l'Assureur (S.G.C.I)

sousréserve du paiement de la prime d'assurance d'un montant de -

dans un délai maximum de 60 jours.

حي 250 مسكن- قاريدي- 250-القبة - الجزائر
Siège social : Cité 250 Logements-GARIDI -KOUBA-Alger
RC N° 98 B 4585. N.I.S. : 0998 1628 0594 08
N.I.F : 009 81 6000 458 509

Fax-: 023 70 01 80/85 الفاكس

tél- : 023 70 01 87/88 الهاتف
Compte BNA 001 00625 030 000 084324
Site internet : www.sgci.dz
E-mail : sgci@sgci.dz

ملحق رقم 08 : متعلق بالشروط العامة لصندوق ضمان قروض الإستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

CGCI

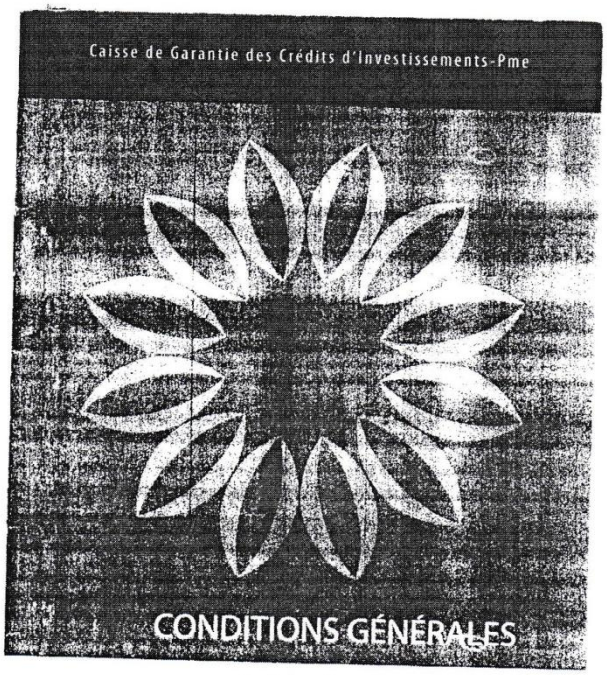

La Garantie CGCI-PME du Crédit d'Investissement aux Pme

CGCI-Pme, spa au capital social de 20 000 000 000 DA

CGCI

المادة 1
التعاريف

ضمن الشروط العامة المبينة أدناه يقصد بالمسميات التالية ما يلي:

مؤسسة القرض
كل شخص معنوي (بنك أو مؤسسة مالية) يمنح قرضا إستثماريا أو إعتمادا إيجاريا هما موضوع ضمان الصندوق، وتنطبق هذه العبارة أيضا عندما تمنح المساهمة عدة مؤسسات مشاركة.

الصندوق
صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شركة ذات أسهم "ص. ض. ق. إ. م. ص. م".

المؤسسة
الشخص المعنوي أو الشخص الطبيعي المستفيد من قرض الإستثمار أو من الإعتماد الإيجاري، موضوع ضمان الصندوق.

القرض
كل عمل بمقابل تقدم بموجبه مؤسسة القرض أو تعد بتقديم أموال الى المؤسسة (راجع القانون حول النقد والقروض). تعتبر كعملية قرض عملية الإيجار المشروطة بخيار الشراء، لا سيما الإعتماد الإيجاري.

الضمان
تغطية خطر القرض الذي تتحمله مؤسسة القرض مقابل علاوة بعنوان تمويل عمليات الإستثمار.

التخلف عن الدفع
هو عدم قيام المدين بتسديد مبلغ حل أجل

أجل لم يدفع
دين مستحق حل أجله ولم يسدد.

خطاب التسوية
خطاب يرسل إلى الزبون، يدعوه إلى تسوية وضعيته المدينة.

الإعذار
رسالة مسجلة، يدعى بموجبها المدين الى تسديد مبلغ دينه في أجل محدد. وفي حالة عدم الدفع يلزم للقيام بذلك بشتى الوسائل القانونية.

إنذار بالدفع عن طريق محضر قضائي
عمل غير قضائي يدعو بموجبه محضر قضائي مختص إقليميا، المدين أن يدفع له مبلغ الدين المستحق في أجل عشرين (20) يوما.

سجل استحقاقات التسديد
رزنامة يعدها البنك ويحدد فيها تواريخ تسديد آجال استحقاق القرض المقدم (رأس المال، الفوائد والملحقات).

حجز مال المدين لدى الغير
هو إجراء يسمح للبنك الحاجز أن يوقع حجز على ما يكون لمدينه من مبالغ في ذمة الغير أو منقولات مادية في حيازة مدينه وذلك قصد تحصيل مستحقاته من ذلك.

احتجاج لعدم الوفاء
إجراء يطالب بموجبه الدائن الحائز على سند تسوية دينه عن طريق محضر قضائي ويثبت عن طريق هذا الاخير بيقين مطلق أن المدين يرفض تسديد الدين أو غير قادر على ذلك.

ل الحيازة

[illegible] شخص لضمان دينه، بأن [illegible] الدائن، حقا على شيء يرتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء الى أن يستوفي الدين، ويمكنه أن يتقاضى دينه من [illegible] هذا الشيء في أي يد كان.

رهن المحل التجاري / التجهيز

هو رهن حيازي دون التجريد من الحيازة، يسمح للدائن بالحصول على ضمان على الأملاك التي يستحيل تجريد المدين منها إما بسبب طبيعتها (المحل التجاري) وإما لأن ذلك يلحق ضررا مباشرا بنشاط هذا الأخير (التجهيز). ويحل محل الحيازة إشهار يوجه إلى إعلام الغير.

الرهن

ضمان عيني، يكتسب بموجبه الدائن (بنك) حقا عينيا تبعيا على عقار يسمح له بتحصيل دينه، بالأفضلية على الدائنين الأقل منه درجة، من ثمن هذا العقار، في أي يد كان. ولا يمكن تأسيس رهن إلا بموجب عقد رسمي أو حكم قضائي، أو القانون.

المبلغ الاجمالي للقرض المضمون

مبلغ رأسمال القرض مضاف إليه الفوائد التعاقدية المستحقة.

إعادة جدولة الدين المضمون

تمديد عبر الزمن لمدة أطول:

• المبلغ الإجمالي للقرض، رأسمال والذي استعمل ولم يسدد في الأ

• اجل أو عدة آجال استحقاق، رأس وفوائد، بعنوان القرض المضمون

وتتم إعادة الجدولة بالتفاوض بين

المادة 2
موضوع الضمان

بموجب هذه الشروط العامة، يلتز مقابل علاوة تغطية الخطر، بضما خسائر الديون المستحقة التي قد مؤسسة القرض بعد إعسار معلن مفترض للمؤسسة المستفيدة من الإستثمار أو من الإعتماد الإيجار لسلع ولخدمات ويتعلقان بالإنشاء وكذا بتجديد تجهيز المؤسسة.

2-1. الإعسار المعلن

الإعسار المعلن هو عجز المؤسس المستفيدة من القرض على الوفاء التعاقدية الثابتة قانونا لا سيما عر الوثائق التالية:

• الإفلاس

• التسوية القضائية

2-2. الإعسار المفترض

الإعسار المفترض هو تخلف المد الدفع عند انقضاء مهلة عدم الوفا منصوص عليه في هذه الشروط ال

المادة 3
معايير الإستفادة

إن قرض الإستثمار أو الإعتماد الإيجاري الذي يراعي معايير الإستفادة المبينة أدناه، يستفيد من ضمان الصندوق.

3-1. المؤسسة

يستفيد من ضمان الصندوق، قرض الإستثمار الممنوح الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي محددة في القانون التوجيهي حول ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 والتي تتوفر فيها المعايير الآتية:

- مؤسسة حديثة النشأة "من العدم" في مجال الانشاء أو مؤسسة تتوفر على الأقل على حصيلة محاسبية أو جبائية معتمدة في مجال تطوير النشاط أو توسيعه.

- مؤسسة تنتمي الى جميع قطاعات النشاط باستثناء:
  - المشاريع التي تستفيد تركيبتها المالية من جهاز دعم الدولة وتشجيعها "قطاع الزراعة وقطاع الصيد البحري..."
  - النشاطات التجارية
  - قروض الإستهلاك

- مؤسسة يقل رقم أعمالها السنوي خارج الرسوم عن مليارى (02) دينار ولا يزيد حسابها الختامي الإجمالي السنوي عن 500 مليون دينار.

- مؤسسة مستقلة: المؤسسة التي لا يكون رأسمالها مملوكا بنسبة 25 % فأكثر، من طرف مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات لا ينطبق عليها تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

ويتم تقدير هذه المعايير عند تاريخ تقديم طلب الضمان الى الصندوق بناء على الوثائق المحاسبية الأخير؛

ويجب ألا تكون السنة المالية الأخيرة قد أقفلت منذ أكثر من اثني عشر(12) شهرا، عند تاريخ تقديم الطلب.

3-2. القرض
يستفيد من ضمان الصندوق :

- قرض الإستثمار المادي (منقول، عقار، تجهيز وتهيئة) الذي تكون مدة تسديده الأصلية مساوية لسبع (07) سنوات أو تقل عنها بما في ذلك مهلة التأجيل.

- الإعتماد الإيجاري المنقول والعقاري الذي لا يمكن أن تزيد مدة تسديده الأصلية عن عشر (10) سنوات.

إن الحد الاقصى للقروض التي تستفيد من ضمان الصندوق هو خمسون (50) مليون دينار.

3-3. التأمينات

لا يستفيد من ضمان الصندوق إلا عمليات قروض الإستثمار التي تنص على تقديم تأمينات (عينية و/أو شخصية).

إن التأمينات المستعملة عادة وذات الصلة بموضوع القرض الذي يستفيد من ضمان الصندوق، تحصلها و/أو ستحصلها مؤسسة القرض وباسمها.

تعود هذه التأمينات بالفائدة على مؤسسة القرض وعلى الصندوق تناسبا مع معدل التغطية.

المادة 4
شروط الضمان

4-1. لا يمكن أن يطمح إلى ضمان الصندوق إلا مؤسسة القرض.

ولا يمكن للغير أن يتمسك بهذا الضمان بأي حال من الأحوال ولا سيما المؤسسة وضامنوها، لنكران كل ديونهم أو جزء منها.

4-2. يخضع ضمان الصندوق إلى:

- الكيفيات والشروط الواردة في اتفاقية القرض.
- الشروط العامة لضمان الصندوق.
- أحكام اتفاقية الشراكة (الصندوق / مؤسسة القرض).
- الاحكام الواردة في تبليغ الضمان.

4-3. لا يمكن تعديل الشروط الخاصة لاتفاقية القرض دون الموافقة الصريحة للصندوق وإلا سقط ضمان الصندوق. كل تعديل للشروط المسبقة لتعبئة القرض في مجال قروض الإستثمار أو المسبقة لاستعمال العتاد بالنسبة للإعتماد الإيجاري، ولم يسمح به الصندوق صراحة يؤدي الى سقوط الضمان بقوة القانون.

4-4. لا يستفيد من الضمان إلا مؤسسة القرض.

4-5. مع مراعاة أحكام المادة الخامسة (05) المبينة أدناه، وتحت طائلة سقوط ضمان الصندوق، كل تعديل لشروط تسديد القرض المضمون يجب ان ينقل الى علم الصندوق في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا ابتداء من تاريخ ذلك التعديل.

المادة 5
مدة الضمان وتاريخ سيراذ

5-1. يغطي ضمان الصندوق القرض ا
يتجاوز أجل تسديده الأصلي سبع (07
سنوات بما في ذلك مدة التأجيل.

**وتمدد هذه الفترة الى عشر (10)
سنوات بالنسبة للإعتماد الإيجا**

5-2. يمكن مؤسسة القرض أن تمنح ال
المؤسسة التي تطلب ذلك، تمديدا أوليا
الدفع لمدة أقصاها ستة (06) أشهر و
دون رخصة مسبقة من الصندوق ويجب
يعلم الصندوق بذلك في أجل لا يتجاوز
واحدا والا سقط ضمان الصندوق.

5-3. عندما تقرر مؤسسة القرض إعاد
جدولة قرض مضمون من قبل، يمكن ال
بضمان الصندوق في حدود مدة إضافي
قدرها أربعة وعشرين (24) شهرا شري
الموافقة الصريحة للصندوق. عندما تع
هذه العملية بموافقة الصندوق في مجا
الضمان، ينبغي إرسال ملحق لتبليغ القر
الذي سبق ضمانه وأعيدت جدولته الى
مؤسسة القرض خلال ثمانية أيام.

**5-4. يبدأ سريان ضمان الصندو
اعتبارا من :**

- تاريخ تعبئة القرض في مجال قرض الاستثمار ؛
- وبداية استعمال العتاد بالنسبة لعملية الإعتماد الإيجاري.

وينتهي الضمان يوم التسديد الكامل للق
طبقا لأحكام اتفاقية القرض.

المادة 6
إنشاء الضمان

يجب أن يرسل طلب الضمان إلى الصندوق خلال الثلاثين (30) يوما التي تلي قرار منح القرض الذي تم إصداره بموجب اتفاقية القرض المرفقة بنسخة من ملف القرض.

مع مراعاة احترام أحكام اتفاقية الشراكة، يلتزم الصندوق بالإفصاح عن قراراته في أجل عشرين (20) يوم عمل ابتداء من تاريخ استيلام طلب الضمان :

- في حالة الموافقة، يسري مفعول الضمان ابتداء من يوم تعبئة القرض بالنسبة لقرض الإستثمار، وبداية استعمال العتاد بالنسبة لعملية الإعتماد الإيجاري،
- وفي حالة الرفض يتم تبليغ مؤسسة القرض بقرار مسبب.

المادة 7
الحصة المضمونة

تتناول تغطية القرض آجال الاستحقاق من رأسمال وفوائد مستحقة تناسبا مع الحصة التي شملتها التغطية.
ويضبط مستوى تغطية الدين غير المدفوع كما يلي:

- 80 % عندما يتعلق الأمر بقرض منح لمؤسسة قيد الانشاء،
- 60 % عندما يتعلق الأمر بقرض منح لمؤسسة في طريق توسيع نشاطها أو تطويرها أو تجديد تجهيزاتها.

المادة 8
العلاوة

تلتزم مؤسسة القرض عند الإكتتاب أن تدفع الى الصندوق مقابل الضمان الذي يمنحه اياها هذا الأخير، علاوة تغطية الخطر (بها في ذلك التكاليف والرسوم).

8-1. يعادل مبلغ العلاوة حاصل ضرب وعائها المتمثل في المبلغ الاجمالي للقرض المضمون من رأسمال بالإضافة الى الفوائد لمستحقة مضروب في النسبة النهائية المحددة تطبيقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19 المتضمن القانون الاساسي للصندوق.

ينجم عن قرض أعيدت جدولته ومضمون من الصندوق علاوة إضافية طبقا للجدول الجديد لاستهلاك هذا القرض.

8-2. تكون علاوات تغطية الخطر مستحقة على المؤسسة المستفيدة من القرض المضمون وتتقاضاها مؤسسة القرض لفائدة الصندوق.

وتضع مؤسسة القرض في اتفاقية القرض بندا يوضح التزام المؤسسة بدفع علاوة الضمان وشروط تسديدها.

8-3. بالاضافة الى علاوة تغطية الخطر، تنشأ عمولة التزام على القروض المضمونة التي تدرجها مؤسسات القرض غير المساهمة في الصندوق. تحدد نسبة تلك العمولة في اتفاقية الشراكة.

8-4. تحصل علاوة تغطية الخطر
المستحقة للصندوق إما:
- بصفة سنوية،
- دفعة وحيدة (EN FLAT) دفع مرة واحدة عن فترة الضمان كلها) عند تعبئة القرض، ويساوي مبلغ هذا الدفع حاصل مبلغ القرض من رأسمال وفوائد مستحقة مضروب في نسبة الدفعة الوحيدة المحددة في الشبكة التعريفية الملحقة بهذه الوثيقة المتضمنة الشروط العامة.

تحدد الإجراءات العملية لدفع العلاوة وآجالها في اتفاقية الشراكة.

8-5. تبقى علاوة تغطية الخطر التي تقاضاها الصندوق ملكا له مهما كانت نتيجة القرض.
وفي حالة قيام المؤسسة بالدفع المسبق للقرض الإجمالي المتبقى والمستحق، يقوم الصندوق بإلغاء الضمان عند هذا التاريخ.

وتستعيد مؤسسة القرض حصة علاوة الدفعة الوحيدة التي سبق أن دفعتها عن المدة التعاقدية المتبقية.

المادة 9
إعلام الصندوق

يجب على مؤسسة القرض أن تعلم الصندوق بالأحداث المبينة أدناه في أجل شهر ابتداء من اليوم الذي علمت المؤسسة بهذه الأحداث وإلا سقط الضمان:

9-1. كل خلل في استعمال القرض أو استهلاكه لا سيما التخلف عن دفع أجل استحقاق، من رأسمال وفوائد أو ملحقات في التاريخ المحدد.

9-2. عدم احترام المؤسسة لأحد شروط القرض غير المسبق على تعبئة القرض (مثل قائمة التأمينات، الرهن الحيازي للعتاد، تفويض التأمين .....)

9-3. جميع الوقائع التي من شأنها الإخلا بالمنظومة المالية للمؤسسة المستفيدة مر القرض، بصفة كبيرة.

ترسل مؤسسة القرض الى الصندوق بناء : طلبه، المعلومات المفيدة المبررة لاستعما القرض موضوع هذا الضمان.

وعندما يخطر الصندوق بأحد هذه الأحدا المحصورة أعلاه، يتشاور مع مؤسسة القر للبت في مصير القرض والضمان.

المادة 10
إستعمال الضمان

يعرف الضرر بأنه تحقق الخطر المضمو وبمعنى آخر التأكد من الإعسار المفترض المعلن للمؤسسة المستفيدة من قرض الضمان.

ويبدأ العمل بضمان الصندوق طبقا للشر المنصوص عليها في المادة 02 من هذه الشروط العامة لا سيما:

- التخلف عن تسديد القرض الذي منحته مؤسسة القرض وضمنه الصندوق.
- الإفلاس أو التسوية القضائية.

المادة 11
آجال استعمال الضمان

11-1. مهلة عدم الوفاء

تطابق مهلة عدم الوفاء، المهلة التي تحاو خلالها مؤسسة القرض تحصيل مستحقا بالشروع في اجراءات سابقة للنزاع. وبعد انقضاء هذه المهلة يحق لمؤسسة القرض تشرع في العمل بضمان الصندوق.

وتطابق هذه المدة أجلي (02) استحقاق يدفعا مهما كانت دورية تسديد القرض م طرف المؤسسة المستفيدة من القرض ا ضمنه الصندوق.

2-11. آجال التصريح بالضرر

في حالة وقوع أحد الأحداث التي تسمح باستعمال الضمان، تعلم مؤسسة القرض الصندوق بوقوع الضرر وذلك في أجل أقصاه شهرين(02) بعد انقضاء مهلة عدم الوفاء كما هو مبين في المادة 11-1.

إن الإجراءات العملية للتصريح بالضرر من طرف مؤسسة القرض تحدد باتفاق مشترك مع الصندوق في اتفاقية الشراكة.

وبعد إنقضاء هذا الأجل، لا يضمن الصندوق اي فائدة بين تاريخ الأجل غير المدفوع وبداية العمل المحتملة بضمانه.

وبعد انقضاء سنة (01) من مهلة عدم الدفع، فإن مؤسسة القرض التي لم تقم باستعمال الضمان تعتبر متنازلة عنه بقوة القانون، ويعفى الصندوق نهائيا من التزاماته نحو مؤسسة القرض.

المادة 12
الحصة المضمونة

مالم ينص شرط مخالف وكتابي على ذلك في عقد الضمان، تستبعد من ضمان الصندوق الأضرار التي تصيب مؤسسة القرض من جراء ما يلي:

- الاثار المباشرة أو غير المباشرة للكوارث الطبيعية مثل الزلزال أو الفيضانات أو التوازن البركاني أو خسف التربة أو انزلاقها أو انهيارها.

- آثار مباشرة أو غير مباشرة للفوضى السياسية مثل الحرب الأهلية أو الأجنبية والأعمال الإرهابية والعصيان المسلح و التمرد والحركات الشعبية أو الإضراب العام ومصادرة الممتلكات وحجزها أو تخريبها بأمر من السلطات التي تمارس الحكم بصفة شرعية أو مغتصبة.

- نتائج الآثار المباشرة أو غير المباشرة للإنفجار أو الإنبعاث الحراري والاشعاع الناجم عن تحويل نواة الذرة أو النشاط الإشعاعي وكذلك آثار الإشعاع الناجم عـ التسارع الصناعي للجزيئات.

- الأضرار التي سبق تغطيتها بضمان آخر أبرم لدى هيئة أخرى.

المادة 13
وعاء تعويض الضرر

يغطي ضمان الصندوق مبلغ رأس المال المتبقى والمستحق عند تاريخ بداية العما بالضمان، كما يغطي الفوائد المستحقة و المسددة في ذلك التاريخ باستثناء أرباح الصرف والفوائد التأخيرية طبقا لسجل تسديد القرض.

ويتم حساب التعويض على أساس نسبة التغطية المبينة في المادة (07) أعلاه.

المادة 14
تحصيل المستحقات وإنجاز التأمينات

14-1. تتخذ مؤسسة القرض كل التدابير الضرورية للحفاظ على مستحقاتها وإلا تعرضت إلى سقوط الضمان بقوة القانون.

وتمارس الإجراءات الضرورية قصد تحصيل الدين المستحق بأكمله.

14-2. تعلم مؤسسة القرض، الصندوق عن سير إجراء التحصيل وتوافيه بكشف سنوي عن التحصيلات المحققة.

14-3. إن إنجاز التأمينات المكتتبة أو المستعملة بمناسبة القرض تستفيد منه مؤسسة القرض والصندوق تناسبا مع الأخطار التي يتحملها كل طرف.

14-4. تحت طائلة سقوط ضمان الصندوق ومع مراعاة أحكام المادة الخامسة (05) من هذه الشروط العامة، لا يمكن بأي حال من الأحوال لمؤسسة القرض أن تتصالح أو تتخلى عن كامل مستحقاتها أو جزء منها أو إعادة جدولة دين المؤسسة أو اعطاء آجال.

المادة 15
تسديد الصندوق للتعويض

بعد انقضاء مهلة عدم الوفاء واستلام بطاقة التصريح بالضرر، يسدد الصندوق التعويض المستحق لمؤسسة القرض خلال الثلاثين (30) يوما التي تلي التصريح بتلك المستحقات طبقا لأحكام هذه الشروط العامة ولأحكام اتفاقية الشراكة.

ويتم تسديد حصة الضمان بتقديم الوثائق الآتية:

- مستخرجات من الإعلانات القانونية المتعلقة بحل المؤسسة أو تسويتها القضائية عند الإقتضاء.
- الوثائق القانونية للإجراء السابق للنزاع والوثائق التنظيمية (خطاب التسوية، الإعذارات، محاضر معاينة الموقع، رسم إنذار بالدفع وديا عن طريق محضر قضائي، حجز مال المدين لدى الغير والاعتراض بعدم الدفع ....).
- اتفاقية القرض، وملحقاتها إن وجدت وسجل تسديد القرض.

المادة 16
النزاعات

إن النزاعات أو الخلافات التي قد تنشب مؤسسة القرض والصندوق بمناسبة تنفيذ هذه الشروط العامة و/أو الشروط الخاصة للضمان تعالج بالطرق الودية أو باللجوء إلى تحكيم يعين بإتفاق مشترك.

وفي حالة عدم الإتفاق على التحكيم، تعرض النزاعات أو الخلافات على المحكمة المختصة إقليميا.

الفهرس

الفهرس

	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول : نظام تأمين القرض الإستثماري	7
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتأمين على القرض	8
المطلب الأول: مفهوم التأمين على القرض	8
الفرع الأول: نبذة تاريخية للتأمين على القرض	9
الفرع الثاني: تعريف التأمين على القرض	10
الفرع الثالث: أنواع التأمين على القرض	14
أولا: تأمين الإعسار	14
ثانيا: تأمين الكفالة	14
المطلب الثاني: تمييز التأمين على القرض عن بعض الأنظمة المشابهة له	16
الفرع الأول: تمييز التأمين على القرض عن الكفالة	16
أولا : أوجه التشابه	16
ثانيا : أوجه الإختلاف	17
الفرع الثاني: تمييز التأمين على القرض عن وكالة التسويق	17
أولا : أوجه التشابه	18
ثانيا: أوجه الإختلاف	18
الفرع الثالث: تأمين القرض وعمليات البنك	19
المبحث الثاني: تأمين القرض الإستثماري	20
المطلب الأول: مفهوم تأمين القرض الاستثماري	20
الفرع الأول: تعريف تأمين القرض الاستثماري	21
أولا: تعريف الفقهاء	21
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للتأمين على القرض الإستثماري	22
أولا : موقف الفقهاء من الطبيعة القانونية للتأمين على القرض الإستثماري	23
ثانيا : موقف المشرع الجزائري من الطبيعة القانونية للتأمين على القرض الإستثماري	24
الفرع الثالث: مجال تأمين القرض الاستثماري	25
أولا : تنوع أخطار القرض	25
ثانيا : طبيعة الخطر المؤمن عليه	27
ثالثا : المصلحة في التأمين على القرض الاستثماري	28
الفرع الرابع: مكانة تأمين القرض الاستثماري ضمن أصناف التأمينات	28

المطلب الثاني: تطبيق ضمان تأمين القرض الاستثماري وأهميته	29
الفرع الأول: التحولات في قواعد عقد تأمين القرض الاستثماري	31
أولا : عقد تأمين القرض الاستثماري	31
ثانيا: آثار عقد التأمين القرض الاستثماري	36
ثالثا : إنقضاء عقد تأمين القرض الإستثماري	40
الفرع الثاني : إجراءات وأهمية ضمان تأمين القرض في المشاريع الاستثمارية	42
أولا : مرحلة إبرام العقد	42
ثانيا : مرحلة تنفيذ العقد	45
الفرع الثالث: أهمية تأمين القرض في تحقيق التنمية و تمويل المشاريع الاقتصادية	49
خلاصة الفصل الأول	51
الفصل الثاني: الأجهزة المكلفة بالتأمين على القرض الإستثماري في الجزائر	53
المبحث الأول: الشروط العامة لتأمين القرض والتعريف بشركة CAAR	54
المطلب الأول: الشروط العامة لتأمين القرض	54
المطلب الثاني: دور شركة CAAR	67
الفرع الأول: نشأة شركة CAAR	67
الفرع الثاني: نشاط إعادة التأمين	69
المبحث الثاني: شركات ضمان القرض الاستثماري في الجزائر	70
المطلب الأول: شركة ضمان القرض العقاري "Société de garantie du crédit immobilier"	70
الفرع الثاني: مهام الشركة	70
الفرع الثالث: منتوجات الشركة	71
الفرع الرابع : ضمانات الشركة	72
المطلب الثاني: شركة التأمين و ضمان القرض الاستثماري	72
الفرع الاول: نشأة الشركة	73
الفرع الثاني: موضوع الشركة	74
الفرع الثالث: منتوجات الشركة	75
الفرع الرابع: توزيع خطر القرض	75
خلاصة الفصل	76
الخاتمة	78
قائمة المصادر والمراجع	83
الملاحق	88
ملخص المذكرة	161
الفهرس	163

ملخص المذكرة:

الملخص:

يعد القرض وسيلة فعالة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وذلك نظرا لمساهمته في تمويل المشاريع الكبرى خاصة الاستثمارية منها، و بالرغم من الايجابيات التي يتميز بها القرض إلا أنه لا يخلو من السلبيات والتي تتمثل في تعرضه لمخاطر و هذا ما استوجب التأمين وهو ما يسمى بالتأمين على القرض .فتأمين القرض الاستثماري تقنية مالية وليست بعملية بنكية، فهولا يمارس من طرف البنوك، وإنّما من طرف شركات تأمين متخصصة ،وحيث أنه يلعب دورا هاما في تكوين رؤوس الأموال وتداول الثروات، لهذا تُشترط مواصفات معينة في هذه الهيئات القائمة بهذه العملية ويشترط القانون أيضا حصولها على الموافقة الوزارية قبل ممارستها لنشاطها، وهذا كّله من أجل حماية المؤمن لهم وضمان قيام الهيئات بوظيفتها على أحسن وجه سواء على مستوى التزاماتها التعاقدية أو على مستوى المجتمع فيما يخص تكوين رؤوس الأموال وتداولها. **(ما الذي يميز نظام تأمين القرض الاستثماري عن بقية الأنظمة التأمينية الأخرى؟).**

الكلمات المفتاحية :

تأمين القرض الاستثمار، تأمين قرض التصدير، شركات تأمين متخصصة.

Abstract:

The loan is an effective means of pushing forward the economic development because of its contribution to the financing of major projects especially investment, and despite the pros, which is characterized by the loan but it is not without the disadvantages and Is the exposure to risk and this is what required insurance, which is called insurance on the loan.

The insurance of the investment loan is a financial technique and not a banking process. It is practiced by banks, but by specialized insurance companies It plays an important role in the formation of capital and the circulation of wealth This requires certain specifications in these existing bodies And all this in order to protect the insured and ensure that the bodies function best, both at the level of contractual obligations or at the level of society in connection with the formation and circulation of capital. **(What distinguishes the investment loan insurance system from other insurance systems?).**

key words:

Insurance Loan Investment, Export Loan Insurance, Specialized insurance companies.